

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

رد الفعل الاجتماعي تجاه الاستخدام غير المشروع للمخدرات (تعاطي، تجارة،
وإنتاج) في مناطق ضواحي القدس منذ تأسيس السلطة الفلسطينية

سمر إبراهيم عبد العزيز أبو حلو

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1441هـ/2020م

رد الفعل الاجتماعي تجاه الاستخدام غير المشروع للمخدرات (تعاطي، تجارة،

وإنتاج) في مناطق ضواحي القدس منذ تأسيس السلطة الفلسطينية

إعداد:

سمر إبراهيم عبد العزيز أبو حلو

بكالوريوس علم نفس من جامعة القدس/فلسطين

المشرف: أ.د. سهيل حسنين

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في علم الجريمة من

عمادة الدراسات العليا / كلية الآداب / جامعة القدس

1441هـ/2020م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج علم الجريمة

إجازة رسالة

رد الفعل الاجتماعي تجاه الاستخدام غير المشروع للمخدرات (تعاطي، تجارة وإنتاج) في
مناطق ضواحي القدس منذ تأسيس السلطة الفلسطينية

اسم الطالبة: سمر إبراهيم عبد العزيز أبو حلو

الرقم الجامعي: 21612605

المشرف: أ.د. سهيل حسنين

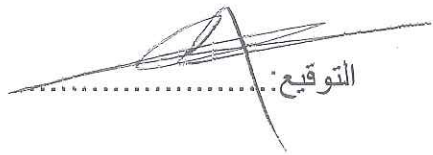
نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 11 / 1 / 2020 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة
أسماءهم وتواقيعهم:

التوقيع: 

١. رئيس لجنة المناقشة: أ.د. سهيل حسنين

التوقيع: 

٢. ممتحن داخلياً: د. عزمي أبو السعود

التوقيع: 

٣. ممتحن خارجياً: د. عصام الأطرش

القدس / فلسطين

٢٠٢٠ / ٥ / ١٤٤١ م

الإهداء

إلى والدتي التي شاركتني سهري.

إلى والدي وصديقي الذي قدم ومازال مستمراً.

إلى روح عمي اللواء رضوان الحلو الذي وجهني لهذا التخصص.

إلى روح أخي شهيد العلم سامر الذي أتمناه هنا.

إلى رفيق الدرب وشريك الحياة الأروع محمد زماعرة.

إلى كل مدمن ضحية وكل ضحية إيمان.

أهدي هذا العمل.

إقرار:

أقر أنا معدة الرسالة التي بين أيديكم بأنها قُدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تمّ الإشارة إليه حيثما ورد، وأنّ هذه الدّراسة، أو أيّ جزءٍ منها لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد دراسي آخر.

التوقيع: .....

الاسم: سمر إبراهيم عبد العزيز أبو حلو

التاريخ: 2020 / 1/ 11

شكر وتقدير

الحمد لله حمد الشاكرين الذي منحني القدرة والقوة على إكمال رسالتي هذه ليتمكن لي أن أقوم بواجبي تجاه وطني ومجتمعي.

بداية أود أن أتوجه بجزيل الشكر للاستاذ للدكتور سهيل حسنين الذي أشرف على رسالتي هذه وقدم لي التوجيه والنصح والارشاد.

ولن أنسى هنا أن أتقدم بالشكر للإخوة في إدارة مكافحة المخدرات وأخص بالذكر الأخ العقيد عبدالله عليوي الذي لم يتوان للحظة عن تقديم كل ما يلزم للبحث العلمي وتسهيله في هذه الرسالة. ولكل من ساهم وساعد وقدم في سبيل أن ترى رسالتي هذه النور.

قائمة المحتويات

الإهداء:	أ.....
الإقرار	ب.....
الشكر والتقدير	ت.....
قائمة المحتويات	ث.....
قائمة الجداول والأشكال	ت.....
المُلخص	خ.....
Abstract	س.....
الفصل الأول	1.....
الإطار العام للدراسة	1.....
1.1 المقدمة	1.....
1.2 مشكلة الدراسة	3.....
1.3 أهداف الدراسة	4.....
1.4 أسئلة الدراسة	5.....
1.5 أهمية الدراسة	6.....
1.6 حدود الدراسة	7.....
1.7 مصطلحات الدراسة:	7.....
الفصل الثاني	10.....
الإطار النظري والدراسات السابقة	10.....
2.1 المقدمة	10.....
2.2 نظريات عامة	10.....

24	الإطار النظري الخاص
30	الدراسات السابقة:
39	التعقيب على الدراسات السابقة:
43	الفصل الثالث:
43	منهجية الدراسة
43	3.1 مقدمة:
43	3.2 نوع ومنهج الدراسة:
43	3.3 مجتمع الدراسة:
43	3.4 اختيار مجتمع الدراسة وعينته:
44	3.5 طريقة جمع البيانات والمعلومات:
44	3.6 طريقة تحليل البيانات:
45	3.7 إجراءات ومراحل الدراسة:
47	الفصل الرابع
47	نتائج الدراسة
47	4.1 مقدمة
48	4.2 المؤسسات المكونة لرد الفعل المجتمعي:
48	4.2.1 القسم الأول: المؤسسات الحكومية
51	4.2.2 القسم الثاني: المؤسسات غير الحكومية
52	4.2.3 القسم الثالث: الإعلام
52	4.2.4 القسم الرابع: اللجان الشعبية
53	4.3 أبعاد رد الفعل الاجتماعي

4.3.1 أولاً: البعد الموضوعي لرد الفعل الاجتماعي	53
4.3.2 ثانياً: البعد الذاتي لرد الفعل الاجتماعي	65
المستوى الأول: الوعي الاجتماعي تجاه مميزات الظاهرة ومدى انتشارها	65
المستوى الثاني: ما هي النظرة الاجتماعية لكل من المدمن والتجار والمروجين؟	72
المستوى الثالث: العوامل التي أدت الى الاستخدام غير المشروع للمخدرات في مناطق ضواحي القدس.	77
المستوى الرابع: إجراءات المؤسسات الحكومية والخاصة والاعلامية في مكافحة المخدرات في مناطق ضواحي القدس:	80
المستوى الخامس: أهم الصعوبات التي تواجه المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والاعلام اتجاه الاستخدام غير المشروع للمخدرات.	90
4.4 رد فعل المدمنين أنفسهم	95
الفصل الخامس	102
مناقشة، استنتاجات وتوصيات	102
5.1 المقدمة	102
5.2 مناقشة نتائج الدراسة الكمية	102
5.3 مناقشة نتائج الدراسة الكيفية	106
5.4 لوم النظام	111
5.5 استراتيجيات العرض والطلب	113
5.6 ضواحي القدس كمنطقة خاصة	115
5.7 استنتاجات	116
5.8 التوصيات	116

119	قائمة المصادر والمراجع:
120	6.1 المراجع العربية
125	6.2 المراجع الاجنبية
129	6.3 الصحف المحلية
131	ملحق (1) أسئلة المقابلات
144	ملحق (2) قائمة المقابلات
145	ملحق (3) الكتاب الرسمي

قائمة الجداول والاشكال

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
(1)	<u>إحصائيات المضبوطين بقضايا المخدرات في ضواحي القدس والضفة الغربية (2013_2018)</u>	53
(2)	<u>توزيع لعدد القضايا التي تم ضبطها في مجال المخدرات في ضواحي القدس</u>	55
(3)	<u>توزيع الموقوفين حسب التكيف القانوني للقضايا في ضواحي القدس (2013-2018)</u>	56
(4)	<u>توزيع القضايا المضبوطة حسب نوع المخدر في فرع ضواحي القدس</u>	57
(5)	<u>توزيع المتعاطين حسب العمر في ضواحي القدس (2013-2018)</u>	61
(6)	<u>توزيع المتعاطين حسب الحالة الاجتماعية في ضواحي القدس (2013-2018)</u>	63
(7)	<u>توزيع المتعاطين حسب المؤهل العلمي في ضواحي القدس (2013-2018)</u>	64
(8)	<u>توزيع المتعاطين حسب المهنة في ضواحي القدس (2013-2018)</u>	64
(9)	<u>تخليص/ المقارنة بين المستويات</u>	102
رقم الشكل	الموضوع	الصفحة
(1)	<u>عدد المضبوطين بقضايا المخدرات في منطقة ضواحي القدس مقارنه مع الضفة الغربية</u>	54
(2)	<u>عدد القضايا التي تم ضبطها في مجال المخدرات في ضواحي القدس</u>	55
(3)	<u>توزيع الموقوفين حسب التكيف القانوني للقضايا في ضواحي القدس (2013-2018)</u>	57
(4)	<u>توزيع المتعاطين المضبوطين حسب العمر في ضواحي القدس (2013_2018)</u>	61
(5)	<u>توزيع المتعاطين حسب الحالة الاجتماعية في ضواحي القدس (2013-2018)</u>	63

المُلخَص

هدفت الدراسة إلى فحص مضمون رد الفعل الاجتماعي نحو تعاطي تجارة وإنتاج المخدرات، في مناطق ضواحي القدس، من خلال فحص مدى وجود العناصر المكونة لرد الفعل الاجتماعي، منها الذاتية والموضوعية. تم إجراء الدراسة الميدانية في منطقة ضواحي القدس، باستخدام نوعين: الدراسة الكيفية، التي تتطرق الى وصف وتفسير وضع المخدرات الحالي (للسنوات 2018-2019)، والاستعانة بالدراسة الكمية، بهدف وصف مميزات المضبوطين بواسطة الشرطة، للسنوات (2013-2018) بالإضافة لاستخدام المنهج التاريخي ومنهج تحليل المضمون.

في حين تمثل مجتمع الدراسة وعينته في ممثلي المؤسسات الحكومية: عددها 11، والمؤسسات غير الحكومية: عددها 5، والقطاع الإعلامي: وعددها 4، واللجان الشعبية وعددها 2. تم اختيارهم من خلال عينة غير عشوائية قصدية.

كما تمثلت أداة الدراسة في إعداد إستبانة موجهة ومفتوحة، بهدف إجراء مقابلات مع ممثلي المؤسسات الاجتماعية. بالإضافة إلى استخدام مصادر أخرى مثل: الوثائق الرسمية، والتقارير الإخبارية.

أظهرت نتائج البيانات الكمية (البعد الموضوعي)، أن أغلب المضبوطين في قضايا المخدرات من فئة الشباب غير المتزوجين، وممن لديهم مستوى تعليمي متدنٍ، وأغلبهم من فئة العمال، كما أنهم يعيشون في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة. وبناء على نتائج الدراسة الكمية، فإن أعداد متعاطي وتجار ومروجي المخدرات المسجلين لدى شرطة ضواحي القدس. في ازدياد منذ العام 2013 حيث كان عددهم 86 ليرتفع العدد الى 369 في العام 2018، بالإضافة لإنتشار أنواع عديدة من المخدرات خلال السنوات الاخيرة. وقد وفرت الدراسة تفسيرات لهذه المُعطيات الكمية نذكر منها: الظروف السياسية، ومساهمة الاحتلال الإسرائيلي في نشر المخدرات بمناطق ضواحي القدس، والسماح للتجار بتهرب هذه المواد وترويجها، وتعاطيها. بالإضافة لذلك، تتميز مناطق ضواحي القدس، خاصة المكتظة منها، بغياب الرقابة وضعف الأمن والأمان. كما أن هذا الازدياد يعكس محاولة الشرطة الفلسطينية في السيطرة على تجار ومروجي المخدرات من خلال ملاحقتهم وضبطهم، كل هذه عوامل ساعدت في ازدياد عدد المضبوطين.

ركزت الدراسة الكيفية (النوعية)، على جانبين، الأول: المدمنون أنفسهم وفحص الظروف الاجتماعية والنفسية والاقتصادية التي يعيشونها، ورد فعلهم على الإجراءات التي تقوم بها المؤسسات تجاههم، أما الجانب الثاني: فقد ركز على وصف رد الفعل الاجتماعي على الاستخدام غير المشروع للمخدرات، من وجهة نظر القطاعات الأربعة: الحكومية وغير الحكومية، الإعلامية، بالإضافة الى اللجان الشعبية، وطبيعة تعاملهم معهم والإجراءات التي يقومون بها تجاههم، والصعوبات التي يواجهونها أثناء ذلك .

أما نتائج الدراسة الكيفية مع القطاعات الأربعة (البعد الذاتي)، فقد أظهرت وعياً للإستخدام غير المشروع للمخدرات من تعاطٍ وتجارة وإنتاج، حيث تم تعريفها من وجهة نظر الأطراف ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة معها في تكوين رد فعل اجتماعي حولها، وقيامها بإجراءات محدودة، بسبب طبيعة حكم القانون في ضواحي القدس، الذي يحول دون تطبيق هذه الإجراءات. أظهرت النتائج أن الشرطة حاولت تطبيق استراتيجية الحد من العرض والطلب، وقد شكلت هذه الاستراتيجية نجاحاً بسيطاً، بدليل زيادة أعداد المضبوطين من قبل الشرطة، كما أظهرت النتائج توافق في البعد الذاتي بين الأطراف المختلفة، وهذا التوافق نابع من اعتبارات سياسية حيث تدرك هذه الأطراف أهمية ضواحي القدس على المستوى السياسي. كما تظهر النتائج أن هناك دوراً ضعيفاً للجان الشعبية. أما المؤسسة الإعلامية فاقترص عملها على نشر المعلومات التي يحصلون عليها من الشرطة ونشر القليل من المقالات الصحفية .

بالتالي توصلت الدراسة للاستنتاج العام وهو توفير ردود فعل مؤسساتية متعددة تجاه تعاطي وتجارة المخدرات. هذه ردود الفعل تتطرق لمستويات الوضع الاجتماعي (على البعدين الموضوعي والذاتي). ما يميز ردود الفعل هذه هي محدوديتها في ظل العراقيل المرتبطة بتواجد الاحتلال، ومحدودية موارد المؤسسات الفاعلة من جهة، وتركيبية المجتمع الذي يعيش في ضواحي القدس من جهة أخرى .

خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، والتي تمثلت بزيادة عدد أفراد الشرطة في مراكز ضواحي القدس بما يتناسب مع حجم العمل المطلوب منها؛ تطبيق القانون الفلسطيني على حاملي الهوية "الزرقاء" سواء من سكان المنطقة، أو المتواجدين في منطقة حكم الشرطة الفلسطينية، وضرورة وضع آليات عمل وتعاون مشترك بين القطاعات الأربعة، من خلال لقاءات وندوات دورية لتقييم الوضع الراهن، وتفعيل أكبر لدور اللجان الشعبية بسبب معرفتهم لما يحصل فعلاً كل في منطقته.

The Social Reaction to the Illicit Drugs ((abuse, trade and production) in Jerusalem suburbs since the Founding of the Palestinian Authority

Prepared by: Samar Ibrahim Abo Hilu

Supervisor: Prof. Sohail Hassanein

Abstract

The study aimed to examine the content of the social reaction towards the illicit drugs use (using, trading and manufacture), in the suburbs of Jerusalem, by examining the existence of the two components of the social reaction: the subjective and the objective components. The study used the quantitative and qualitative methods of research.

The results of the quantitative study showed that most of those arrested in drug cases are unmarried young youth, with low educational level, and most of them are workers that live in difficult economic and social conditions. This study showed the number of drug arrests has been increasing since 2013, from 86 to 369 in 2018, in addition to the spread of many types of drugs in the recent years.

The study provided explanations for these quantity data, including: This is due to the political circumstances in these areas and the role of the Israeli occupation in the spread of drugs in the suburbs of Jerusalem. In addition, Jerusalem's suburbs, especially overcrowded areas, are characterized by a lack of control and poor security. This increase also reflects the Palestinian police attempt to control drug trafficking, all of which helped to increase the number of people arrested.

The qualitative study focused on two aspects. The first: examining the social psychological and economic conditions of the addicts, and their reaction to the actions taken by the institutions towards them. The Second aspect: focusing on describing the social reaction toward the four sectors: governmental and non-governmental, media in addition to the People's Committees.

The qualitative study showed how the addict persons described their attitudes toward the addiction and their non-satisfaction with how the police deal with them. The results of the qualitative study with the four sectors (the subject dimension), showed awareness toward the abuse of drugs, as defined from the point of view of parties. The results showed that the police tried to implement the strategies of supply and demand reduction by increasing the number of people arrested by the police. The results also showed the various parties act in

these area due to political considerations as they recognize the importance of Jerusalem suburbs politically.

These reactions address the levels of social action (both objective and subjective). What distinguish these reactions are their limitations in light of the complications associated with the presence of the occupation, the limited resources of the active institutions on the one hand, and the structure of the society that lives in the surrounding areas of Jerusalem, on the other hand.

The study concluded with a number of recommendations, such as: Increasing the number of police in the surrounding areas of Jerusalem; applying the Palestinian law to holders of the “blue” identity; facilitate the police work through the application of the supply and demand strategy; the need to establish mechanisms of action and cooperation between the four sectors, through periodical meetings, and finally the need to activate the role of the local committees.

Consequently, the study reached the general conclusion of providing multiple institutional reactions to illicit drugs use. These reactions addressed the two levels: objective and subjective. The idea that distinguishes these reactions are their limitations in light of the obstacles associated with the presence of the occupation, the limited resources of the active institutions, and the conditions of the society that lives in Jerusalem suburbs.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

تُعد قضية انتشار المخدرات من القضايا الأكثر خطورة وفتكاً بالإنسان والمجتمع على حد سواء، وتعتبر هذه القضية إحدى مشاكل العصر التي يتوجب على متخذي القرار وضع حد لمواجهتها وتنفيذ القانون بحذافيره للحد من الإتجار بها وتعاطيها، ويُعد تعاطٍ وترويج وإنتاج المخدرات من أكبر العقبات التي تقف أمام تنمية المجتمع وإعمارهِ.

وفلسطين لم تكن بعيدة عن هذه القضية، فقد شهدت في السنوات الأخيرة (2017-2018) ارتفاعاً ملحوظاً في قضايا ضبط المخدرات، سواء على صعيد التعاطي، الاتجار والزراعة، وبالتحديد تُعد المخدرات في ضواحي القدس من القضايا الشائكة والمعقدة نتيجة لسيطرة الاحتلال عليها. بالتالي

لقد تم احتلال الضفة الغربية، القدس وضواحيها عام 1967م. وبالتطرق لهذه المنطقة فقد تم إجراء تغييرات خلال فترة محدودة: ففي عام 1995م، تم التقسيم السياسي وفقاً لنص الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية حيث تم تشكيل ثلاث مناطق، وهي منطقة (أ) التي وضعت تحت السيطرة المدنية والأمنية الفلسطينية، ومنطقة (ب) خضعت لسيطرة مدنية فلسطينية وسيطرة أمنية إسرائيلية، فيما بقيت منطقة (ج) وهي المناطق الوحيدة المتلاصقة وغير المتقطعة في الضفة الغربية، وتقع تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة أمنياً وإدارياً، وتشكل نحو 61% من مساحة الضفة الغربية. يتم التعامل بقوانين إسرائيلية وفلسطينية مما خلق تناقضاً بين القوانين داخل ثلاث المناطق، وحسب فرض النظام والقانون تكون أيضاً السلطة في مناطق (ب) عاجزة عن تأدية مهامها، وإسرائيل تتعامل داخل هذه المناطق كأنها مناطق حدودية، تهتم بالشكل الأمني والأغراض الإسرائيلية لمنع البناء والتوسع، وعددها "11" منطقة، تحتوي على "194" تجمعاً سكانياً. وتقع هذه التجمعات داخل المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية، إما أن تكون على حدود ومشارف المنطقة (أ) أو على تخوم المنطقة (ب) وكان من المفترض فرض الإدارة الفلسطينية على معظم المناطق المأهولة وتوفير سيطرة

محدودة على الموارد الطبيعية والأراضي الزراعية وفقاً لإتفاقية أوسلو الثانية (حرب ولحلو، 2017؛ شاهين، 2010).

ومنذ بداية الاحتلال الإسرائيلي، فإن مدينة القدس تعاني من أوضاع سياسية وإقتصادية واجتماعية صعبة، أدت إلى هجرة العديد من سكانها خارج حدودها، مما أدى الى تكوين مناطق جديدة ومكتظة بالسكان مثل الرام، والعيزرية، ومخيم شعفاط، حيث تحولت هذه المناطق الى مناطق غير آمنة، نتيجة غياب حكم القانون، وعدم قدرة وصول الشرطة الفلسطينية، إلا في حال السماح لها من قبل السلطات الإسرائيلية. على الرغم من تأسيس مراكز شرطية، وانتشار أفراد الشرطة بزيهم الرسمي وأسلحتهم، منذ 2015 (بعد أن كان هناك تواجد للشرطة والأجهزة الأمنية بزي مدني في هذه البلدات)، قد يشكل تحولاً في مجال حكم القانون وإنفاذه في هذه البلدات، إلا أن عدد أفراد الشرطة بقي محدوداً (67 ضابطاً وشرطياً) في ضواحي القدس، مما حد من فاعلية وجود مراكز الشرطة في هذه البلدات، والبلدات المجاورة لها (حرب ولحلو، 2017أ). وكما يبدو من خلال مراجعتي لمقالات صحفية: "مخيم شعفاط فوضى السلاح وحشيش ومخدرات" (صحيفة الحياة الجديدة، 2015) حيث قال أحد المواطنين: "إن المخدرات عبارة عن سوق حرة في المخيم، حيث يتم صناعتها والاتجار بها وتعاطيها دون رقيب". إذ يبدو وفق هذا المصدر، أنّ ممارسات الاحتلال أفرزت مشاكل عديدة، من ضمنها تعاطي المخدرات، وتجاريتها وإنتاجها. كما صرح ارزىقات (2019) في تقرير صحفي بأنّ هناك بعض الحالات في ضواحي القدس ممن يعملون بالتسول، لكن الهدف الحقيقي لهم هو ترويح المخدرات. بالتالي فأمام الباحثة خياران لدراسة هذا الوضع: دراسته وفق مواقف المتعاطين للمخدرات أنفسهم أو/ ودراسة رد الفعل اتجاهه. وبسبب ندرة الدراسات التي ركزت على الخيار الثاني، فقد ارتأت الباحثة دراسة ردود الفعل الاجتماعي نحو تعاطي وتجارة وانتاج المخدرات في مناطق ضواحي القدس، من وجهة نظر الأطراف المجتمعية المتمثلة بالمؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

1.2 مشكلة الدراسة

من خلال عمل الباحثة في مركز علاج وتأهيل لمدمنين المخدرات، واطلاعها على المقالات العلمية، "على سبيل المثال دور إسرائيل في نشر المخدرات في مدينة القدس" (شعبان وعطالله، 2016) والمقالات الصحافية، كصحيفة (زمن برس، 2016) حيث عملت الشرطة، في إطار محاربتها لآفة المخدرات ومروجيها على ضبط كميات كبيرة من مادة "الهايذرو" المخدرة، والقبض على خمسة من مروجي وتجار المخدرات، كما تظهر المعلومات المتوفرة لدى إدارة مكافحة المخدرات حول المستنبتات والمختبرات التي تم اكتشافها خلال السنتين الأخيرتين، والربع الأول من عام 2017 تمركزها في مناطق "ب" و"ج" حيث بلغت المستنبتات والمختبرات المضبوطة في مناطق "ج" حوالي 60% من مجمل المستنبتات المخدرة (حرب ولطوح، 2017ب). كما أشارت الإحصائيات لدى الشرطة الفلسطينية حسب ما تم ذكره (وكالة معاً، 2018)، أن الشرطة تمكنت منذ بداية العام الجاري من ضبط والتعامل مع 62 قضية مخدرات، منها 9 قضايا تجارة وبيع مواد مخدرة، وضبط السموم بأنواعها، "القنب الهندي المهجن، الحشيش، الهيروين والحبوب المخدرة". كما تم ضبط 71 أداة تعاطٍ، وتم ضبط معمل لتصنيع وتغليف المواد المخدرة، إضافة إلى ازدياد عدد الأطراف التي تتداخل في تحديد ملامح هذه الظاهرة، أو تحديد كيفية مواجهتها (مثل وسائل الإعلام، المؤسسات الحكومية وغير الحكومية). بالتالي يبدو أن لهذه الأطراف مواقفًا ووجهات نظر مختلفة. بالتالي فسؤال الدراسة الرئيس هو كالاتي: ما هو رد الفعل الاجتماعي تجاه الاستخدام غير المشروع للمخدرات؟ (تعاطٍ، تجارة، وإنتاج) في ضواحي القدس منذ دخول السلطة الفلسطينية؟

1.3 أهداف الدراسة

تعمل الدراسة على تحقيق الهدف العام هو: فحص مضمون رد الفعل الاجتماعي، نحو تعاطٍ، وتجارة، وإنتاج المخدرات في مناطق ضواحي القدس.

تتفرع من الهدف العام الأهداف الثانوية الآتية:

1- تحديد مراحل تطور رد الفعل الاجتماعي، خلال مراحل سياسية وتقسيمات جغرافية أثرت في ضواحي القدس.

2- فحص مدى وجود العناصر المكونة لرد الفعل الاجتماعي.

3- معرفة نظرة الأطراف المجتمعية المتعددة نحو مميزات انتشار وكيفية تعريفه (هل هو إنحراف، أو وضع طبيعي، هوية المتعاطين-أعمارهم، ومناطق سكنهم، وإحصائيات يتم نشرها من خلال الصحافة).

4- التعرف على مميزات ظاهرة تجارة وتعاطي وإنتاج المخدرات، كما تتعكس في إحصائيات الشرطة.

5- معرفة نظرة الأطراف المجتمعية المتعددة نحو العوامل التي تؤدي لانتشار وتعاطٍ المخدرات في هذه المناطق بالذات.

6- معرفة نظرة الأطراف المجتمعية المتعددة نحو طرق المواجهة.

7- فحص الإطار القانوني الذي تستند عليه الأطراف في هذه المناطق.

8- فحص الإجراءات التي تنفذها المؤسسات المحلية ذات العلاقة بمسألة المخدرات، كالشرطة.

1.4 أسئلة الدراسة

سيتم العمل على تحقيق أهداف الدراسة من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما هي مراحل تطور رد الفعل الاجتماعي، خلال مراحل سياسية، وتقسيمات جغرافية، أثرت

في ضواحي القدس؟

2- ما مدى وجود العناصر المكونة لرد الفعل الاجتماعي؟

3- ما هي نظرة الأطراف المجتمعية المتعددة نحو مميزات انتشار، وكيفية تعريفه (هل هو

إنحراف أو وضع طبيعي، هوية المتعاطين-أعمارهم، ومناطق السكن، وإحصائيات يتم

نشرها من خلال الصحافة)؟

4- ما هي مميزات ظاهرة تعاطي، تجارة وإنتاج المخدرات، كما تنعكس في إحصائيات الشرطة؟

5- ما هي نظرة الأطراف المجتمعية المتعددة نحو العوامل التي تؤدي لانتشار تعاطي المخدرات

في هذه المناطق بالذات؟

6- ما هي نظرة الأطراف المتعددة نحو طرق المواجهة؟

7- ما هو الإطار القانوني الذي تستند عليه الأطراف في هذه المناطق، لمواجهةهم للإستخدام

غير المشروع للمخدرات (تعاطي، تجارة وإنتاج)؟

8- ما هي الإجراءات التي تنفذها المؤسسات المحلية ذات العلاقة بمسألة المخدرات، كالشرطة؟

وما هي الإعتبارات التي تؤخذ بالحسبان لتنفيذ هذه الإجراءات؟ وهل تتوفر مؤشرات لنتائج

هذه الإجراءات؟

1.5 أهمية الدراسة

ستتعامل الدراسة الحالية مع كيفية تعامل مجتمع ضواحي القدس مع متعاطي المخدرات (بما يشمل الاستخدام غير المشروع للمخدرات، تعاطي، تجارة، وإنتاج) بما فيها المؤسسات الاجتماعية المختلفة، (مثل وسائل الإعلام، المؤسسات الحكومية وغير الحكومية) وتجاهاتهم، حيث تعتبر الدراسة طلائعية من حيث بحث موضوع رد الفعل الاجتماعي، وكيفية تعامل المؤسسات الاجتماعية مع قضية مجتمعية في المنطقة التي تعتبر حدودية بين الضفة الغربية والقدس. وبالتالي يمكن التمحور حول نوعين من الأهمية:

1.1.5 الأهمية النظرية:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الأولى في فلسطين، على حد علم الباحثة حول مناطق ضواحي القدس، مما سيساعد في إعطاء صورة واضحة عن واقع تعاطي وتجارة وإنتاج المخدرات في مناطق ضواحي القدس، ومضمون رد الفعل الاجتماعي تجاه هذه الظاهرة وأهم الأسباب والنتائج المترتبة عليها وهذه النتائج، وتعتبر هذه الدراسة مساهمة واضحة في تطوير المعرفة العلمية في المناطق المميزة بالصراع. كما أنها تثرى المكتبة العربية والفلسطينية والبحث العلمي وكيفية إجراء دراسات حسب المنهج الكيفي.

2.1.5 الأهمية العلمية:

- 1- تشكل الدراسة قاعدة معلوماتية بيانية لدراسات لاحقة، يستفيد منها واضعو السياسات، وممثلو القانون، وتنفيذه، وممثلو الجمعيات والمؤسسات غير الرسمية.
- 2- سيستفيد من هذه الدراسة أنظمة العدالة الجنائية (كالشرطة، النيابة العامة، المحاكم وغيرها) في القدس وضواحيها خاصة، وفي فلسطين عامة.

1.6 حدود الدراسة

1- حدود زمنية: تم دراسة انتشار المخدرات في ضواحي القدس خلال السنوات

2018_2013.

2- حدود مكانية: تم إجراء الدراسة الميدانية في مناطق ضواحي القدس، والتي تشمل (الرام،

العيزرية، مخيم شعفاط، مخيم قلنديا).

3- مجتمع الدراسة: ممثلو المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بالإضافة إلى الصحافة

المحلية.

4- الموضوعية: التركيز على رد الفعل الاجتماعي، وليس العوامل المباشرة الأولية للظاهرة

كالعوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية.

1.7 مصطلحات الدراسة:

الفعل الاجتماعي:

لغة: فعل: الشيء أي خلقه وقام به (مصطفى، الزيات، عبد القادر والنجار، 2011).

اصطلاحاً: هو كل ما يمارسه الأفراد في المجتمع من أنماط السلوك الإنساني على المستوى الفردي،

أو على المستوى الجماعي، بحيث يضيف على هذا الفعل معنى ذاتياً (سكوت، 2009).

إجرائياً: هي كل ردود الأفعال التي يمارسها الأفراد والمؤسسات في منطقة ضواحي القدس تجاه

ظاهرة المخدرات، سواء من حيث الإدمان أو الاتجار أو الإنتاج.

المخدرات:

لغة: مادة تسبب في الإنسان والحيوان فقدان الوعي بدرجات متفاوتة، كالحشيش والأفيون والجمع

مخدرات (مصطفى، الزيات، عبد القادر، والنجار، 2011).

اصطلاحاً: هي كل مادة تؤدي إلى افتقاد قدره الإحساس لما يدور حول الشخص المتناول لها أو إلى النعاس، وأحياناً إلى النوم لإحتواء هذه المادة على عناصر مضعفة، أو مسكنة، أو منبهة، وإذا تعاطاها الشخص بغير استشارة الطبيب المختص أضرتة جسماً، نفسياً، واجتماعياً (البراك، 1991).

إجرائياً: هي عبارة مادة سامة، أما طبيعية أو مُصنعة، مثل الحشيش، يتم استخدامها لهدفين في ضواحي القدس: الإتجار بها للحصول على مردود مادي، أو/ و استخدامها للحصول على النشوة والهروب من الواقع.

ضواحي القدس:

اصطلاحاً: وهي المنطقة التي تمثل تجمع البلدات المحيطة بمدينة القدس من الجهات المختلفة منها بلدات جنوب شرق القدس، وشمال غرب القدس، والتي تخضع إدارياً للسلطة الوطنية الفلسطينية ومنها: الرام، العيزرية، ابوديس، السواخرة، الشيخ سعد، عناتا، بيرنبالا، بدو، الجيب، وغيرها (حرب واللوح، 2017ب).

جهاز الشرطة:

لغة: حفظة الأمن في البلاد الواحد شرطي وشرطي وصاحب الشرطة رئيسها (مصطفى، الزيات، عبد القادر، والنجار، 2011)

اصطلاحاً: "هيئة مدنية نظامية بوزارة الداخلية رئيسها الأعلى رئيس الجمهورية، وتؤدي وظائفها، وتباشر اختصاصها برئاسة وزير الداخلية، وتحت قيادته، وهو الذي يصدر القرارات المنظمة لجميع شؤونها ونظم أعمالها" (الوزان، 2005، 115).

إجرائيا: هيئة نظامية مدنية تابعة لوزارة الداخلية في السلطة الفلسطينية، ويرأسها مدير يسمى مدير الشرطة، يتبع مباشرة لوزير الداخلية وعلاقته به في جميع الأمور المتعلقة بالعمل الشرطي من توفير الأمن والأمان للمجتمع بمهنية وصون حقوق الانسان.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2.1 المقدمة

ينقسم الإطار النظري إلى ثلاثة أقسام:

(1) الإطار النظري العام: نظريات رد الفعل الاجتماعي التي تطورت في علم الجريمة وعلم اجتماع الإنحراف.

(2) الدراسات التي تم تنفيذها حول تعاطي المخدرات على حدود الدول.

(3) الدراسات التي أجريت حول تعاطي المخدرات في الضفة الغربية والقدس.

من الضرورة ذكره هنا أن الدراسة الحالية لا تتعامل مع العوامل الأولية للانحراف والجريمة، وبالتالي لن يتم التطرق للإدمان وأنواعه وعوامله.

2.2 نظريات عامة

هنالك عدة نظريات اجتماعية عامة تتطرق للقضايا الاجتماعية، التي تُعدُّ إنحرافاً، على مستوى الأفراد والمجتمعات والتي يمكن الاستناد إليها في الدراسة الحالية، والتي من خلال معرفتها يساهم في فهم رد الفعل الاجتماعي الموجه نحو متعاطي المخدرات.

تنقسم النظريات إلى قسمين أساسيين، وفق استخدام الدراسة الحالية:

(أ) النظريات التي تركز على الفرد أو الجماعة، أو المجتمع وهي تتعامل مع ظاهرة الإنحراف أو الجريمة وعواملها من منطلق هذه الوحدات، أو بما تسمى بالنظريات التقليدية. هنا نذكر فقط أمثلة لهذه النظريات:

2.2.1 نظرية القهر الاجتماعي

عرض إميل دوركهايم نظريته في القهر الاجتماعي سنة 1897م، عندما عرض دراسته عن الانتحار (العمر، 1991)، حيث يرى رواد هذه النظرية إن الإنحراف ظاهرة اجتماعية ناتجة عن القهر والتسلط الاجتماعي الذي يمارسه بعض الأفراد تجاه البعض الآخر، فالفقر مرتع خصب للجريمة، والفقراء يولدون ضغطاً ضد التركيبة الاجتماعية بين الطبقات، وهو كذلك يولد رفضاً للقيم والأخلاق الاجتماعية التي يؤمن بها أفراد النظام الاجتماعي. ولو اختل توازن القيم الاجتماعية، كما يعتقد (إميل دوركهايم) وهو من رواد هذه النظرية الأوائل، فإن حالة من الفوضى والاضطراب ستسود الأفراد والمجتمع (الجبار، 2008).

ويرى دوركهايم (عن الجبار، 2008) أيضاً بأن الانحراف يعزى إلى عدم التوازن بين الهدف الذي يبتغيه الفرد في حياته، والوسيلة التي يستخدمها لتحقيق ذلك الهدف في النظام الاجتماعي. فإذا كان الفارق بين الأهداف الطموحة والوسائل المشروعة التي يستخدمها الأفراد كبيراً، فإن الإختلال الأخلاقي لسلوك الفرد سيصبح أمراً واضحاً. فالفرد الذي لا يصل إلى تحقيق أهدافه عن طريق الوسائل المقررة اجتماعياً، يسلك مسلكاً منحرفاً يحقق به هدفه كالسرقة، والرشوة، وبيع المواد التي يحرمها القانون. وهنا يلعب القهر الاجتماعي دوراً في توليد ضغط لدى بعض الأفراد كي ينحرفوا اجتماعياً (الاعرجي، 2008).

2.2.2 نظرية التفكك (الاختلال) الاجتماعي

إن مرجع المشكلات الاجتماعية هو انفصال الأفراد عن الثقافة، حيث يعتبر مفهوم "الأنومي" (اللامعيارية) عند "إميل دور كايم" مصدر هذا الاتجاه. وقد صاغ "هيرمان" وجهة نظره في ضوء نظرية "أوجبرن" عن التخلف الثقافي، فالمشكلات الاجتماعية تنشأ حينما يقبل المجتمع أدوات التغيير الاجتماعي، ويفشل في فهم وتوقع وتناول نتائج هذه التغييرات. يشير التفكك الاجتماعي بصفة عامة إلى عدم قدرة النسق الاجتماعي على تأدية وظائفه في إشباع احتياجات أعضائه على الوجه المطلوب (بدر، 2008).

ومن ذلك نرى أن مفهوم التفكك الاجتماعي مفهوم شامل تطور من خلال علماء الاجتماع. فضلاً عن ذلك، فإنه يعد مؤشراً دالاً على التناقض المتصارع بين المعايير الثقافية، وعلى ضعف قواعد السلوك ومعاييره، وتفكك الجماعة الاجتماعية. بالتالي يمكن القول بالتحديد أن التفكك يشير إلى سوء التوافق الذي يعوزه الانسجام مع بيئته، نتيجة العجز في تحقيق التوافق بين رغباته الذاتية وبين أوضاع حياته، أو فقدان التعاون والتنسيق الضروري إذا كان سوء التوافق كبيراً وواضحاً، فإن ذلك يهدد ويؤذي وجود الفرد والجماعة على السواء (العمر، 2005).

ويعتقد منظور التفكك الاجتماعي، بأنه كلما كانت العلاقات أولية بين الأفراد في المجتمع، كان ذلك المجتمع أكثر ترابطاً وتنظيماً، وأكثر خلواً من انتشار السلوكيات المنحرفة، والعكس صحيح. أي، أنه كلما كانت تلك العلاقات ثانوية، كان ذلك المجتمع أكثر تفككاً، وأقل تماسكاً، وأكثر معاناة، من ارتفاع معدلات الجريمة والانحراف (الخليفة، 2000).

2.2.3 نظرية الضبط الاجتماعي

من أبرز علماء هذه النظرية العلامة "ابن خلدون" والفيلسوف "دوركهيم" و"رووس"، ومن الدراسات الحديثة للضبط الاجتماعي هي لـ "هيرشي"، حيث تركز هذه النظرية بصورة كبيرة على الجانب الوقائي أكثر منه العلاجي في عملية الضبط، وتعتمد في تفسيرها للظواهر على التنشئة الاجتماعية، وتعتبر عاملاً أساسياً لعملية الضبط الاجتماعي (بوعبدلي، 2018).

حيث أسس ابن خلدون معالم نظريته من خلال الضرورة الاجتماعية التي تقتضيها خاصية البناء، ذلك أن أي بناء بشري لا بد له من ضوابط اجتماعية تنظم هذا البناء والعلاقة فيما بينه، وفي ذلك يقول ابن خلدون: أنه لا بد للبشر من وازع يرجعون إليه، وحكمه فيهم تارة يكون مستندا إلى شرع منزل من عند الله، يوجب انقيادهم ويستند تارة إلى سياسة عقلية يوجب انقيادهم إليها ما يتوقعونه من ثواب ذلك الحاكم بعد معرفة بمصالحهم (بوعبدلي، 2018).

يتفق معظم العلماء الذين اهتموا بصفة خاصة بالضبط الاجتماعي في مجال العنف والجريمة والانحراف، على أنه عندما يضعف الضبط أو السيطرة، والرقابة الاجتماعية على الفرد في المجتمع، تظهر منه سلوكيات عنيفة وانحرافية، بحيث ينظر "ابن خلدون" إلى الضبط الاجتماعي نظرة اجتماعية نفسية نفعية، وضرورة حتمية لبني البشر؛ لأنه يرى أن الضبط لازماً للحياة الاجتماعية، وأنه في الوقت نفسه ناجم عن خاصية طبيعية في الإنسان، وأن فائدته المحافظة على المصلحة العامة للأفراد في المجتمع.

ويرى "دوركهيم" (عن بدر، 2008) أن الضبط الاجتماعي يتوقف على مدى تأثير السلطة الأخلاقية للمجتمع على الأفراد، فعندما لا يخضع سلوك الفرد لسلطة المجتمع الأخلاقية، ينتهج سلوكاً وفق شهواته ومصالحه الشخصية ويصعب إمكانية التحكم فيها، فينتج عنها العنف والانحراف

وتعتبر الأسرة من أقوى آليات وسائل الضبط الاجتماعي من خلال تنشئة الفرد منذ صغره على ضوابط معينة، تجعله مقيداً بها تلقائياً، فالتنشئة الأسرية تقوم على ربط الفرد بمجتمعه، وتسليط الرقابة عليه وضبط سلوكه حسب قيم وأخلاق ونظم وقواعد المجتمع.

وذهب كارلتون (Carlton, 2015)، إلى كون "الضبط الاجتماعي" مصطلحاً يستخدم معيارياً ليدل على العمليات التي تؤكد كون الأفراد متوافقين مع معايير الجماعة، وحيث إن الاهتمامات تتسم بالتنوع بين الجماعات وداخلها على حد سواء، فإن آليات الضبط الاجتماعي تسهم عملياً في حل الصراعات القائمة بين الاهتمامات وتوجد درجة من التقبل والتناغم الاجتماعي.

وبالتالي فإن ارتباط الأفراد بأسرهم وأصدقائهم من خلال العلاقات الودية والحميمية، يحول بينهم وبين ممارسة الإنحراف ويكونون محصنين ذاتياً من خلال ما تعلموه من القيم الأسرية، فهم يقومون بضبط تصرفاتهم والسيطرة على رغباتهم تلقائياً من خلال القيم الأخلاقية والدينية التي تروا عليها في محيط الأسرة، وتأتي أهمية هذه النظرية، من تركيزها القوي على دور المؤسسات الأولية (الأسرة)، والثانوية (المدرسة) في ممارسة الضبط الاجتماعي للأفراد.

2.2.4 نظرية الصراع

إن مصطلح الصراع عادة ما يشير إلى حالة أو وضع تقوم فيه جماعة من البشر بالاشتباك في نوع من المعارضة الواعية، مع جماعة أخرى أو أكثر من جماعة، على أساس أن الجماعات المناوئة تبدو أنها تسعى إلى أهداف لا تقبلها الجماعة الأخرى، فالصراع هو نوع من التعامل حول قيم ودعاوى بشأن موارد وسلطة (جلبي واخرون، 2002).

أي أن الصراع ينطبق على التفاعل الذي يحدث بين البشر وبعضهم البعض، فهو أكثر من التنافس الذي هو أبسط صور الصراع، ومن صور الصراع المعقدة: الأزمة والتوتر والنزاع. الصراع

هو تنازع الإرادات الوطنية والقومية، وهو ناتج عن الاختلافات والتناقضات بين الأهداف والامكانيات، وإن كانت أشكاله ومظاهره تتعدد، كأن يكون سياسياً، أو اقتصادياً أو عالمياً أو تكنولوجياً، والصراع تتعدد وسائله كأن تكون حصاراً أو تهديداً أو تحالفاً أو تحريضاً، وتتعدد أسبابه كأن تكون سياسية أو إقتصادية أو استراتيجية أو اجتماعية. تقوم نظرية الصراع على جملة من التصورات، مفادها أن الحياة الاجتماعية تولد بطبيعتها الصراع؛ لكونها تتكون من جماعات ذات مصالح مختلفة، ومتداخلة، فالنظم الاجتماعية ليست متحدة ومنسجمة، فهي تتضمن أشكالاً متباينة من القوة، وتميل إلى التغيير سعياً لتأكيد ذاتها وضمان حقوقها، والتخلص من الطبقة المسيطرة عليها، كل ذلك لن يتأتى إلا عن طريق الصراع (ضيف وزيدان، 2016).

وأيضاً أشارت الدراسات والأبحاث إلى العوامل التي تؤدي إلى الصراع الاجتماعي من منظور سوسيولوجي نذكر أهمها بإيجاز شديد وفقاً لما يأتي:

أولاً: الطبقة الاجتماعية: لكل طبقة ثقافتها الخاصة، ومصالح مشتركة تجمع أفرادها، وتحرص الطبقة الغنية على المحافظة على مصالحها في حين تحاول الطبقات الأخرى على تحسين أوضاعها.

ثانياً: الجماعات العرقية: لكل جماعة عرقية ثقافتها، وتحاول كل جماعة عرقية فرض ثقافتها على الأخرى، وعادة ما تعاني الأقليات العرقية من بعض التمييز العنصري والتفرقة العنصرية من المجتمع الكبير.

ثالثاً: العامل السياسي: هناك أفراد يملكون القوة، ولديهم القدرة على اتخاذ القرارات الهامة، وعادة ما يكون هناك تنافس بين صناعات القرار المهيمنين على السلطة، وبين أفراد المجتمع الذين ليس لهم

سلطة حقيقية في النظام السياسي (بوجلان، 2015)، وهذا ما يفيد الدراسة الحالية في فهم أن العامل السياسي يلعب دوراً كبيراً في نشر المخدرات في مناطق ضواحي القدس.

2.2.5 نظرية الإختلاط التفاضلي

من أهم رواد هذه النظرية العالم الأمريكي أدوين سذرلاند وتلميذه كريسي، حيث خرجت هذه النظرية للوجود عام 1939م، وتُعد من النظريات الاجتماعية التي تفسر السلوك الإجرامي والمنحرف (اليوسف، 2006)، وينطلق سذرلاند في نظرية الإختلاط التفاضلي من عدد من الفرضيات التي ترى أن السلوك العنيف والإجرامي لدى الفرد هو سلوك مكتسب يتم عن طريق التعلم. إن التفسير العلمي للجريمة والسلوك الإجرامي حسب "سذرلاند" و"كريسي" يمكن صياغته وفهمه بإعتماد طريقتين: الأولى على ضوء العمليات التي تحدث لحظة حدوث الجريمة، والثانية على ضوء التاريخ التطوري للشخص المجرم، وعلى هذا الأساس قدم "سذرلاند" و"كريسي"، التفسير الميكانيكي ويعني أن الجريمة لا تحدث إلا بوجود فرصة مواتية لارتكاب الفعل الإجرامي، والتفسير التطوري يشير إلى التطور التاريخي للشخصية الإجرامية، أو دراسة شخصية المجرم من حيث التنشئة والمحيط والثقافة السائدة (Edwin & Cressey, 1978).

(ب) نظريات رد الفعل الاجتماعي: هي تلك التي تركز على رد الفعل الاجتماعي تجاه الوحدات آنفة الذكر، التي تتمثل بنظرية القهر الاجتماعي، ونظرية التفكك (الاختلال) الاجتماعي، نظرية الضبط الاجتماعي، نظرية الصراع.

2.2.5 النظرية التفاعلية الرمزية

تعود جذور النظرية الرمزية التفاعلية إلى مدرسة "شيكاغو"، والتي تأسست خلال السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، وتتمثل في تحليلات "اليمون سمول"، "ووليام توماس"، كما تعود الجذور الأولى

لهذه النظرية إلى "روبرت بارك" (عبد الرحمن، 2002). تسعى التفاعلية الرمزية كنظرية سوسيولوجية لدراسة دور الفرد وسلوكه في المجتمع داخل الجماعة الذي ينتمي إليها، مع الاهتمام بمكون عملية التفاعل والتبادل بين الفرد وذاته أو بيئته أو بين الجماعة والمجتمع الذي يعيش فيه، فالتفاعلية الرمزية تسعى لتحليل نسق الرموز والمعاني التي تترجم في السلوك الفردي والدور الوظيفي والسيكولوجي الذي يقوم على الفرد في المجتمع، في الوقت نفسه تحرص التفاعلية الرمزية على دراسة المظاهر الرمزية للتفاعل، ومركب العلاقة المتبادلة بين الفرد والمجتمع، وكيفية تنظيم هذه العلاقة، ولا سيما من قبل الفرد في إطار وأسلوب عقائلي، يعكس مجموعة العناصر الداخلية (الذاتية) للفرد واستجاباته للمواقف والعمليات الاجتماعية (عبد الرحمن، 2002).

تفهم النظرية التفاعلية الرمزية نموذج الإنسان عبر الدور الذي يحتله، والسلوك الذي يقوم به نحو الفرد الآخر، الذي كوّن علاقة معه خلال مدة زمنية محددة. لذا تفترض هذه النظرية وجود شخصين متفاعلين عبر الأدوار الوظيفية التي يحتلونها، فكل منهما يحاول أن يتعرف على سمات الفرد الآخر وخواصه، عبر العلاقة التفاعلية التي تنشأ بينهما. وعبر عملية التفاعل والتقويم المتبادل بينهما يكون كل فرد منهما التصورات الرمزية، نحو الفرد الآخر، بالتالي فهذه العلاقات هي التي تشكل رد الفعل الاجتماعي (العمر، 2005).

هذا ويرى زعماء هذه النظرية مثل: ميد (Mead) وبلومر (Blumer) أنه يمكن تحليل وتفسير نموذج الإنسان في ضوء النظرية التفاعلية الرمزية، حيث لا نستطيع أن نفهم نموذج الإنسان، ما لم يكن شاغلاً لدور معين، أو مجموعة أدوار. وهذه الأدوار تمكنه من القيام بسلوك معين نحو الشخص أو الجماعة التي يكون علاقة معها، من هنا نستنتج بأن نموذج الإنسان في التفاعل الرمزي إنما يعتمد على الدور الذي يحتله، والسلوك الذي يتحلى به، والعلاقة التفاعلية التي تنشأ بينه

وبينهم، هذه العلاقة التي يتمخض عنها ظهور رموز لها أهميتها في تقويم الأفراد الذين تنسب لهم الرموز. علماً بأن طبيعة الرموز المكونة هي التي تحدد استمرارية العلاقة أو انقطاعها بين الأفراد والجماعات (Blumer, 1989).

2.2.6 رد الفعل الاجتماعي:

ترى نظرية رد الفعل الاجتماعي أن السلوك الإنحرافي هو: عبارة عن جميع السلوكيات التي تخرق المعايير الاجتماعية والقوانين المسنونة مثل القيام بعمل إجرامي، على أنه ناتج للتفاعل الاجتماعي بين الأفراد وأنواع مختلفة من شرائح الجمهور، مثل الجماعات المتماثلة، أو أطراف مجهولة الهوية، أو ممثلي مؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمي (Rafter & Brown, 2011).

لم يلفت أنصار رد الفعل الاجتماعي الانتباه إلى الوضع النفسي والعواقب الاجتماعية التي يعاني منها الأفراد الموصومون بالإنحراف، ولم يستخدم مؤيدو هذه النظرية تسمية "رد الفعل الاجتماعي" في البداية لوصف وجهة نظرهم، حيث اكتفت النظرية بوصم المجرم أو المنحرف، مما جعل تحديد أصل هذه النظرية أمراً صعباً، وعلى الرغم من ذلك كانت نقطة الانطلاق للعمل اللاحق هو كتاب علم الأمراض الاجتماعية لليميرت عام 1951 (Bemburg, Krohn & Rivera, 2006).

وقد أشارت الدراسات التحليلية للحياة الاجتماعية إلى أنها تبدأ بفعل اجتماعي يصدر عن شخص معين يتبعه رد فعل من شخص آخر، ويطلق على التأثير المتبادل بين الشخصين أو بين الفعل ورد الفعل اصطلاح التفاعل، لذا لا بد أن نفرق بين الفعل الاجتماعي وبين غيره من الأفعال غير الاجتماعية، فالفعل الاجتماعي وفقاً لتعريف ماكس فيبر: "هو السلوك الإنساني الذي يحمل معنى خاصاً يقصد إليه فاعله بعد أن يفكر في رد الفعل المتوقع من الأشخاص الذين يوجه إليهم سلوكه" (روشييه، 1983).

فالفعل الاجتماعي يتضمن مجموعة من الخصائص التي تقع ضمن مفهوم الفعل الاجتماعي، والتي تميزه عن غيره من الأفعال، ومن هذه الخصائص حسب ما ذكرها المهدي (2005)، عن روشيه، (1983):

أ- يتعلق بمعيار الدلالة، أي أن يكون للفعل قيمة الدليل أو الرمز بالنسبة للفرد وكذلك بالنسبة للأفراد الآخرين وأن يكون مفهوماً من الطرفين أي أن سلوك الفرد يندرج ضمن نسق الاتصال بين الأفراد.

ب- ينبغي أن يتأثر أي فعل اجتماعي لإدراك الفرد، أو المجموعة من الأفراد بفعل الآخرين، أي يبرهنوا عبر سلوكهم أو فعلهم الاجتماعي أنهم فهموا غايات ومقاصد الآخرين.

ج- يجب على الأفراد أن يأخذوا في اعتبارهم حضور الآخرين ووجودهم حولهم أو في مجالهم، إذا كان كل منهم غير آخذ بعين الاعتبار لهذا الوجود أو الحضور، لا يعتبر فعلاً اجتماعياً.

هذه الخصائص هي مهمة بهدف تحليل رد الفعل الاجتماعي تجاه تعاطي تجارة وإنتاج المخدرات في ضواحي القدس.

لا تعتمد هذه النظرية في تفسير السلوك الإجرامي أو المنحرف على طبيعة الفعل نفسه، وإنما على رد فعل المجتمع تجاهه، ويرجع أصل هذه النظرية إلى ما كتبه (Tannenbaum, 1938) في كتابه "الجريمة والمجتمع" عن أن ما يؤدي إلى خلق المنحرف؛ هو الكيفية التي يعامله بها الآخرون من خلال تلقيه. فقد أشار إلى أن تلك الكيفية وما يصاحبها من عمليات مرحلية، بما يلزمها من تأثير وتأثر متبادل مشترك، إنما تؤدي إلى تأكيد الشر والإثم. يعتبر (Lemert) من أوائل المتعلقين بهذا المفهوم من اللاحقين "لتاننوم"، فبعد أن كان الاهتمام ينحصر في كيفية نشوء الفعل المنحرف، أصبح الاهتمام ينصب على ردود فعل المجتمع إزاء هذا الفعل (هلال، 2002). كما يرى جرينيت

(Grattet, 2011)، في بحثه أن منظور التفاعل الاجتماعي ينظر إلى الانحراف باعتباره نتاجاً للتفاعل الاجتماعي بين الأفراد وأنواع مختلفة من الجماهير، مثل مجموعات الأقران، والمتفرجين المجهولين، وممثلي منظمات الرقابة الاجتماعية الرسمية. وبهذا يمكن تعريف رد الفعل الاجتماعي وفقاً لميد (Mead) وبلومر (Blumer) أنه عملية تكوين إيجابية لها أسلوبها الخاص، وعلى المشاركين في هذه العملية أن يحددوا اتجاهات سلوكهم على أساس تأويلات دائمة للأفعال التي يقومون بها مع الآخرون خلال هذه العملية، بتعديل وتغيير استجاباتهم لأفعال الآخرين، أو إعادة تنظيم مقاصدهم ورغباتهم ومشاعرهم وتجاهاتهم، والنظر في مدى ملائمة المعايير والقيم التي يعتقدونها لكي يستطيعون التكيف والتوافق مع موقف الفاعل (شتا، 2000).

2.2.7 نظرية الوصمة الاجتماعية

ظهر مفهوم الوصمة في النظرية التي سميت بـ "Labeling theory"، لجوفمان في كتابه "الوصمة"، عام 1963، ويشير إلى علاقة التدني، التي تجرد الفرد من أهلية القبول الاجتماعي الكامل، حيث إن الوصمة هي العملية التي تنسب الأخطاء والآثام الدالة على الانحطاط الخلفي إلى أشخاص في المجتمع، فتصفهم بصفات بغيضة، أو سمات تجلب لهم العار، أو تثير الشائعات (عبد العزيز، 2001). وتشير الوصمة إلى أكثر من مجرد الفعل الرسمي من جانب المجتمع تجاه العضو، الذي أساء التصرف، أو كشف عن أي اختلاف ملحوظ عن بقية الأعضاء (الرياضة والشواشرة، 2015). وقد ذهب "جورج هربرت ميد"، إلى أن الوصمة الاجتماعية تزداد بناءً على حجم العقوبات المفروضة على مخالفتي القانون ونوعها. فأكد أن العقوبات الصارمة المرتبطة بالمتابعة والمقاضاة، هي مسألة تتعارض مع إعادة تكيف المنحرف. كما أن الإجراءات التي تتخذ نحو مخالفتي القانون، تؤدي إلى تدمير التفاعل بينهم وبين المجتمع، مما يخلق روح العداوة عند المنحرف. وينطوي توجه

ميد هذا على أن نظام العقوبات الصارمة هو نظام فاشل تماماً، وأن فشله لا يقتصر على عجزه عن ردع الانحراف فقط، وإنما يمتد إلى تكوين فئة إجرامية (جربوع، 2005).

وقد تطورت نظرية الوصمة باتجاهين لدراسة الانحراف هما (حسنين، 1993):

1. هناك تفهم ووافق اجتماعي حول الأنظمة والقوانين الموافقة على أن كل فعالية تخالف الأنظمة تعتبر انحرافاً (وهذا هو البعد الموضوعي لسلوك معين كانحراف).

2. التركيز على كيفية ومضمون عملية رد الفعل الاجتماعي، تجاه فعالية اجتماعية معينة أو تجاه أفراد معينين، حتى لو لم يكن هناك أنظمة تعرف هذه الأوضاع أنها مخالفة لها، (وهذا هو البعد الذاتي لوضع ما كانحراف). من هنا فإن الانحراف هو الفعالية التي تؤدي بدورها، لظهور ردود فعل تجاهها (Becker, 1963).

يعتبر ليمرت (Lemert, 1967) من أوائل من يمثل هذا الاتجاه، الذي يرى أن الطريقة التي يتعامل بها المجتمع مع الفرد المنحرف، هي التي تؤدي إلى وجوده واستمراره في ذلك السلوك، وما ذلك الانحراف إلا نتيجة تفاعلية بين فعل الفرد المنحرف وردود الأفعال من المجتمع تجاهه. ويرى "ليمرت" في كتابه عن الأمراض الاجتماعية، أنّ رد الفعل يعتبر المسؤول والمحدد الأول لطبيعة سلوك الفرد، وأوضح أن وصف السلوك المنحرف أو غير السوي لا يعود أساساً إلى جوهر السلوك، وإنما مرجعه إلى ردود الفعل المجتمعية الناتجة عن هذا السلوك، وقدم تحليلاً اجتماعياً لرد الفعل الاجتماعي من خلال عنصرين، الأول: أعضاء المجتمع ودورهم في لصق صفة (الوصم) بالفرد المنحرف، أما الثاني: فيتمثل في المنحرف وسلوكه الإجرامي الذي يلعب دوراً مهماً في إصاق هذه الصفة به (عبد الهادي، 2016 عن Lemert, 1951).

2.2.8 تجاه لوم النظام

هذه الاتجاه طوره إيتزن (Eitzen, 2000) في هذا المجال، ويسمى تجاه لوم النظام، وهو يشير الى جانبين هما:

1- **لوم الفرد:** هنالك الكثير من الناس يلومون الأفراد بإعتبارهم خارجين عن المعايير والقواعد المجتمعية، وإنهم يشكلون مصدراً للمتعاب، وينظرون إلى أن ثقافتهم متدنية مقارنة مع ثقافة المجموعة السائدة والمسيطرة، بدلاً من توجيه اللوم للمؤسسات العاملة في المجال الاجتماعي والتربوي.

وتتمثل نتائج إلقاء اللوم على الافراد فيما يلي:

- أ- صرف انتباه الفرد عن المؤسسات، فهو يعفي ويحرر الحكومة من مسؤولياتها.
- ب- لوم الفرد يجعل من الصعب عليه إحداث تغيير على النظام القائم على مستوى المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- ج- عندما تقوم الحكومة وذوو السلطة بلوم الفرد، فإن ذلك يعزز السيطرة عليه بسهولة، ويبعد الناس عن لوم النظام.
- د- لوم الفرد يكرس المفهوم النمطي، بعدم ملاءمة قدرات الفرد للنظام القائم (التسليم بالأمر الواقع).

2- **لوم النظام:** يشير إلى ما يلي:

- أ- يكون الأفراد أحياناً هم المشكلة، فالمجتمع ينشأ من تفاعل الأفراد والنظام، إذ قد يكون الأفراد عدوانيين تجاه النظام، والنظام بدوره لا يضع حداً لمشكلتهم.

ب- لوم النظام هو تجاه معقد، لأنه يمثل إلقاء اللوم على المؤسسات ودورها في بناء واقع ظاهرة أو مشكلة اجتماعية.

وقد استخدم Eitzen تجاه لوم النظام للأسباب الآتية:

أ- لأن معظم الناس يلومون المؤسسات، لذلك نحن بحاجة إلى إحداث حالة من التوازن بين لوم النظام ولوم الفرد.

ب- لأننا بحاجة إلى الاهتمام بقضايا المجتمع في إطار مؤسسي ومنظم.

ج- بما أن هذه المؤسسات من صنع البشر، فينبغي العمل على تغييرها، إذا هي لم تخدم الناس، وفق الاحتياجات البشرية المتزايدة والمستجدة.

تأتي أهمية هذا الاتجاه من حيث إنه يُقدم توازناً ويركز على المجتمع وعلى الفرد، وينظر إلى الإطار المؤسسي كمصدرٍ للعديد من المشكلات الاجتماعية، التي تتكون من خلال ردود الأفعال الاجتماعية للمؤسسات تجاه الأفراد. وتعتبر هذه النظرية هامة للدراسة الحالية من ناحية أنها تركز على رد الفعل المجتمعي، وخاصة المؤسسي، تجاه تعاطي، إنتاج وتجارة المخدرات، وليس فقط على الأفراد المتعاطين.

بعد الحديث عن النظريات العامة السابقة، هنا نأتي لدراسة دور رد فعل الشرطة والصحافة وكيف تعمل على بلورة رد الفعل الاجتماعي نحو الجريمة في المجتمع.

2.3 الإطار النظري الخاص:

2.3.1 رد فعل الشرطة:

باعتبار الشرطة أحد أجهزة العدالة الجنائية، تعتبر المسؤول الأول عن حفظ الأمن والأمان لأفراد المجتمع. أشار بلادفورد وجاكسون (Bradford & Jackson, 2016) في تقرير بعنوان "التعاون مع الشرطة كعمل من أعمال الرقابة الاجتماعية" إلى أن الاتصال بالشرطة، للإبلاغ عن الجرائم يساعدها في سرعة التعرف على المجرم، وأن غياب التعاون يضعف كفاءة الشرطة وغيرها من وكالات العدالة الجنائية.

كما أوضح كل من مور وكليمان (Moore & Kleiman, 1989) دور الشرطة في التعامل مع قضية المخدرات وخاصة في المجتمعات المدنية، لذلك لا بد من وجود أهداف واستراتيجيات يجب اتباعها من قبل الشرطة والمواطنين للتعامل مع قضايا المخدرات، بالإضافة إلى التعاون بين رجال الشرطة والمجتمع وتتمثل هذه الاستراتيجيات حسب مور وكليمان (Moore & Kleiman, 1989) فيما يلي:

أولاً استراتيجية الحد من العرض ويمكن وصفها بالنقاط الآتية:

(1) تطبيق القانون التعبيري وهو أحد الاستراتيجيات التي تتبعها الشرطة وهو يعتمد على زيادة عدد الموارد البشرية المستخدمة لحل مشكلة المخدرات.

(2) مستر بيج "Mr. Big" هي استراتيجية تعتمد على التعامل مع مستويات عالية من توزيع المخدرات لتطوير قدرات ذكية وتحقيقية.

(3) استراتيجية العصابات الذي يستخدمون العنف في الطرق، حيث إنها استراتيجية تقليدية تحد من العنف والجرائم.

(4) استراتيجية الطريق العميق، حيث إنها تجبر الأسواق إلى الانتقال حتى يصبح من الصعب على البائعين والمشتريين الالتقاء.

(5) استراتيجية السيطرة على المخدرات من خلال المجرمين الخطرين، التي تهدف إلى تحقيق السيطرة على الجرائم بدلاً من السيطرة على المخدرات بذاتها من خلال السيطرة على المدمنين.

ثانياً: استراتيجية الحد من الطلب ويمكن وصفها بالنقاط الآتية:

(1) مصادر المجتمع: يأتي دور المجتمع في استخدام موارده ضد استخدام وتهريب المخدرات، إذ إن دفاع المجتمع عن نفسه مهم جداً؛ لأن النجاح في مواجهة تهريب المخدرات يعتمد في الغالب على جهد المجتمع أكثر من جهد الشرطة.

(2) دفاع المجتمع عن نفسه يتمثل من خلال أفعال المواطنين؛ كتقديم شكاوى ضد العصابات وقضايا المخدرات، أو من خلال الدفاع النفسي عن الذات، ولكن الدفاع النفسي في بعض الأحيان تتمثل في استخدام العدوان ضد مستخدمي المخدرات، مما يؤدي إلى توسيع نطاق العنف وزيادة عدد الإصابات الجسدية.

كما تحدث مازيرول (Mazerolle, 2005). عن أهم الاستراتيجيات التي تتبعها الشرطة للحد من العرض على المخدرات (على سبيل المثال: حملة تهدف إلى تعطيل شبكة توزيع المخدرات المحلية)، وأيضاً استراتيجية الحد من الطلب (على سبيل المثال: برامج توعوية عن الآثار المترتبة عن استخدام المخدرات بقيادة الشرطة، بهدف منع الشباب من تجربة المخدرات).

أما المعاينة (2011) فبين دور الشرطة في مكافحة المخدرات في مجموعة من الإجراءات والأدوار التي تؤديها والتي تتمثل فيما يلي:

(1) ضبط المتورطين بقضايا المخدرات بالجرم المشهود، ومنع قيام أي زراعة مشبوهة على الأراضي التي تسيطر عليها.

(2) التوعية من أخطار تعاطي المخدرات من خلال برامج الإرشاد والتوجيه، وعقد الندوات والمحاضرات، وتوزيع المنشورات، والبروشورات، عن أضرار المخدرات.

(3) الإشراف والمتابعة لعمليات علاج المدمنين في المراكز المتخصصة لعلاج الإدمان.

2.3.2 رد فعل الصحافة

إن الأشخاص يشكلون آراءهم حول الجريمة مما يرونه أو يقرؤونه في وسائل الإعلام. إذن ما هو رد فعل الصحافة تجاه الجريمة، وكيف تؤثر على فهمنا لها؟

يقسم دور الصحافة إلى قسمين. القسم الأول: دور الصحافة تجاه الجريمة بشكل عام، والقسم الثاني: دور الصحافة تجاه المخدرات بشكل خاص.

القسم الأول: دور الصحافة تجاه الجريمة.

إن وسائل الاعلام سلاح ذو حدين، يمكن الاستفادة منها في الكشف عن ملبسات الجريمة، وهذا يشكل الجانب الجيد منها، وأيضاً يمكن استخدامها لترويج المخدرات عبر وسائل التواصل

الاجتماعي، وهذا يشكل الجانب السلبي (McGovern & Milivojevic , 2016).

منحت وسائل الإعلام للشرطة، وصولاً غير مسبوق للجمهور، والعكس صحيح، عبر Facebook و Twitter، يمكن للشرطة والجمهور التواصل في الوقت الفعلي حول الحوادث والأحداث، حيث أصبحت وسائل الإعلام أداة مهمة في تحقيقات الشرطة (McGovern & Milivojevic , 2016).

كما ذكر أحمد (2005)، أن هناك عناصر لا بد من توافرها في التغطية الإعلامية للجريمة وهي:

1- الأشخاص الذين لهم علاقة بالجريمة.

2- الأماكن التي جرت فيها وقائع الجريمة.

3- عدد الضحايا.

4- حجم الخسائر.

5- الظروف غير المألوفة التي تمت فيها الجريمة.

6- الجوانب الإنسانية أو العاطفية المرتبطة بالجريمة.

7- الطابع الدرامي للجريمة.

ونشر الجريمة في وسائل الإعلام يقوم على أساس قيمة ووزن كل عنصر من هذه العناصر السبعة المكونة لخبر الجريمة (أحمد، 2005).

كما تحدثت طه (2015)، أن هناك دوراً للصحافة في نشر الوعي الاجتماعي لمكافحة الجريمة، ومعرفة مصادر معلومات التغطية الصحفية للجرائم والحوادث، تمثلت المشكلة في هذا البحث في غياب التوعية والإرشاد، وعدم مشاركة الصحافة الاجتماعية في حل القضايا المجتمعية.

كما ذكر مصطفى (2008)، أن دور الإعلام الإيجابي يكمن أيضاً في توعية الجماهير، وإبراز التواصل الأمني، من خلال عرض خلفية حياتية للمتورطين في الأعمال الإجرامية، وكيفية معيشتهم وظروفهم قبل وبعد الدخول في دائرة الجريمة.

ذكرت جودة (2016)، إنَّ هناك شروطاً للتغطية الصحفية التي تتعلق بالجريمة:

1- الموازنة في الاهتمام بين الجاني والمجني عليه، فلا بد من توجيه الاهتمام نفسه إلى المجني عليه، ولا ينصب الاهتمام على الجاني فقط.

2- لابد من معرفة النظام القضائي والإلمام بالقضاء الجنائي، بل إن بعض الصحف تشترط في محرر شؤون الجريمة أن يكون حاصلاً على شهادة عليا في القانون.

3- التعامل مع أخبار الجرائم والحوادث بصورة عادية، وعدم استخدام وسائل إثارة وجذب للقراء.

4- عدم الاكتفاء بنشر أخبار الجريمة بل لابد من تخصيص مساحات لمناقشة أسباب ودوافع السلوك الإجرامي والعقوبات المقررة له.

2.3.3 دور الصحافة تجاه جريمة المخدرات.

أشار الكردي (2010)، أن لوسائل الإعلام دوراً كبيراً وفعالاً في التخفيف من ظاهرة انتشار المخدرات وتعاطيها، وذلك من خلال الرسالة الإعلامية التي تبثها إلى الجمهور من برامج واعية، وبذلك تحقق الهدف المنشود من الرسالة الإعلامية. ويتحمل الإعلام مسؤوليات كبيرة وأساسية في مستوى الوعي العام الذي يعيشه المجتمع دون استثناء، وفي قضية مثل قضية المخدرات التي تعانيها جميع المجتمعات العالمية، لما لها من آثار مدمرة وانعكاسات هائلة على مختلف قطاعات

المجتمع وفئاته، وتُعد وسائل الإعلام المتعددة خط المواجهة الأول لمخاطر تعاطي وإدمان المخدرات، والحد من انتشارها والطلب عليها.

أما الجانب السلبي كما ذكره مونتج (Montage, 2011) في مقالته عن الدور الكبير الذي تلعبه وسائل الإعلام الجماهيرية في قضايا المخدرات، حيث ذكر أن هذه الوسائل قد تكون عاملاً من العوامل التي تشجع الناس على تعاطي وتجارة، وذكر أيضاً أن التطور الهائل في وسائل الإعلام يسهل عملية التلاعب، ودعم سياسة المخدرات، لذلك لا بد من وجود برامج علاجية ووعي اجتماعي حول خطورة المخدرات على المجتمع.

أما عن أدوار الصحافة في المجتمع كما ذكرها حسنين (1993 عن Young & Cohen, 1981)، تتمثل في اتجاهين: الاتجاه الأول- تعكس الصحافة الواقع، تُغذي الجمهور بالمعلومات، وتُظهر لهم ماهو الجيد وماهو السيئ، فالصحافة، حسب ذلك هي المُربي الجماهيري، ودافعها هو مصلحة المجتمع.

الاتجاه الثاني- الصحافة هي وسيلة للتذمر وللفرع الأخلاقي، وذلك من خلال تغطية موقف اجتماعي ما، وتكوين فزع جماهيري من خلال التأثير على القارئ المُؤثر في المجتمع، وجعل الآخرين التفكير حول ما يجب عمله لمواجهة هذا الوضع.

في جميع الأحوال، للإعلام أهمية كبرى. حيث إن تغذية الجمهور بالمعلومات تجاه وضع اجتماعي، وتحويل هذا الوضع لموضوع إخباري، يؤدي لإبراز الوعي الجماهيري وخلق نظرة جماهيرية وبالتالي بناء رد الفعل الاجتماعي.

2.4 الدراسات السابقة:

2.4.1 الدراسات المحلية:

هدفت دراسة معهد الصحة العامة (2017)، في وزارة الصحة الفلسطينية وبالتعاون مع مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إلى عمل مسح نوعي حول اتجار وتعاطي المخدرات في فلسطين بين عامي 2016 و2017. كانت اهداف المسح دراسة مميزات تعاطي المخدرات (سن البدء، مصادر المخدرات، القدرة على تحمل التكاليف، اسباب تعاطي المخدرات، نية الإقلاع، والعوامل الأسرية)، وآليات العلاج والفجوات بين الاحتياجات والخدمات المقدمة. شمل البحث مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس. اعتمد البحث على تنفيذ ثلاث عشرة مجموعة بؤرية، وإجراء 52 مقابلة مع متعاطين في الضفة الغربية، و48 مقابلة مع متعاطين في غزة، و40 مقابلة مع متعاطين في القدس. شملت المقابلات ذكوراً وإناثاً. توصلت الدراسة إلى أن عدم وجود سلطة فلسطينية موحدة ونظام للشرطة، والصراع الفلسطيني الداخلي، والضعف القانوني، ومحدودية السيطرة على الحدود كلها من العوامل التي أسهمت في زيادة تعاطي وتجارة المخدرات بين الفلسطينيين.

هدفت دراسة حرب ولحج (2017ب)، إلى تحديد مناطق انتشار المخدرات " في الضفة الغربية، وتسليط الضوء على الصعوبات التي تواجه الشرطة الفلسطينية في مكافحة انتشار المخدرات، وملاحقة تجارها في مناطق (ب) و(ج)، بسبب طبيعة النظام القانوني لهذه المناطق، وضعف الولاية الفلسطينية فيها، مما حد من قدرة الشرطة الفلسطينية في مكافحة المخدرات في تلك المناطق. أظهرت نتائج هذه الدراسة أن المستنبتات والمخبرات التي تم اكتشافها خلال السنتين الأخيرتين والربع الاول من العام 2017 تمركزها في مناطق (ب) و(ج)، حيث بلغت المستنبتات والمخبرات المضبوطة في مناطق (ج) حوالي 60% من مجمل المستنبتات المخدرة التي تم ضبطها من قبل

إدارة مكافحة المخدرات في الشرطة الفلسطينية بالتعاون مع الأجهزة الأمنية الأخرى، و22% من المستنبتات تم ضبطها في المنطقة (ب) فيما 17% في منطقة (أ).

أما دراسة أبو السعود (2013)، فهذفت إلى التعرف على أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي في رفع نسبة الجريمة بين سكان مدينة القدس، وعلى المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المترتبة من السياسات الإسرائيلية، وتأثير هذه السياسات على الوضع الديموغرافي وأنواع الجرائم المنتشرة في مدينة القدس. بينت الدراسة أن جريمة تعاطي وترويج المخدرات احتلت المرتبة الأولى من حيث انتشارها بين السكان في القدس، في حين جاءت في المرتبة الثانية جرائم العنف، وفي المرتبة الثالثة تعاطي المُسكرات بأنواعها. وأظهرت نتائج الدراسة أنّ أهم السياسات التي يتبعها الاحتلال الإسرائيلي تمثلت ببناء المستعمرات، تطبيق سياسة بناء جدار الفصل العنصري وتكوين الحواجز الأمنية والطرق الالتفافية.

هدفت دراسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الداخلية (2007)، بعنوان "ظاهرة تعاطي المخدرات في الأراضي الفلسطينية"، إلى تقرير الوضع الراهن حول المخدرات في فلسطين، لتكون اللبنة الأساسية للمساهمة في إعداد استراتيجيات وطنية لمكافحة هذه الظاهرة، حيث تم استخدام كل من الأسلوبين الكمي والنوعي في إعداد هذه الدراسة. أظهرت نتائج هذه الدراسة أن الأسرة هي الحاضنة الأساسية للفرد، وفي حال غياب أحد الوالدين يؤدي ذلك إلى انحراف الأبناء، كما أن هناك علاقة سببية بين انخفاض مستويات الدخل وارتفاع معدلات البطالة والفقر، والانقياد لتعاطي المخدرات. تم أيضاً التوصل لتقدير عدد متعاطي المخدرات، حيث وجد أن هناك زيادة سنوية مقدارها 24.1% بعدد متعاطي المخدرات في الأراضي الفلسطينية بواقع 24.3% في الضفة الغربية و23.9% في قطاع غزة.

أما دراسة عمران (2006)، فهدفت إلى تشخيص واقع تعاطي المخدرات في القدس في الفترة بين شهري آب وكانون الأول 2004م، ودرجة انتشارها وواقع مدمنيها من حيث مدى تأثيرهم سلباً بالمخدرات، وواقع نظرة الآخرين لهم، وواقع نظرهم للعلاج من أجل التخلص من المخدرات، ومدى فاعلية هذا العلاج، وما الجهات التي توجهوا إليها، وواقع المنظومة القيمية التي تبرر إدمانهم. توصل الباحث إلى أن غالبية المدمنين هم من الشباب، غالبيتهم العظمى من الذكور غير المتزوجين، وقد أثرت المخدرات على حياة هؤلاء المدمنين سلباً بدرجة عالية جداً، وتأثرت نظرهم إلى الحياة ونظرة الآخرين إليهم. ومحاولة علاجهم لم تكن ناجحة.

وأخيراً فهدفت دراسة حسنين (1993) إلى التعرف على التطور التاريخي لقضية المخدرات في القدس الشرقية بين عامي 1948-1991، وذلك في الفترة التي كان الاحتلال الإسرائيلي هو المسؤول إدارياً وأمنياً عن منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة بما فيها القدس. توصلت الدراسة إلى أن الاحتلال الإسرائيلي يُحمل الفلسطينيين مسؤولية الاتجار بالمخدرات، ويحاول إسقاط كافة التهم عليهم، في حين توصلت الإحصائيات العامة للشرطة إلى أنّ الاتجار بالمخدرات من قبل الفلسطينيين متدنٍ وهو عكس ما يتم الترويج له. كما أن الإسرائيليين يتعاملون مع هذه القضية فيما يخص الفلسطينيين من الناحية السياسية بهدف تشويه حقهم في الحصول على الاستقلال، فأوجد الإسرائيليون من هذه القضية رد فعل اجتماعي وقانوني بهدف السيطرة الاجتماعية والقانونية على القدس.

2.4.2 الدراسات العربية:

دراسة جابر (2018)، التي هدفت إلى التعرف على بعض أسباب انتشار المخدرات في العراق من وجهة نظر طلبة كلية التربية الأساسية. توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: أعلى ثلاث نسب كانت

هي رفاق السوء، ودور الإنترنت، ودور الأسرة، وكان من التوصيات أهمية الانتباه الى الرفيق الفرد، ومن المقترحات إجراء مؤتمرات علمية للطلبة تبين أخطار المخدرات وآثارها على الفرد والمجتمع.

دراسة العنزي (2017)، هدفت إلى التعرف على دور الجامعات السعودية في توعية المجتمع بأضرار المخدرات وطرق الوقاية منها. أظهرت نتائج الدراسة أن هناك دوراً بدرجة مرتفعة للجامعات للتصدي لأضرار المخدرات في المجتمع السعودي، كما أظهرت الدراسة أن مجال الوقاية كان بدرجة متوسطة.

دراسة صالح (2015)، هدفت إلى التعرف على دور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لمعرفة المشكلات الاجتماعية والأسرية والإقتصادية والصحية والنفسية والدينية، الناتجة من تعاطي المخدرات لدى الشباب في المجتمع السوداني. أظهرت الدراسة أهمية دعوة منظمات المجتمع المدني المهتمة بالشباب إلى إعداد البرامج المنطوية على معالجات لظاهرة تعاطي المخدرات والعمل على توعيتهم بمخاطر هذه الظاهرة الوافدة، فضلاً عن تعزيز القيم الاجتماعية الراضية لهذا السلوك المنحرف، وتشجيع البحوث التي تتناول قضايا المخدرات، حتى يمكن الاستفادة من توصياتها في وضع الخطط والبرامج الخاصة بالعلاج والمكافحة.

دراسة المعاينة (2011)، هدفت إلى التعرف على دور العلاقات العامة في الحد من انتشار المخدرات من وجهة نظر العاملين في إدارة مكافحة المخدرات الاردنية. أظهرت نتائج الدراسة أن وجهات نظر العاملين في إدارة مكافحة المخدرات الاردنية تمارس عمليات الإشراف والرقابة والمتابعة من خلال ثلاثة أدوار وهي الإرشاد الوقائي، والدور العلاجي والدور التنفيذي الإجرائي.

وأخيراً، **دراسة كيطان (2010)**، هدفت إلى تشخيص واقع تعاطي المخدرات والمسكرات في مدينة الديوانية في الفترة الواقعة ما بين منتصف شهر تموز ونهاية شهر تشرين الأول لعام 2009، ودرجة

انتشارها، وواقع مدمنيها من حيث مدى تأثيرهم سلباً بالمخدرات. توصلت الدراسة إلى أن غالبية المدمنين هم من الشباب الذين لا تتجاوز أعمارهم ثلاثة وثلاثين عاماً، وغالبيتهم العظمى من الذكور غير المتزوجين، ويسكنون المدن، وإن المشاركة في هذه المؤتمرات أو الندوات هي بحد ذاتها مشاركة أو مساهمة في علاج جزء من المشكلة التي نبحثها، والتي تقع مسؤولية دراستها وعلاجها على تخصصاتنا في مجالات العلوم الاجتماعية، والنفسية، والتربوية والقانونية، والصحية، وكذلك بعض مؤسسات وزارة الداخلية ومنها مديرية مكافحة المخدرات.

2.4.3 الدراسات الاجنبية

هدفت دراسة سركرشنان (Srikrishnan, 2018)، إلى التعرف على آليات تهريب المخدرات بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية، عبر الحدود البرية، كما سعت إلى الكشف عن أسباب تجاه المهربيين إلى استخدام المراهقين لتهريب المخدرات عبر الحدود، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي باعتماد أداة المقابلة مع مجموعة من المراهقين العاملين في مجال التهريب عبر الحدود، إضافة إلى مجموعة من الأخصائيين والمسؤولين عن الحدود. أظهرت نتائج هذه الدراسة أن الظروف الاجتماعية الصعبة، التي كان يعيشها المراهقون، أدت إلى وقوعهم في فخ تهريب المخدرات مقابل أجر مادي قد يصل من 100 دولار إلى آلاف الدولارات.

دراسة دوليفير وآخرون (Dolliver, Ericson & Love, 2017)، هدفت إلى الوقوف على مدى تأثير استخدام شبكة (TOR-The Onion Router). وهو برنامج تخفي على شبكة الإنترنت يُمكن مستخدميه من الإتصال بدون الكشف عن الهوية في تهريب المخدرات وتوزيعها، حيث استخدمت هذه الدراسة التحليل الجغرافي، والبيانات المكانية الاستكشافية، لدراسة توزيع المخدرات

بين البلدان. أظهرت نتائج هذه الدراسة، أن ستة بلدان وهي: أستراليا وكندا وألمانيا وهولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، سيطرت على قوائم العالم عبر أنواع المخدرات المستخدمة.

أما دراسة وودي (Woody, 2017)، فقد هدفت إلى التعرف على كيفية تهريب المخدرات من أمريكا الجنوبية إلى الولايات المتحدة، من حيث الدول التي تعبر منها المخدرات وكمياتها وأنواعها، حيث تعد كولومبيا وبوليفيا من أكبر الدول المنتجة للكوكايين في العالم. بينت الدراسة أن هناك زيادة كبيرة في كميات إنتاج الهيروين والمخدرات في كولومبيا، حيث يتم تهريبها إلى الولايات المتحدة، وتمر عبر الطرق البحرية والجوية في شرق المحيط الهادي والبحر الكاريبي. يتم تهريب الكوكايين من كولومبيا إلى الولايات المتحدة، عبر ممر المكسيك. أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن قرب بنما من كولومبيا جعلها نقطة عبور رئيسية لجماعات التهريب الكولومبية. يعتمد المهربون في غواتيمالا على الطرق في مناطقها الحدودية الشاسعة، حيث تعتبر السلفادور دولة عبور رئيسية للمخدرات، وهذا ما دفع خفر السواحل إلى استخدام ما يسمى (البانغا)، وهذه عبارة عن قوارب مفتوحة مصممة جيداً لغرض ملاحقة مهربي المخدرات، يتراوح طولها بين 25 و35 قدماً مع محركات خارجية متعددة.

واتجهت دراسة بروير (Bruwer, 2017) إلى تتبع تجارة الهيروين في جنوب أفريقيا وآليات وسبل تهريب الهيروين في جنوب أفريقيا، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن الهيروين يصل إلى جنوب أفريقيا من أفغانستان ويمر عبر باكستان وإيران، ومن هناك، يتم نقل الهيروين على مراكب شراعية تعبر المحيط الهندي إلى دول عبور في أفريقيا أو آسيا، حيث يتم إعادة توجيهها إلى وجهتها النهائية، ومعظمها يكون إلى أوروبا. أشارت الدراسة أيضاً إلى أن تهريب الهيروين خارج أفغانستان، يتم عن طريق ثلاثة طرق ولكن الطريق البحري هو الأكثر استخداماً بسبب غياب تطبيق القانون، حيث إنه

في عام 2014 تم ضبط 1032 كغم من الهيروين من مركب شراعي قبالة مومبسا. لقد كانت أكبر عملية ضبط للمخدرات خارج أفغانستان والبلدان المجاورة لها. أظهرت نتائج هذه الدراسة أنه لفهم شبكات تهريب الهيروين والاستجابة لها، يجب أن يكون هناك جهد منسق يجمع بين دول الإنتاج والاستهلاك. في غضون ذلك تحتاج جنوب أفريقيا إلى زيادة يقظتها في الموانئ المحلية، وعلى طول الحدود، مع استمرار المضبوطات ازداد الاهتمام الدولي وجهود إنفاذ القانون في شرق أفريقيا وما حولها، وربما كان هذا هو السبب الذي جعل المهربون يتجهون بشكل متزايد إلى نقاط الهبوط في جنوب إفريقيا.

دراسة إنواننايا (Nwannennaya, 2017)، هدفت إلى التعرف على العقبات والتهديدات الفعلية للأمن الوطني والأمني في نيجيريا بسبب تجارة المخدرات، حيث اعتمد الباحث طريقة تحليل المحتوى في هذه الدراسة بالإضافة إلى الصحف والمجلات والإنترنت. توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج من أهمها: الإقتصاد الفاشل، انعدام الأمن، فشل الحكومة في توفير الضروريات الأساسية للحياة، والحدود التي يسهل عبورها، كل هذه العوامل أدت إلى تيسير الطريق للتجار بالمخدرات، حيث يتم تهريب المخدرات إلى البلاد من عبر الحدود سهلة الاختراق. حيث حدود نيجيريا مليئة بالثغرات، وعادة ما يتم تهريب المخدرات غير المشروعة عبر موانئ البلاد البرية والجوية والبحرية.

دراسة إسرائيلويتز وعيفي (Isralowitz & Afifi, 2016)، هدفت إلى البحث في واقع تجارة المخدرات في الشرق الاوسط، وإلقاء الضوء على الجهود المبذولة في مكافحة هذه الآفة، في ظل الصراع القائم في الشرق الاوسط. كما حثت على التعاون لمعالجة مشكلة المخدرات على مستوى القواعد الشعبية بما في ذلك الأراضي الحدودية المقفرة وحدود البلدان، وقد جرى العمل على إنشاء

أطر مهنية للعمل على مكافحة المخدرات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني. لقد واجهت هذه الجهود الكثير من العقبات الإدارية واللوجستية تتعلق بالتصاريح وإمكانيات التنقل. أشارت نتائج هذه الدراسة، أن هناك وجوداً لبيئة خصبة للاتجار بالمخدرات عبر الحدود المشابكة بمرجعيات إدارية وأمنية متداخلة، وأن الجهات ذات المصالح المشتركة، قادرة ومهتمة بخلق أواصر التعاون المشترك بعيداً عن الخلافات السياسية.

دراسة جيومون وآخرون (Giommoni, Aziani, & Berlusconi, 2016)، حيث هدفت لتحليل شبكة تزويد الهيروين لأوروبا، وذلك من خلال تحليل عوامل محددة مثل (الفساد والقرب الاجتماعي والجغرافي). أشارت نتائج الدراسة إلى أن الفساد والقرب الاجتماعي والجغرافي هي من العوامل الرئيسية التي تفسر تمرير إمدادات الهيروين إلى الدول الأوروبية. فالعقائير غير المشروعة، تنتقل عبر عدة حدود قبل الوصول إلى المستهلك. كما تبين الدراسة كيف تؤثر الظروف الاجتماعية والإقتصادية (مثل الدخل المنخفض، عدم التجانس العرقي، وعدم الاستقرار السكاني) على ارتفاع نسبة الجريمة في هذه المناطق.

أما دراسة دل (Dell, 2015) فهدفت إلى التعرف على شبكات الاتجار وحرب المخدرات المكسيكية. من خلال قياس المراجعة الاقتصادية الأمريكية، وقد أشارت الباحثة في دراستها إلى أن المكسيك تعتبر المورد الأول للمخدرات للولايات المتحدة الأمريكية، وتبلغ قيمة إيرادات المكسيك من ذلك 25 مليار دولار. حيث إن المنظمات التي تتاجر بالمخدرات ما زالت تمارس عملياتها وتزرع المخدرات، إذ ما زالت تزرع المخدرات في 14% من البلدات. وقد أظهرت الدراسة أن الجرائم المتعلقة بالمخدرات يقتل فيها تجار المخدرات بعضهم البعض، كما أن المناطق التي ينتهي فيها

حكم البلديات، يرتفع فيها العنف المرتبط بالمخدرات وتجاريتها، حيث يحاول تجار المخدرات استعادة المناطق والسيطرة على المناطق التي نُزعت منهم.

دراسة اونر (Öner, 2014)، هدفت إلى إجراء تحليل للاتجار بالمخدرات وتحديد أبعاد الاتجار بالمخدرات كجريمة دولية، كما ناقشت الدراسة ما إذا كانت جرائم الاتجار بالمخدرات يمكن أن تخضع لمحاكمة دولية. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن المخدرات تعتبر ثاني أكبر صناعة في عالم اليوم. كما أشارت تقديرات الامم المتحدة إلى أن عدد المستفيدين من المخدرات غير المشروعة في العالم من المتوقع أن ترتفع بنسبة 25% بحلول عام 2050، ولذلك أكدت الدراسة على ضرورة التعاون الدولي لمكافحة الشرور التي تسببها تجارة المخدرات، تمثلت باتفاقية الأفيون الدولية لعام 1912. تم عقد ثلاث عشرة اتفاقية دولية بشأن مراقبة المخدرات إلى جانب عشر صكوك دولية بشأن القضايا المتعلقة بالمخدرات مما يؤدي إلى تقليل عرضها والاتجار بها، بالإضافة إلى التعاون الثنائي بين الشرطة والسلطة القضائية، للتغلب على بعض الصعوبات المتعلقة بالاختلافات في النظم القانونية.

دراسة ليبرمان وآخرون (Lieberman, Kirk & Kim, 2014)، هدفت إلى التعرف على علاقة نظرية رد الفعل الاجتماعي وتأثيرها على العود للجريمة. توصلت نتائج الدراسة إلى أن الاعتقال للمرة الاولى يزيد من احتمال مخالفة القوانين والاعتقال للمرة الثانية، وأيضاً أن تسامح رجال الشرطة والجهات الفاعلة الاخرى (مثل المعلمين والعاملين بالمدارس) قد يزيد من احتمالية عودة المجرمين لتكرار الفعل الإجرامي في المستقبل. جاءت أهمية هذه الدراسة في إمداد المكتبات بالأبحاث الخاصة بالوصم، أو رد الفعل الاجتماعي، وهو ما يتفق مع الدراسة الحالية التي ركزت على رد الفعل الاجتماعي تجاه جريمة المخدرات.

أخيراً، هدفت دراسة شاين وزنج (Chin, & Zhang, 2007) إلى التعرف على ظاهرة الاتجار في المخدرات عبر الحدود بين ميانمار والصين، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن معظم الذين يتاجرون بالمخدرات لديهم مستوى علمي متدنٍ، كما أنهم لا يملكون من المهارات ما يمكنهم من العمل في مجال آخر أو في مهنة معينة. اعتبر الباحث أن المخدرات وسيلة لجمع الثروة، نظراً لسيطرة رجال الاعمال عليها. لقد ساهمت العقوبات في الصين والعقوبات في ميانمار في الحد من نمو وتطور المجموعات التي تتاجر بالمخدرات على حدود البلدين. بينت نتائج هذه الدراسة أن منطقة جنوب شرق آسيا هي مصدر لتصدير المنشطات الأمفيتامينية، وأن المشاكل السياسية في ميانمار أعاقت الجهود المبذولة للحد من تجارة المخدرات.

2.5 التعقيب على الدراسات السابقة:

تم تقسيم الدراسات السابقة إلى ثلاثة أقسام: أولاً: الدراسات التي ركزت على رد الفعل الاجتماعي، ثانياً: الدراسات التي ركزت على الأسباب الاجتماعية (المرتبطة بالأشخاص العاديين) لإنتشار المخدرات. ثالثاً: الدراسات التي ركزت على تجارة وتهريب المخدرات بين الحدود.

أولاً: الدراسات التي ركزت على رد الفعل الاجتماعي تمثلت بما يأتي:

أشارت دراسة حسنين (1993)، إلى أن الإحتلال الإسرائيلي يحمل الفلسطينيين مسؤولية الاتجار بالمخدرات، بهدف تشويه حقهم في الحصول على الاستقلال، فأوجد الإسرائيليون من هذه القضية رد فعل اجتماعي وقانوني؛ بهدف السيطرة الاجتماعية والقانونية على القدس. تدعم هذه الدراسة الدراسة الحالية من حيث تركيزها على رد الفعل الاجتماعي للشرطة الإسرائيلية والإعلام العبري، تجاه تجارة المخدرات في القدس. حيث اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى اعتماد الباحث أسلوب المقابلة.

كما أشارت دراسة معهد الصحة العامة (2017)، إلى أن صعوبة السيطرة على الحدود، وعدم وجود سلطة فلسطينية موحدة، وضعف القانون، كلها عوامل اسهمت في زيادة تعاطي وتجارة المخدرات. كما سلّطت دراسة حرب ولحلو (2017ب)، الضوء على الصعوبات التي تواجه الشرطة الفلسطينية في مكافحة انتشار المخدرات في مناطق ضواحي القدس، بسبب طبيعة النظام القانوني لهذه المناطق، وضعف الولاية الفلسطينية فيها.

كما توصلت دراسة أبو السعود (2013)، إلى أن سياسات الإحتلال الإسرائيلي، التي تمثلت في بناء المستعمرات، وسياسات جدار الفصل العنصري، والحواجز الأمنية والطرق الالتفافية، أدت إلى ارتفاع نسبة الجريمة وخاصة تجارة المخدرات في مدينة القدس.

كما بينت دراسة (Lieberman, Kirk, & Kim, 2014)، نظرية رد الفعل الاجتماعي وتأثيرها على العودة للجريمة، حيث إن الإعتقال للمرة الأولى يزيد من احتمالية مخالفة القوانين، والإعتقال للمرة الثانية، وأيضاً تسامح رجال الشرطة قد يزيد من احتمالية تكرار الفعل الإجرامي. تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية من حيث تركيزها على نظرية رد الفعل الاجتماعي.

أما الاتجاه الثاني فيركز على الأفراد والمجتمعات لعدة عوامل منها وجود تعاطي وتجارة المخدرات. كما بينت دراسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2007)، إلى أن غياب أحد الوالدين، وانخفاض مستوى الدخل، وارتفاع نسبة الفقر والبطالة، كلها عوامل أدت إلى ارتفاع نسبة تعاطي وتجارة المخدرات. تشابهت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في استخدامها المنهج الكمي والكيفي. وأشارت دراسة جابر (2018)، إلى العوامل التي أدت الى استخدام المخدرات، تمثلت برفاق السوء، دور الإنترنت، بالإضافة إلى دور الأسرة، وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي وهو ما يتشابه مع أداة الدراسة الحالية.

كما بينت دراسة جيومون وآخرون (Giommoni, Aziani, & Berlusconi, 2016)، أن العوامل التي تفسر تمرير إمدادات الهرويين إلى الدول الأوروبية هي الفساد، القرب الاجتماعي والجغرافي، عدم التجانس العرقي وعدم الاستقرار السكني.

ثالثاً: الدراسات التي ركزت على تجارة وتهريب المخدرات عبر الحدود.

أشارت دراسة سركرشنان (Srikrishnan, 2018)، إلى التعرف على آليات تهريب المخدرات بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية، عبر الحدود البرية. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي وأداة المقابلة. بالإضافة لدراسة (Dolliver, Ericson, & love, 2017)، حيث استخدم الباحث التحليل الجغرافي والبيانات المكانية الاستكشافية، لدراسة توزيع المخدرات بين البلدان. كما بينت دراسة وودي (Woody, 2017) كيفية تهريب المخدرات من أمريكا الجنوبية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، من حيث الدول التي تعبر منها المخدرات وكمياتها وأنواعها. كما اتجهت دراسة بروير (Bruwer, 2017) إلى تتبع تجارة الهرويين في جنوب أفريقيا وآليات تهريب المخدرات بين جنوب أفريقيا وأفغانستان.

إن اعتماد الدراسات السابقة على مناطق الحدود بين الدول يتشابه إلى حد كبير مع الدراسة الحالية، حيث أن هذه الدراسة تركز على مناطق ضواحي القدس التي تعتبر الحدود الفاصلة بين الضفة الغربية والقدس المحتلة.

كما اعتمدت دراسة إنوانايا (Nwannennaya, 2017)، طريقة تحليل المحتوى، بالإضافة إلى الصحف والمجلات، أظهرت الدراسة أن الحدود التي يسهل اختراقها تكون ملاذاً آمناً لتجارة المخدرات. هذا ما يتشابه مع الدراسة الحالية من حيث المنهج وطريقة جمع المعلومات.

كما بينت دراسة إسرالويتز وعفيفي (Isralowitz, & Afifi, 2016)، و دراسة شاين وزنج (Chin & Zhang, 2007)، أن المشاكل السياسية تعيق الجهود المبذولة للحد من تجارة المخدرات.

اعتمدت الدراسة الحالية على الدراسة الكيفية مستخدمة الوصف وتحليل البيانات بطريقة منظمة. وهذا الاتجاه يختلف عن الدراسات الكمية، مثل دراسة كيطان (2010)، دراسة العنزي (2017)، دراسة المعاينة (2011)، ودراسة صالح (2015). من هنا نتوصل للإستنتاج الآتي: أن قلة من الدراسات استخدمت الدراسة الكيفية في وصف وتحليل البيانات والمعلومات.

بالتالي، ما يميز الدراسة الحالية هو أمرين: تركيزها على رد الفعل الاجتماعي واستخدامها المنهج الكيفي.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

3.1 مقدمة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقديم صورة متكاملة حول الاستخدام غير المشروع للمخدرات (تعاطي وتجارة وترويج) في مناطق ضواحي القدس، ومن خلال وصف رد الفعل الاجتماعي نحوه من المؤسسات العاملة في هذه المناطق، من خلال استخدام المنهجية المناسبة.

3.2 نوع ومنهج الدراسة:

تعتبر الدراسة الحالية دراسة وصفية تحليلية، حيث تم الاستعانة بجزء من الدراسة الكمية بهدف وصف ميزات المتعاطين وفق إحصائيات الشرطة.

تم أيضاً اعتماد الدراسة الكيفية، بهدف وصف وتحليل ردود الفعل الاجتماعية، نحو الاستخدام غير المشروع للمخدرات، مستخدمةً المنهج التاريخي ومنهج تحليل المضمون.

3.3 مجتمع الدراسة:

ممثلي المؤسسات الحكومية، وغير الحكومية بالإضافة إلى المؤسسات الإعلامية، واللجان الشعبية. القطاع الحكومي (المؤسسات الحكومية): عددها 11، القطاع غير الحكومي وعددها 5، القطاع الإعلامي: وعددها 4، واللجان الشعبية وعددها 2.

3.4 اختيار مجتمع الدراسة وعينته:

تم حصر ممثلي المؤسسات الاجتماعية الحكومية، وغير الحكومية، العاملة في مجال المخدرات في مناطق الدراسة واختيارهم من خلال استخدام عينة غير عشوائية قصدية.

كذلك تم حصر المقالات والأخبار الصحفية التي نشرت عن المخدرات في هذه المناطق من خلال مراجعة أرشيف الصحف المحلية واختيار ما تيسر (من ناحية سهولة الوصول) من المقالات والأخبار الصحفية.

3.5 طرق وأدوات جمع البيانات:

تم جمع المعلومات من خلال إعداد إستبانة موجهة ومفتوحة، بهدف اجراء مقابلات مع ممثلي المؤسسات الاجتماعية. بالإضافة إلى استخدام أدوات أخرى مثل: الوثائق الرسمية التي تم الحصول عليها عن طريق المؤسسات، والوثائق التي تتعلق بالتقارير الإخبارية، التي وردت في المؤسسات الصحفية خاصة في السنوات 2018-2019.

3.6 طرق تحليل البيانات والمعلومات:

لقد تم تحليل البيانات والوثائق كما يأتي:

1. منهج تحليل المحتوى أو المضمون للدراسة الكيفية، حيث تم التركيز على هوية المتعاطين والتجار، والمروجين، أسباب التعاطي والتجارة والترويج، والإجراءات التي تم اتخاذها بحقه من خلال الوثائق الرسمية المتوفرة في المؤسسات المحلية، من خلال المقابلات المنظمة، حيث تم استخراج البيانات التي تحتوي على المعطيات المتعلقة بالمتعاطين، والتجار، والمروجين. بالعودة إلى أرشيف المؤسسات المختلفة وخاصة الحكومية منها، بالإضافة إلى الأخبار الصحفية المسجلة في أرشيف المؤسسات الإعلامية.

2. التحليل الكمي للإحصائيات التي أخذت من المؤسسات الحكومية، حيث تم وصف ميزات المتعاطين والتجار، والمروجين باستخدام الجداول، ومن ثم تحليلها ومناقشتها، تحقيقاً لأهداف الدراسة وإسهاماتها.

3.7 إجراءات ومراحل الدراسة:

بعد إعداد مقترح الرسالة وقبولها من قبل لجنة البرنامج، وبعدما تم تقييمة الإطار النظري للدراسة من خلال اضافة نظريات ودراسات:

1. تم التوجه إلى مجتمع الدراسة ميدانياً، ومخاطبته رسمياً من خلال كتاب رسمي موجه من جامعة القدس، قسم الدراسات العليا، برنامج علم الجريمة، يتضمن ضرورة التعاون مع الباحثة، وتسهيل مهمتها في الحصول على المعلومات؛ خدمة للأغراض العلمية.

2. تم تحديد الزمان والمكان المناسبين لإجراء المقابلات المنظمة اللازمة، أما فئة المدمنين والمتعاطيين تم الإلتقاء بهم في جمعية الصديق الطيب، وجمعية نور الهدى لعلاج وتأهيل مدمني المخدرات والكحول.

3. تم التوجه للمؤسسات المحلية في منطقة ضواحي القدس والتي تعنى بموضوع المخدرات، الحكومية منها وغير الحكومية، بالإضافة إلى التوجه للمؤسسات الإعلامية، لفحص مدى اهتمامها ورد فعلها على هذا الجانب.

4. تم حصر وتحديد هذه الجهات، في أربعة قطاعات، وهي: القطاع الحكومي (المؤسسات الحكومية) ويتمثل فيما يأتي: إدارة مكافحة المخدرات في رام الله، اللجنة الوطنية العليا لمكافحة المخدرات، وزارة التنمية الاجتماعية، الإدارة العامة لشرطة ضواحي القدس، محافظة القدس.

أما القطاع غير الحكومي (المؤسسات غير الحكومية) يتمثل فيما يأتي: جمعية الصديق الطيب، جمعية نور الهدى لعلاج وتأهيل مدمني المخدرات والكحول، والمركز النسوي.

أما اللجان الشعبية تمثلت فيما يأتي: اللجنة الشعبية لخدمات مخيم شعفاط، واللجنة الشعبية لخدمات مخيم قلنديا.

في حين تمثل القطاع الإعلامي (المؤسسات الإعلامية) فيما تأتي: صحيفة الحياة، وصحيفة القدس، بالإضافة إلى الناطق الإعلامي باسم الشرطة.

5. تمت مقابلة هذه المجموعة من المؤسسات، بهدف فحص التطور التاريخي، لتعاطي وتجارة وترويج المخدرات من وجهة نظرها، ومدى اهتمامها بها، ومعرفة ماهي رد فعلها الاجتماعي، ومقدار

إدراكها، ووعيتها الذاتي والموضوعي للمعاني والحقائق التي تكونت لديها تجاه موضوع المخدرات، في ضواحي القدس وتفاعلها مع هذا السياق منذ عهد السلطة الوطنية الفلسطينية، وردود أفعالها من خلال الإجراءات، التي تقوم بها، ومدى فاعليتها في التعامل مع هذا الموضوع، كذلك التركيز على إبراز نقاط التشابه، والإختلاف بين هذه القطاعات، وصولاً إلى توصياتها واقتراحاتها بهذا الشأن وذلك في الفترة الواقعة ما بين 2018\11\11 ولغاية 2019\7\24.

6. تم جمع المعلومات للدراسة، من خلال إجراء المقابلات الميدانية عبر توجيه أسئلة مفتوحة لخدمة هذا الغرض، من خلال إستبانة تحمل أسم كل مؤسسة تم التوجه إليها، بهدف جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات التي تتوفر لديهم، عن تعاطي وتجارة وترويج المخدرات في مناطق ضواحي القدس.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن جميع هذه القطاعات تقريباً، أعربت عن اهتمامها بهذا الموضوع، وقد تفاعلت تفاعلاً ايجابياً بالرد على الأسئلة الموجهة لها، رغم وجود بعض الصعوبات المتعلقة بالحصول على المعلومات والوثائق اللازمة للجانب التاريخي للدراسة من بعض المؤسسات، من أجل توثيقها، لرفع درجة مصداقية الدراسة.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

رد الفعل الاجتماعي للمؤسسات تجاه الإستخدام غير المشروع للمخدرات في مناطق ضواحي

القدس

4.1 المقدمة

يتم في هذا الفصل التطرق إلى رد الفعل الاجتماعي للمؤسسات نحو الاستخدام غير المشروع للمخدرات في مناطق ضواحي القدس، والذي يشمل الوعي الاجتماعي، والنظرة الاجتماعية تجاه مستخدمي المخدرات، من وجهة نظر القطاعات الأربعة بما تمثله من مؤسسات حكومية، وغير حكومية، وإعلامية، واللجان الشعبية. هذه الأطراف أعربت عن اهتمامها بهذا الموضوع، حيث تفاعلت إيجابياً بالرد على الأسئلة الموجهة.

وأكد على هذا التعاون ما تم تداوله في المواقع الإخبارية، حيث تم نشر خبر افتتاح مركز لعلاج وتأهيل مدمني المخدرات في بلدة جبع، التي تعد من مناطق ضواحي القدس، وقد تم هذا الافتتاح بمشاركة العديد من المؤسسات الحكومية منها: محافظة القدس، اللجنة الوطنية العليا لمكافحة المخدرات، وممثلين عن الأجهزة الأمنية، والمجلس الاقتصادي للتنمية والإعمار (بكدار)، بالإضافة إلى المؤسسات غير الحكومية ومنها: جمعية الصديق الطيب، وبالإضافة إلى البلديات والمجالس المحلية والصحافة، كل هذا يؤكد على الجهود المبذولة، والوعي الاجتماعي بخطورة المخدرات والعمل الجماعي على التصدي لها، والحد من انتشارها (البيادر السياسي، 2019\3\3).

4.2 المؤسسات المكونة لرد الفعل المجتمعي: تقسم هذه المؤسسات الى أربعة أنواع:

4.2.1 النوع الاول: المؤسسات الحكومية: التي تتمثل في الشرطة الفلسطينية، ووزارة التنمية الاجتماعية واللجنة الوطنية العليا للوقاية من المخدرات.

أولاً- الشرطة الفلسطينية: أنشئت الشرطة الفلسطينية بموجب اتفاقية أوسلو، وخصوصاً اتفاقية القاهرة بالعام 1994 كهيئة نظامية شكلت بمرسوم رئاسي وتتبع وزارة الداخلية، وتتولى مهام: المحافظة على الأمن، والنظام العام، وتطبيق القوانين، وتنفيذ الأوامر. وتتمثل أهدافها الاستراتيجية: في بناء وتعزيز قدرات الشرطة المدنية الفلسطينية، وتوفير الأمن والأمان في البيئة والمجتمع، ومحاربة وضبط الجريمة، والحفاظ على سيادة القانون في الشرطة والمجتمع (مقابلة مع عبد الله عليوي، بتاريخ 2018\11\4).

مع انتشار الشرطة الفلسطينية في محافظات الوطن، تأسست شرطة ضواحي القدس بموجب اتفاق ما بين السلطة الوطنية الفلسطينية، والحكومة الاسرائيلية، تمتعت بميزة جعلتها تختلف عن باقي الشرطة في كافة المحافظات، وهي أنها تعمل في القرى والبلدات المحيطة بمدينة القدس الشريف، لم يكن هناك عدد كبير، أو أعداد لوجستي كافٍ لشرطة الضواحي، وهذا لوحظ بعد انتفاضة الأقصى التي اندلعت عام 2000، والاجتياحات المتواصلة التي أجبرت شرطة الضواحي للعمل بالزي المدني وبدون سلاح، وبعد عام 2007 كان هناك قرار سيادي. (ونتيجة للتغيير السياسي وتولي فتح السلطة في الضفة الغربية بدلاً من حماس) بإعادة بناء المؤسسة الأمنية بشكل أفضل من حيث التدريب والعدد والدعم اللوجستي، فكان لمؤسسة الشرطة النصيب الجيد دوماً عن باقي فروع المؤسسة الأمنية، بسبب الأهمية السياسية التي توليها السلطة الفلسطينية لهذه المناطق. تقع مناطق اختصاص شرطة ضواحي القدس بشكل هلال جغرافي خارج حدود القدس الشرقية المحتلة، وتتوزع

في 30 بلدة، ومخيماً، وقرية، وخرية، وتجمعاً بدوياً، وعدد قوة الشرطة العاملة في المحافظة (228) ضابطاً وصف ضابط، وشرطياً موزعين على مديرية الشرطة وثلاثة مراكز.

وكان هذا التنظيم ناتجاً من اتفاق بين الجهات الاسرائيلية والسلطة، بموجبه "سمحت حكومة الاحتلال الاسرائيلي لثلاثين عنصراً من الشرطة بلباسهم الرسمي، وسلاحهم بالتواجد الرسمي في بلدة الرام شمال القدس، حيث كان الهدف من هذه الخطة الأمنية هي تطبيق القانون، وفرض الأمن، والنظام العام من خلال ملاحقة الخارجين عن القانون" (بالعربي، 2015\4\10).

تم تقسيم منطقة ضواحي القدس الى ثلاثة تقسيمات شرطية على النحو الآتي:

أولاً: تجمع بلدات وقرى جنوب شرق القدس وعددها (6) تبعيتها لمركز شرطة أبو ديس، والعيزرية تتبع قضائياً لنيابة بيت لحم.

ثانياً: تجمع بلدات وقرى شمال شرق القدس وعددها (8) تبعيتها لمركز شرطة الرام تتبع قضائياً لنيابة رام الله.

ثالثاً: تجمع بلدات وقرى شمال غرب القدس وعددها (16) تبعيتها لمركز شرطة بدو تتبع قضائياً لنيابة رام الله (مقابلة مع أسامة قلالوة، بتاريخ 2019\1\12).

كما أكد ضابط في مكافحة المخدرات أن مهام شرطة ضواحي القدس، وخاصة فرع مكافحة المخدرات تتمثل بملاحقة التجار، والمروجين في مناطق (ج)، والقبض عليهم، وعمل ملف كامل وتحويلهم إلى النيابة لاستجوابهم، بالإضافة لعمل خطط واستراتيجيات للحد من انتشار ظاهرة المخدرات في هذه المناطق، والعمل على وضع برامج توعوية للوقاية من المخدرات (مقابلة مع محمد بلة، بتاريخ 2019\7\9).

ثانياً- مديرية التنمية الاجتماعية: تأسست مديرية التنمية الاجتماعية عام 1994م، تحت أسم وزارة الشؤون المدنية. مقر الوزارة الرئيسي يقع في رام الله، ويتفرع عدة مديريات في الضواحي والمدن المجاورة، منها مديرية التنمية الاجتماعية التي تقع في العيزرية، ومديرة التنمية الاجتماعية التي تقع في الرام، وهي مسؤولة عن القضايا الاجتماعية مثل معالجة الفقر، ورعاية الفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع مثل، عائلات مدمنين المخدرات، حيث يتم التعامل مع العائلة، وتقديم الدعم المادي والمعنوي لهم، بالإضافة إلى تحويل المدمن إلى مركز للعلاج، لأنه بالعادة يكون هناك تفكك أسري، وعنف ضد الأطفال، والنساء يتم التدخل للعلاج للحد من هذا المشاكل الأسرية (مقابلة مع أمل أبو كمال بتاريخ 2018\12\12). كما أضافت مسؤولة ملف المخدرات في وزارة التنمية الاجتماعية أن "سبب وجود فرع في منطقة العيزرية والرام يعود إلى أسباب سياسية، لأننا لا نستطيع فصل القدس وضواحيها عن باقي أجزاء الوطن، ولأننا لا نحمل الهوية الزرقاء، بالتالي هناك أشخاص تقدم لهم خدماتنا من داخل القدس وضواحيها؛ أدى إلى وجود هذه المديريات في مناطق ضواحي القدس" (مقابلة مع ايمان عدوي بتاريخ 2019\7\17).

ثالثاً- اللجنة الوطنية العليا للوقاية من المخدرات: التي تأسست سنة 1999م، وتضم 19 مؤسسة حكومية وأهلية، يتم عقد اجتماع اللجنة دورياً كل ثلاثة أشهر، ويجوز عقد اجتماع طارئ عند الضرورة. هدفت اللجنة إلى الحد من ازدياد انتشار المخدرات، والمؤثرات العقلية، والعمل على الوقاية منها، بالإضافة إلى تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة لسنوات 1961 المتعلقة بالمخدرات، و1971 الخاصة بالمؤثرات العقلية، و1988 الخاصة بمكافحة الإتجار غير المشروع في المخدرات المؤثرات العقلية، وأيضاً تعزيز التعاون الدولي في مجال الوقاية من المخدرات، بالإضافة إلى تعاونها مع المراكز، والمؤسسات التي تعمل في مناطق ضواحي القدس للحد من انتشار هذه الظاهرة (مقابلة مع عصام جويحان، بتاريخ 2018\12\6).

4.2.2 القسم الثاني: المؤسسات غير الحكومية

تتمثل في المؤسسات التالية:

أولاً- جمعية الصديق الطيب: التي تأسست سنة 1986م. يقع المبنى الرئيسي لها في ضواحي القدس تحديداً بمنطقة العيزرية؛ بسبب الحاجة إلى مؤسسة تخدم المناطق المجاورة لمدينة القدس، علماً أن مؤسسة كاريتاس كانت تهتم بالمشاكل الاجتماعية، والتي منها مشكلة المخدرات داخل مدينة القدس المحتلة، إنّ الهدف الأساسي للجمعية، هو الحد من انتشار الإدمان على الكحول، والمخدرات في المجتمع الفلسطيني من خلال زيادة الوعي المجتمعي بكافة فئاته، وخاصة قطاع الشباب بمشكلة الإدمان على المخدرات، والكحول، وآلية التخلص من هذا المرض الاجتماعي، وأيضاً تقديم خدمات التشخيص والعلاج والتأهيل للمدمنين على المخدرات، ورعايتهم داخل المركز العلاجي وتقديم العلاج النفسي، والاجتماعي ضمن تدخلات تتضمن الإرشاد الفردي والجماعي (مقابلة مع عوني الطوباسي، بتاريخ 21\11\2018).

ثانياً- جمعية نور الهدى لعلاج وتأهيل مدمنين المخدرات والكحول: التي تأسست عام 2000م، في الانتفاضة الثانية التي كانت نتيجتها زيادة انتشار المخدرات في مدينة القدس، المحتلة وضواحيها، كان المقر الرئيسي في مخيم شعفاط، وبسبب ملاحقة الاحتلال لكل الجهات التي تعمل على مكافحة المخدرات، تم نقل النزلاء إلى مقام النبي موسى في أريحا حتى النصف الأول من عام 2018، ثم أغلق مقام النبي موسى بعد استلام الإدارة مبنى جديداً في منطقة جبع، والتي تُعد أيضاً من مناطق ضواحي القدس، بسبب الحاجة إلى مثل هذه المراكز نظراً لازدياد عدد متعاطيها في المنطقة، هدفت الجمعية إلى الحد من انتشار آفة المخدرات، علاج وتأهيل المدمنين، وعمل البرامج

وعقد الندوات التربوية، والإرشادية، والتوعوية، لكافة فئات المجتمع. (مقابلة مع أحمد حجازي، بتاريخ

4\12\2018).

ثالثاً: - المركز النسوي: الذي تأسس سنة 1997م، كجزء من مركز التطوير المجتمعي الذي تم بناؤه وتجهيزه من الحكومة الألمانية، هدف المركز إلى تفعيل دور المرأة والطفل بالمجتمع، وتقديم البرامج الإرشادية والتوعوية، للحد من ظاهرة انتشار المخدرات في مناطق ضواحي القدس تحديداً في مخيم شعفاط حيث كان وجودها، ولأن مخيم شعفاط يشكل النسبة الأكبر من وجود تجار ومروجين المخدرات؛ بسبب غياب الرقابة، والقانون في هذه المنطقة ومساعدة الاحتلال في هرب التجار والمروجين عند دخول الشرطة الفلسطينية (مقابلة مع محمد محاريق، بتاريخ 2018\12\3).

4.2.3 القسم الثالث: الإعلام

يتمثل في صحيفتي الحياة والقدس بالإضافة إلى بعض الأخبار التي تم ذكرها في عدة صحف مثل نبض الوطن وسما الاخبارية ودنيا الوطن ووكالة معاً والناطق الإعلامي بأسم الشرطة.

4.2.4 القسم الرابع: اللجان الشعبية

تأسست هذه اللجان تحت إطار منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1996م، وقد أبدت هذه اللجان اهتمامها في موضوع المخدرات في منطقة ضواحي القدس من خلال النشاطات التوعوية التي تقدمها بالمشاركة مع إدارة مكافحة المخدرات. ومن أبرز هذه اللجان: اللجنة الشعبية لخدمات مخيم قلنديا (مقابلة مع الدكتور راضي يعقوب، بتاريخ 2019\2\10)، واللجنة الشعبية لخدمات مخيم شعفاط (مقابلة مع مهند مسالمة، بتاريخ 2019\2\7).

4.3 أبعاد رد الفعل الاجتماعي - البعد الموضوعي والبعد الذاتي:

4.3.1 أولاً: الجانب الموضوعي لرد الفعل الاجتماعي تجاه الاستخدام غير المشروع للمخدرات

في ضواحي القدس.

ويتمثل هذا البعد من خلال فحص الاحصائيات المتوفرة حول الاستخدام غير المشروع للمخدرات في

ضواحي القدس.

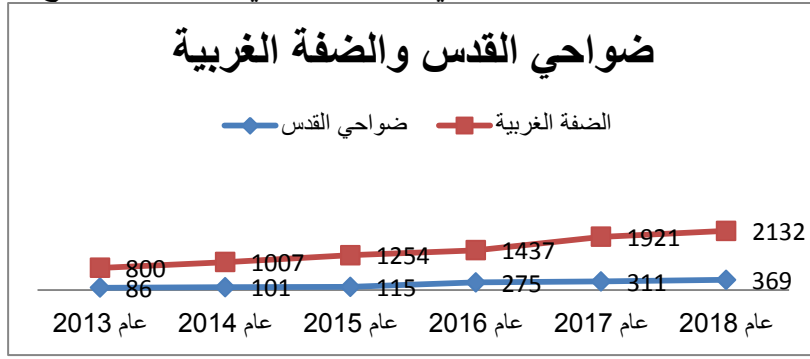
يعكس جدول (1) تطور أعداد المضبوطين بقضايا المخدرات في ضواحي القدس والضفة الغربية:

جدول (1): إحصائيات المضبوطين بقضايا المخدرات في ضواحي القدس والضفة الغربية (2013_2018).

ضواحي القدس	الضفة الغربية	النسبة المئوية للضواحي مقارنة بالضفة	
86	800	%10.7	عام 2013
101	1007	%10	عام 2014
115	1254	%9.17	عام 2015
275	1437	%19.1	عام 2016
311	1921	%16.18	عام 2017
369	2132	%17.3	عام 2018

المصدر: شرطة ضواحي القدس/ فرع مكافحة المخدرات

شكل(1): عدد المضبوطين بقضايا المخدرات في منطقة ضواحي القدس مقارنة مع الضفة الغربية



لقد واجهتني صعوبة في توضيح بيانات هذا الجدول، تمثلت في عدم توفر عدد السكان السنوي في ضواحي القدس في الأعوام 2013-2018. وعليه كان من الصعب المقارنة إحصائياً بين عدد المضبوطين في قضايا المخدرات بين سنة، وسنة وبين ضواحي القدس والضفة الغربية.

عدم توفر إحصائيات واضحة وثابتة حول عدد السكان في مناطق ضواحي القدس، كان معيقاً لاستخدام واعتماد قاعدة التناسب، أي إيجاد عدد المضبوطين لكل 1000 من عدد السكان الأصليين لكل منطقة.

استناداً إلى البيانات السابقة في جدول (1) تكون النتيجة بأن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في عدد الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات، فعدد الذين تم القبض عليهم ازداد من (86) في العام 2013 إلى (369) في العام (2018)، بنسبة 10.7% إلى 17.3%. والسؤال المطروح هنا هل هذا التطور يعكس تغييرات موضوعية حصلت في عمل الشرطة؟ أو ازدياد في عدد السكان؟ أو أي عامل آخر مرتبط بمتعاطيها ومروجيها.

جدول (2): توزيع لعدد القضايا التي تم ضبطها في مجال المخدرات في ضواحي القدس

السنوات	ضبط المخدرات	ضبط عام	اشتباه	قضايا غير محالة للقضاء
عام 2013	86	13	57	22
عام 2014	101	5	27	24
عام 2015	115	17	52	30
عام 2016	275	13	109	13
عام 2017	270	17	52	30
عام 2018	369	12	94	33

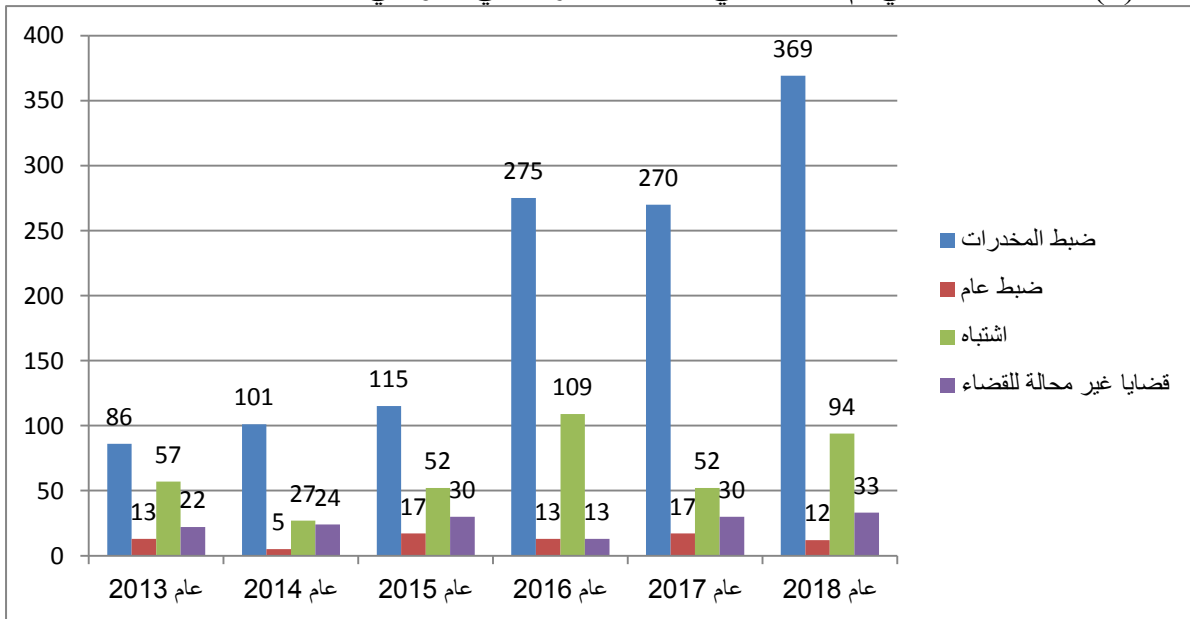
المصدر: شرطة ضواحي القدس/ فرع مكافحة المخدرات

الضبط العام: هو عدد المضبوطين في قضايا أخرى غير المخدرات (مثل تجارة السلاح).

الاشتباه: هو عدد الموقوفين في قضايا قد تكون تجارة المخدرات أو السرقة أو غيرها، ويتم إخلاء

سبيل الموقوف في حال لم تثبت إدانته.

شكل (2): عدد القضايا التي تم ضبطها في مجال المخدرات في ضواحي القدس



المصدر: شرطة ضواحي القدس/ فرع مكافحة المخدرات

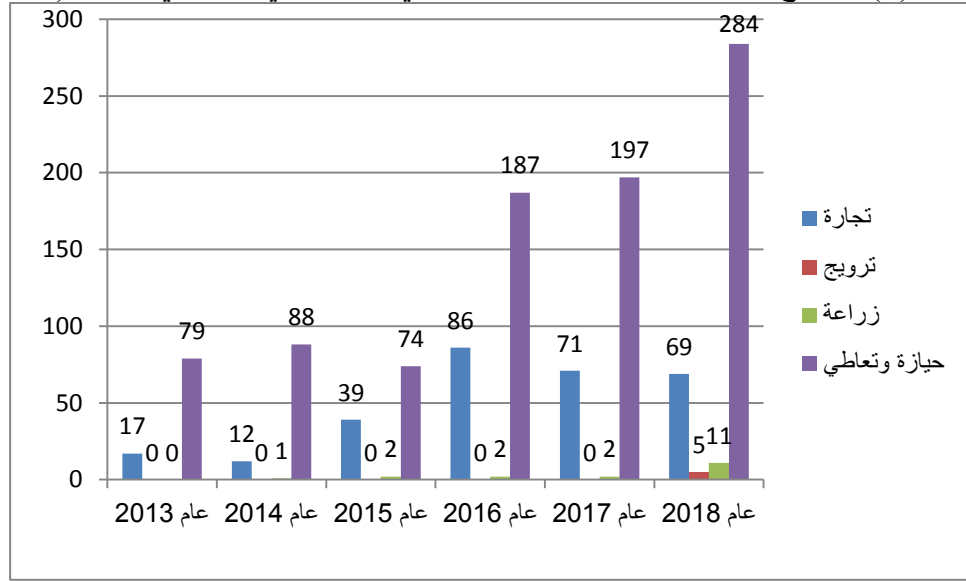
تشير النتائج إلى أنّ العام 2018 كان الأعلى من حيث ضبط المخدرات بشكل عام، حيث بلغ عدد قضايا الضبط (369)، فيما كان العام 2015 والعام 2017 الأكثر من حيث قضايا الضبط العام والتي بلغت (17) قضية، فيما كان العام 2016 الأكثر من حيث الاشتباه بعدد قضايا (109) قضية، فيما كانت القضايا غير المحالة للقضاء الأعلى في العام (2018) والتي بلغت (33) قضية، ويمكن التوصل إلى نتيجة مفادها أن الإختلاف بسيط خلال الأعوام السابقة فيما يتعلق بالضبط العام باستثناء العام 2014، كما أنّ هناك حالات متقاربة في المشتبه بتعاطيهم وإتجارهم بالمخدرات خلال الاعوام من (2013-2018) باستثناء العام 2016 والذي كانت فيه حالات اشتباه مرتفعة، كذلك فإنّ القضايا غير المحالة إلى القضاء مرتفعة في كافة الأعوام.

جدول(3): توزيع الموقوفين حسب التكيف القانوني للقضايا في ضواحي القدس (2013-2018).

حياسة وتعاطي	زراعة	ترويح	تجارة	عام
79	0	0	17	عام 2013
88	1	0	12	عام 2014
74	2	0	39	عام 2015
187	2	0	86	عام 2016
197	2	0	71	عام 2017
284	11	5	69	عام 2018

المصدر: شرطة ضواحي القدس/ فرع مكافحة المخدرات

شكل (3): توزيع الموقوفين حسب التكيف القانوني للقضايا في ضواحي القدس (2013-2018).



المصدر: شرطة ضواحي القدس/ فرع مكافحة المخدرات

يمكن التوصل إلى نتيجة من الجدول (3) وهي أنّ العام 2016 كان الأكثر من حيث الاتجار (86) حالة تجارة، فيما كان العام 2018 الأعلى من حيث الترويج، والزراعة، والحيازة، والتعاطي (284) حالة، وتعد المتابعة من قبل الجهات المسؤولة أمراً قانونياً مهماً في الحد من حالات الاتجار والتعاطي والزراعة، إلا أنها غير كافية؛ لأن الهدف هو المعرفة المسبقة قبل حدوث عملة الزراعة والاتجار، للحد من عمليات التعاطي، والأرقام السابقة تؤكد أنّ هناك ازدياداً في حالات الزراعة والاتجار والتعاطي والترويج.

الجدول رقم (4): توزيع القضايا المضبوطة حسب نوع المخدر في فرع ضواحي القدس

نوع المضبوط	2018	2017	2016	2015	2014	2013
حشيش	5993.7 غم	1453.4 غم	4485.5 غم	10351.3 غم	836.3 غم	1037.6 غم
حبوب مخدرة	4216.5 حبة	1009 حبة	7416 حبة	1120 حبة	603 حبة	952 حبة

-	1468غم	108.6غم	17.4غم	3.3غم	47.4غم	هيروين
313.7غم	241.9غم	81.9غم	81.1غم	20.9غم	55.7غم	تبغ مخلوط بالحشيش
5487.1غم م	11889.8غم م	29.333.7غم	79884.4غم م	7.0682غم م	8.500غم	قنب هندي
402.4غم	317.5غم	184.8غم	65.6غم	86.7غم	13.8غم	تبغ مخلوط بالقنب الهندي
209	83	49	20	21	92	ادوات تعاطي
-	4.8غم	35.2غم	0.7غم	15.1غم	23.1غم	كوكائين
-	-	-	-	-	108 عبوة	عبوة بلاستيكية بداخلها مواد سائلة
38 بذرة	19 بذرة	55 بذرة	2220 بذرة	608 بذرة	7053 بذرة	بذور ماريجوانا
-	60 ملم		15غم	12غم	128.4غم	زيت الحشيش
-	15.3غم		33392غم	2.325	-	ماريجوانا جافة
-			-	178 شتلة	-	خشخاش

1387 شتلة	20 شتلة	43 شتلة	439 شتلة	1514	-	اشتال ماريجوانا
124 كيس	15173 كيس	7216 كيس	16166 كيس	48 كيس	-	اكياس فارغة لتعبئة القنب الهندي
-	-	-	-	712.6 غم	-	بذور ماريجوانا وزن
-	-	-	51.8 غم	-	-	مادة بيضاء اللون
-	15000	-	29548 لاصق	-	-	لاصق يوضع على اكياس القنب الهندي
-	-	-	10 كوب	64 كوب	-	اكواب بلاستيكية داخلها ماريجوانا
-	-	2 عبوة	-	-	-	تراماديك س سائل
-	426.9 غم	45.3 غم	-	-	-	كريستال

-		3 علب	-	-	-	ميثادون
61	15	7	-	-	-	ادوات تصنيع
40 ملم	39 ملم	-	-	-	-	دواء سائل
	239.9غم	-	-	-	-	هيروين خام
-	-	66عبوة عيار 100 ملم	-	-	-	زيت ال ز.ز

المصدر: شرطة ضواحي القدس/ فرع مكافحة المخدرات.

يتضح من خلال الجدول (4) أن هناك الكثير من أنواع المخدرات التي كانت منتشرة خلال السنوات 2013-2018، تمثلت بالدرجة الأولى في مادة الحشيش، حيث تم ضبط 1037.6غم في عام 2013، وارتفعت نسبة استخدام هذه المادة إلى 5993.7غم في عام 2018، وتلاها في ذلك القنب الهندي، حيث تم ضبط 8.500غم في عام 2013، بينما ارتفعت نسبة الاستخدام لهذه المادة حتى وصلت إلى 5487.1غم في العام 2018، وجاءت في الدرجة الثالثة الحبوب المخدرة، حيث تمثلت نسبة الحبوب التي تم ضبطها 952 حبة في عام 2013، حتى وصلت إلى 4216.5 في عام 2018.

كما تشير البيانات الإحصائية إلى أقل المواد انتشاراً في السنوات الأخيرة، تمثلت بالدرجة الأولى في الكوكائين، حيث تم ضبط 23.1غم في عام 2013، وبقيت تنخفض المضبوطات حتى اختفت تماماً في العام 2018، أما الدرجة الثانية تمثلت بالهيروين، حيث تم ضبط 47.4غم في عام 2013، وبقيت تنخفض وترتفع نسبة ضبطها إلى أن اختفت في سنة 2018، وتبين الاحصائيات

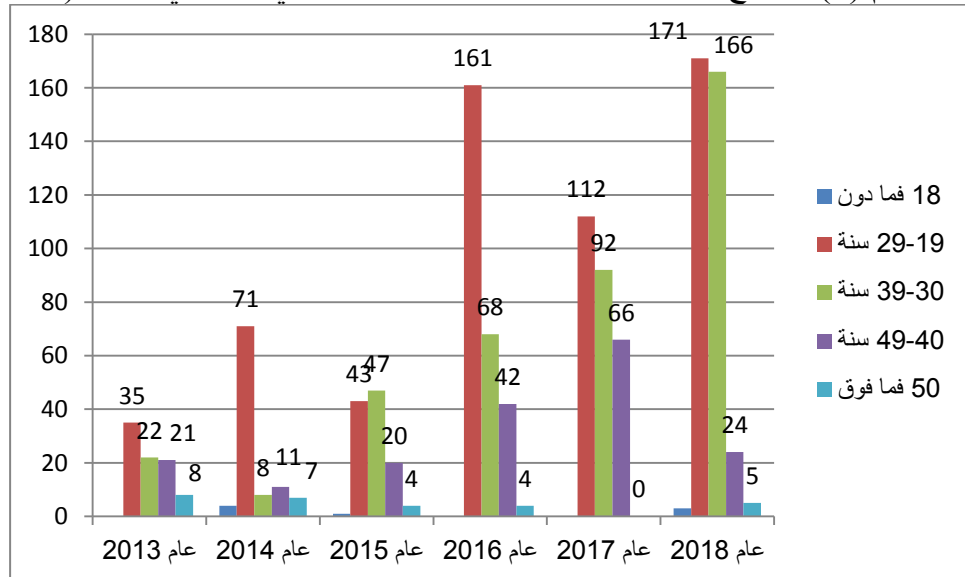
أيضاً أن هناك انخفاضاً في ضبط بذور الماريجوانا، حيث تمثلت نسبة الضبط 7053 بذرة في عام 2013، و38 بذرة في عام 2018، حيث لم تكن متوفرة في عام 2013، بينما وصلت نسبة الضبط إلى 1387 شتلة في عام 2018.

جدول (5): توزيع المتعاطين المضبوطين حسب العمر في ضواحي القدس (2013_2018)

عام	عام	عام	عام	عام	عام	
2018	2017	2016	2015	2014	2013	
3	0	0	1	4	0	18 فما دون
171	112	161	43	71	35	19-29 سنة
166	92	68	47	8	22	30-39 سنة
24	66	42	20	11	21	40-49 سنة
5	0	4	4	7	8	50 فما فوق

المصدر: شرطة ضواحي القدس فرع مكافحة المخدرات

شكل رقم (4): توزيع المتعاطين المضبوطين حسب العمر في ضواحي القدس (2013_2018)



المصدر: شرطة ضواحي القدس/ فرع مكافحة المخدرات.

تتمثل النتيجة من جدول (5) إلى أنّ الفئة العمرية (19-29) هي الأكثر ضبطاً في كافة الأعوام، وقد ارتفع العدد من (35) في العام 2013 إلى 171 في العام (2018)، تليها الفئة التي تشكل الجزء الثاني من المجتمع من حيث العدد وهي فئة (30-39) سنة، حيث بلغ عدد المضبوطين في العام 2013 (22) فيما بلغ عددهم في العام 2018 (166).

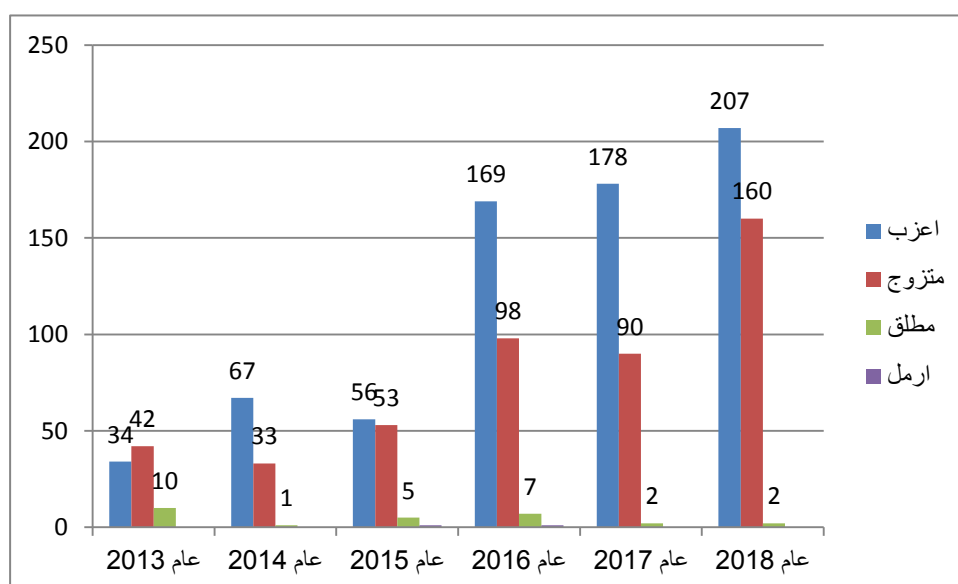
مما سبق فإنّ عدد المضبوطين الأكبر في السنوات من العام 2013-2018 هي فئة الشباب للأعمار (19-39).

جدول (6): توزيع المتعاطين حسب الحالة الاجتماعية في ضواحي القدس (2013-2018)

عام	عام	عام	عام	عام	عام	
2018	2017	2016	2015	2014	2013	
207	178	169	56	67	34	أعزب
160	90	98	53	33	42	متزوج
2	2	7	5	1	10	مطلق
0	0	1	1	0	0	أرمل
369	270	275	115	101	86	المجموع الكلي

المصدر: شرطة ضواحي القدس/ فرع مكافحة المخدرات.

شكل (5): توزيع المتعاطين حسب الحالة الاجتماعية في ضواحي القدس (2013-2018)



المصدر: شرطة ضواحي القدس/ فرع مكافحة المخدرات.

النتيجة المستخلصة من الجدول (6) هي أن الأكثر إيماناً بين الفئات الاجتماعية، فئة الأعزب حيث بلغت في العام 2018 (207) فيما كانت في العام 2013 (34) وهي في ارتفاع إذ بلغ عدد المتعاطين من المتزوجين في العام 2013 (42) حالة، ارتفعت في العام 2018 إلى (160) حالة.

جدول (7) توزيع المتعاطين حسب المؤهل العلمي في ضواحي القدس (2013-2018)

2018	2017	2016	2015	2014	2013	
2	3	32	2	2	8	أمي
157	0	133	35	15	22	ابتدائي
106	170	70	32	39	20	اعدادي
102	97	33	39	42	32	ثانوي
2	0	7	6	3	4	بكالوريوس
0	0	0	1	0	0	دراسات عليا

المصدر: شرطة ضواحي القدس/ فرع مكافحة المخدرات

النتيجة المستفادة من الجدول (7) فيما يخص المؤهل العلمي هي أن الفئة الأعلى تعاطياً هي فئة طلبة الابتدائي، فالذين يحملون مؤهل المرحلة الابتدائية فقط هم الأكثر إيماناً حيث بلغ عددهم في العام 2013 (22) فرداً، فيما بلغ عددهم في العام 2018 (157) فرداً.

جدول(8) توزيع المتعاطين حسب المهنة في ضواحي القدس (2013-2018)

2018	2017	2016	2015	2014	2013	
2	0	1	0	0	2	موظف حكومي
1	0	66	1	2	2	موظف خاص
2	1	0	0	0	1	عسكري
223	179	181	78	72	50	عامل
0	0	1	1	0	0	مزارع
25	22	3	3	3	12	تاجر
38	8	7	2	1	3	طالب
71	36	16	15	15	6	عاطل عن العمل
7	24	0	15	8	10	اخرى
369	270	275	115	101	86	المجموع الكلي

المصدر: شرطة ضواحي القدس/ فرع مكافحة المخدرات

تشير البيانات في الجدول (8) إلى أنّ "العامل" هو الأكثر عرضة لتعاطي المخدرات في ضواحي القدس وكان عددهم الأعلى، فعدد العمال المتعاطين في العام 2013 بلغ (50) عاملاً فيما ازداد العدد في العام 2018 إلى (223) عاملاً، وجاء بالدرجة الثانية العاطلون عن العمل حيث بلغ

عددهم في العام 2018 (71) حالة تعاطٍ مرتفعة عن العام 2013، والتي بلغت (6) حالات فقط، تليها فئة التجار والفئات الأخرى بدرجة أقل.

إذا، تتوصل الباحثة (في هذا الجزء من البحث، فيما يخص الجانب الموضوعي للظاهرة والقاء الضوء على الأعداد والاحصائيات حول المخدرات، تعاطياً، واتجاراً، وانتاجاً) إلى نتيجة عامة وهي أنّ الفئة الأكثر إدماناً هي فئة الشباب من (19-39) وهذه الفئة الأهم في المجتمع، كما أنّ المدمنين منهم هم من ذوي المستوى التعليمي المتدني، (ابتدائي، إعدادي)، وهم من العزّاب، والمتزوجين بدرجة أكبر، ويتناولون المخدر ذي السعر المنخفض.

4.3.2 ثانياً: البُعد الذاتي لرد الفعل الاجتماعي

من أجل معرفة مدى الوعي الاجتماعي وطبيعة النظرة الاجتماعية لدى المؤسسات الفعالة في التدخل لمنع استخدام المخدرات في ضواحي القدس، يتم التطرق في البداية إلى استعراض الأسئلة الآتية وإجاباتها: كيف يُعرف الأطراف وضع المخدرات في ضواحي القدس؟ ما هي النظرة الاجتماعية للمدمن أو التاجر؟ وما هي العوامل التي أدت إلى الاستخدام غير المشروع للمخدرات؟ ما هي إجراءات المؤسسات الحكومية، والخاصة والإعلامية في مكافحة المخدرات؟ ما هي الصعوبات التي تواجه المؤسسات الحكومية، وغير الحكومية، والإعلام تجاه الاستخدام غير المشروع للمخدرات.

المستوى الأول: الوعي الاجتماعي تجاه مميزات الظاهرة ومدى انتشارها
من ضمن الجهات التي تم من خلالها الحصول على بعض المستندات والوثائق المتعلقة بأعداد ومميزات متعاطي المخدرات، هي الإدارة العامة لمكافحة المخدرات، أثناء المقابلة التي أُجريت مع مدير القسم، أفاد بالقول: "لا يمكن رصد التطور التاريخي لظاهرة استخدام المخدرات في ضواحي القدس بشكل دقيق؛ وذلك لطبيعة النظام الذي كانت تعتمد عليه السلطة الوطنية الفلسطينية منذ العام

1995- إلى العام 2007، حيث كان يتم حفظ الأرشيف والملفات في قطاع غزة، ولم يكن يتم حفظ الملفات في الدوائر والمراكز، وبسبب ظروف الإنقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس، وانعزال قطاع غزة نتيجة اجراءات الإحتلال الاسرائيلي، أدى كل ذلك إلى تلف البيانات، أما من العام 2008 إلى العام 2012 فلم يتوفر اهتمام كافٍ بتخزين الملفات، فقد كان يتم التعامل معها كقضايا ويتم إتلافها دون الاهتمام بتوثيقها أو تخزينها، أما منذ بداية العام 2013 الى العام 2018 فقد زاد الحرص والاهتمام على تنظيم الملفات، وأرشفتها في الدوائر، والأقسام" (مقابلة مع عبدالله عليوي، بتاريخ 2018\11\4).

ومع تشكل الشرطة الفلسطينية فإنها تشكلت المؤسسة الرئيسية لمكافحة المخدرات، بالتالي من الأهمية معرفة كيف تنظر الشرطة للظاهرة نفسها من ناحية الانتشار، تحدث نائب العقيد في إدارة مكافحة المخدرات حول تعريفه للظاهرة فقال: إن تعاطي المخدرات هي " آفة تشكل خطر حقيقي على أهلنا في مناطق ضواحي القدس (مقابلة مع لطفي اشتية، بتاريخ 2018\11\11).

كما تحدث العقيد في إدارة مكافحة المخدرات قائلاً: "منطقة ضواحي القدس توليها إدارة مكافحة المخدرات اهتماماً خاصاً وذلك لكثرة الأشخاص المتعاطيين، ولأنّ هناك هدفاً للجانب الإسرائيلي بنشر المخدرات، وتسهيل عمل التجار في منطقة ضواحي القدس" (مقابلة مع شحادة عامر، بتاريخ 2018\11\11). أي يتم إدراك الاتجار بالمخدرات كتهديد أمني للشعب الفلسطيني.

وأضاف العقيد في إدارة مكافحة المخدرات قائلاً: "إن وجود المخدرات في مناطق ضواحي القدس قضية تعني مؤسستنا؛ لأنّ ضواحي القدس جزء أصيل من محافظات الوطن وتتمتع برمزية خاصة" (مقابلة مع نعيم حليلة، بتاريخ 2018\11\11).

كما تحدث الناطق الإعلامي باسم الشرطة قائلاً: "المخدرات في مناطق ضواحي القدس تشكل قضية في المجتمع، لأنها مواد ضارة بالفرد والأسرة، ولها آثار صحية، واجتماعية، خطيرة فالشخص المتعاطي قد يرتكب جريمة قتل، أو سرقة من أجل الحصول على الجرعة" (مقابلة مع لؤي ارزىقات، بتاريخ 2018\12\16).

وتحدث مدير قسم المكافحة في مديرية شرطة الضواحي بهذا الخصوص، أفاد بالقول: "ظاهرة استخدام المخدرات موجودة قبل عام 1995، وقد تفاقمت أكثر في السنوات الأخيرة، إلى درجة أصبحت تشكل ظاهرة بحاجة إلى حل وحل فوري؛ ويعود السبب في ذلك إلى سياسة الإحتلال الإسرائيلي، الذي يحول بيننا وبين العمل في مناطق ضواحي القدس، وبذلك أدى إلى غياب الرقابة والقانون إلى زيادة عدد المتعاطين والتجار والمروجين، حيث أشارت الإحصائيات حسب ما وردنا من شرطة الضواحي، خلال السنوات 2013 إلى 2018، إلى ازدياد كبير وملحوظ في عدد متعاطي المخدرات، حيث بلغ عدد المتعاطين في العام 2013 (86) أمّا في العام 2018 فقد بلغ عدد الحالات 369" (مقابلة مع اسامة قلالوة، بتاريخ 2019\1\12).

أضاف ضابط في مكافحة المخدرات قائلاً: "نسبة متعاطي المخدرات تختلف من عام 1995 وحتى عام 2019؛ لأن الشرطة كبدائية لم تكن تهتم بموضوع المخدرات سابقاً، بالإضافة إلى أن مناطق ضواحي القدس كانت مناطق مفتوحة، يصعب دخولها أو العمل بها، ولكن حالياً نستطيع دخولها ضمن اتفاقية مع الإحتلال، بالتالي استطعنا السيطرة على الجزء الظاهر من هذه الظاهرة، ومراقبة وملاحقة الجزء المخفي" (مقابلة مع محمد بلة، بتاريخ 2019\7\9).

ترى الباحثة أنّ جهاز الشرطة الفلسطينية تولي اهتماماً في متابعة تعاطيها وتجارها وإنتاجها، ولكن ما يعيق عملهم ونشاطهم هو طبيعة السيطرة على ضواحي القدس واحتكاك الشرطة مع الإحتلال.

فُتْظَهَر نتائج البعد الموضوعي (الارتفاع الملحوظ في عدد الأفراد المقبوض عليهم من العام 2013 إلى العام 2018)، ويفسر جهاز الشرطة ذلك من خلال أنشطته ونجاحه في ضبط أعداد أكبر؛ ولكن عدم وجود صلاحيات لهم بالمتابعة بسبب الإحتلال، يحد من قدرتهم على منع حدوث عمليات التهريب، الزراعة، الاتجار، والتعاطي.

بالتطرق لإدراك اللجنة الوطنية العليا لمكافحة المخدرات، فقد كرر القول نفسه أحد أعضائها: "المخدرات تشكل آفة خطيرة في مناطق ضواحي القدس" (مقابلة مع عصام جويحان، بتاريخ 2018\12\6).

أضاف نائب محافظة القدس قائلاً: "المخدرات في مناطق ضواحي القدس تعتبر ظاهرة وقضية مجتمع، ولكن ملاحقة ومتابعة المروجين ليست بالمسألة السهلة، خاصة أنّ حواجز الإحتلال الخمسة المحيطة بالمحافظة هي المصدر لهذه الآفة" (مقابلة مع عبدالله صيام، بتاريخ 2019\7\24).

وقال أمين سر حركة فتح في أبو ديس: "تعاطي وترويج وتجارة المخدرات هي ظاهرة منتشرة ويمكن أن تصل إلى بيت الفرد؛ إذا لم يتم تقدير الموقف، وأخذ الإجراءات اللازمة للحد منها. (مقابلة مع محمد ربيع بتاريخ 2019\7\9).

وأضافت الباحثة الاجتماعية في مديرية التنمية الاجتماعية: "إنّ ظاهرة انتشارها تشكل مرضاً في مناطق ضواحي القدس، وإذا لم يتم السيطرة على هذا المرض قد ينتقل إلى مناطق أوسع يصعب السيطرة عليه في المستقبل" (مقابلة مع امل ابو كمال، بتاريخ 2018\12\12).

وتحدث نائب مدير جمعية الصديق الطيب قائلاً: "لا يوجد أرقام حقيقية، أو موثوق بها تتعلق بأعداد المتعاطين والمروجين في ضواحي القدس، ولكن هناك اشارات تؤكد على ارتفاع أعداد المتعاطين

سنوياً؛ بسبب عدد الحالات التي تدخل طالبةً للخدمة العلاجية في المركز العلاجي التابع للجمعية. فقد صدرت إحصائية عن وزارة الصحة في عام 2017 تشير إلى 26000 ونصف مدمن مخدرات في القدس والضفة الغربية وغزة، تقدر حصة القدس من هذا الأعداد بين 8000_9000 مدمن كما أشارت الدراسة إلى وجود 75000 متعاطٍ في تلك المناطق، وعلى الرغم من هذه الأعداد إلا أننا كعاملين في هذا المجال، لا نعتمد على هذه الأرقام بشكل جازم بسبب الحالات غير المعروفة لمتعاطي المخدرات (مقابلة مع عوني الطوباسي، بتاريخ 21\11\2018).

كما قال مدير البرامج والمشاريع في المركز النسوي: "المخدرات في مناطق ضواحي القدس تشكل قضية خطيرة نظراً لإقبال نسبة معينة من النساء إلى المركز، لطلب المساعدة لأقاربهم مثل الأزواج والأولاد، ونظراً لتفشي هذه الظاهرة بشكل غير مسبوق داخل مخيم شعفاط" (مقابلة مع محمد محاريق، بتاريخ 3\12\2018).

قال المدير التنفيذي في اللجنة الشعبية لخدمات مخيم شعفاط: "تنتشر آفة المخدرات بشكل كبير جداً في المنطقة وهناك وعي مجتمعي ومؤسسي حول هذه الظاهرة، نعمل على الحد منها" (مقابلة مع مهند مسالمة، بتاريخ 7\2\2019).

وأضاف مسؤول ملف العلاقات العامة في اللجنة الشعبية لخدمات مخيم قلنديا قائلاً: "هناك انتشار واسع للمتعاطين والمدمنين، أمّا التجار والمروجون فلا وجود لهم في المنطقة، لأننا نعمل جاهداً على ملاحقتهم ومحاسبتهم، بالتالي المدمن عندما يريد شراء المخدرات يذهب خارج المخيم للبحث عنها" (مقابلة مع راضي يعقوب، بتاريخ 10\2\2019).

من خلال هذه المعلومات، نتوصل لتلخيص أن المؤسسات المختلفة تنظر للمخدرات "آفة" يجب التخلص منها، وهذا يؤكد مستوى الوعي الاجتماعي للجهات المسؤولة بخطورة المخدرات، وضرورة

التخلص منها، وما يبرهن أن هذا الوعي وصل لمرحلة التفكير الجدّي بالعمل الميداني والتشاركي بين الجهات المختلفة، هو افتتاح مركز لعلاج مدمني المخدرات في منطقة الرام. أي، على مستوى العمل المشترك، ترى الباحثة أنّ هناك وعياً وإدراكاً، لكن العمل على الحد منها ما زال ضمن النطاق الضيق. جدير بالذكر هنا أن من خلال المقابلات مع ممثلي المؤسسات الخاصة والجمعيات، لا تتوفر نظرة منظمة من ناحية عدم توفر إدراك لتحليل الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع عدد المدمنين، وعدم وجود إحصائيات خاصة بهم، ويمكن أن يعود ذلك إلى عدم قدرة هذه الجهات على المتابعة الكاملة مع الشرطة ومؤسسات المجتمع الأخرى. ربما هذا المعرقل مرتبط بعوامل مختلفة ومنها: وجود الاحتلال في هذه المنطقة حتى اللحظة؛ مما يحد من نشاطهم.

كذلك على مستوى اللجان الشعبية فتري الباحثة أن مستوى الوعي لديهم مرتفع، ورد الفعل تجاه المخدرات، والإتجار بها عالٍ، ويتم العمل عليها، ولكن بدرجة متدنية، ويعود ذلك إلى العوامل المختلفة، التي تخص منطقة ضواحي القدس: جغرافياً، سياسياً، اجتماعياً، اقتصادياً، وثقافياً، حيث يؤكد ممثلي اللجان أن والمحاولات الشعبية لا تكفي للسيطرة على الظاهرة.

كما أكدت الجهات الإعلامية اهتمامها الواضح بنشر الأخبار التي تتعلق بموضوع المخدرات، حيث تحدث رئيس التحرير في جريدة الحياة قائلاً: "نحن معنيون بملاحقة المظاهر السيئة التي تعرقل الحياة، وأي عمل يكون خارج عن القانون لا بد من ملاحقته لفضحه، من أجل وضع حد لمثل هذه الظواهر، إضافة إلى ذلك نحن نحاول ملاحقة الظواهر السلبية الخارجة عن القانون في إطار سعينا إلى تشكيل رأي عام مناهض للجريمة، ومناهض للظواهر والحالات السلبية في المجتمع" (مقابلة مع محمود ابو الهيجاء، بتاريخ 2018\11\14).

كما تحدث نائب رئيس التحرير في الحياة الجديدة قائلاً: "تهتم الحياة الجديدة بموضوع المخدرات سواء كان في الضفة، أو القدس، أو قطاع غزة؛ كي يكون القارئ على اطلاع، مع العلم أننا نهتم بنشر الأحكام التي تصدرها المحاكم بحق مروجيها، وتجارها؛ لأنها قد تكون رادعاً لغيرهم، وبما أن وظيفة الصحافة هي الإعلام، فإنها تهتم بنشر هذه الأخبار لأن هناك مؤسسات مختلفة تهتم بنشر الإحصائيات حول مواضيع مختلفة، ومنها المخدرات، سواء المتعاطين، أو المروجين، أو التجار إضافة إلى نشر تقارير في بعض الأحيان، تحذر من خطورة هذه الظاهرة، سواء الاجتماعية، أو الاقتصادية، وهنا لابد من الإشارة إلى أن نسبة هذه التقارير قليلة إلى حد ما" (مقابلة مع بشار برماوي، بتاريخ 2018\11\19).

وقد كانت الصحف منبرا لرجال اصلاح وقادة في المجتمع. فعلى سبيل المثال، أفاد أحد رجال الإصلاح في مخيم شعفاط قائلاً: "إن المخدرات هنا منتشرة بدون حسيب، أو رقيب فهي تباع كما يباع الترمس في أي قرية، أو مدينة فلسطينية، ليصف مدى مأساوية وواقع انتشار المخدرات في المخيم، واقع لعل الأرقام والإحصائيات التي يتم تداولها بين الحين والآخر في وسائل الإعلام لا تكفي لوصف فظاعته، فزيارة واحدة إلى هذا المخيم كفيلة بإظهار الحقيقة بواقعها المر" (دنيا الوطن، 2016\4\13).

وفي مقال تم نشره مؤخراً بعنوان "إنتاج المخدرات في فلسطين، وتسويقها بإسرائيل" (اندبندنت عربية، 2019/8/30)، تقول الصحافية إن: "الماريجوانا، والقنب، المهجّن، والهيدرو، والأكستازي والكبتاجون، أسماءً بانتت تتكرر كثيراً في وسائل الإعلام الفلسطينية، وعلى صفحات التواصل الاجتماعي، وهي أنواع مخدرات ضُبطت مرات عدة بالأراضي الفلسطينية، إمّا في مشاتل مجهزة بشكل حديث، وبآخر المعدات وتقنيات الريّ، وقد تكون هذه المشاتل في كهوف، أو آبار مياه، وإمّا

في منازل مواطنين، مسكونةً كانت أم مهجورة؛ "قبل أسبوع تحركت قوة من الشرطة للقبض على أشخاصٍ بتهمة الاعتداء على آخرين، لكن العملية انتهت بضبط أكثر من 31 كيلوغراماً من المخدرات في منزل أحدهم الذي بناه على شكل حظيرة أغنام للتمويه، وضُبط ما يقارب 93 ألف دولار، والقبض على 3 مشتبه بهم في هذه القضية، من بينهم سيده". أجرت الصحافية مقابلة مع ممثل الشرطة والذي بدوره يؤكد: "حتى الآن تُظهر الضبطيات انخفاضاً عن تلك المسجلة في الفترة ذاتها خلال العام الماضي، فحينها كان هناك 2132 قضية ضبط مخدرات، 17 في المئة منها كانت في ضواحي القدس، شكّلت زيادةً بنسبة 31 في المئة على القضايا التي سُجّلت عام 2017، وقُبض آنذاك على 2567 شخصاً....غالباً ما تُزرع في مناطق تُصنّف (ج)، وهي فلسطينية، لكن لا سيطرة للشرطة عليها، أو قرب جدار الفصل والمناطق الحدودية، وفي معظم الأحيان يكون الملاك أو الشركاء في المستنبتات إمّا اسرائيلي الجنسية وإمّا فلسطينيين يعيشون باسرائيل".

وعلى صعيد الإعلام ترى الباحثة أن الإعلام الفلسطيني اكتفى بنشر الإحصائيات، والحديث عن الأخبار الخاصة بالمخدرات، دون أن يكون هناك أية أنشطة إخبارية وبرامج اعلامية مكثفة بهدف توعية، إرشاد، أو توعية الجمهور لمخاطر التعاطي والتجارة للمخدرات.

المستوى الثاني: ما هي النظرة الاجتماعية لكل من المدمن والتجار والمروجين؟
جاءت ردود الفعل تجاه هذه الفئة بالمجتمع كما يأتي:

عبر العقيد في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات قائلاً: "المدمن أو المتعاطي هو شخص مريض بحاجة إلى العلاج، والدعم المادي والمعنوي، كان هناك الكثير من الحالات التي تم مدامتها بالمنازل بينت سوء الوضع الاقتصادي للعائلة؛ مما جعلنا نوفر لهم الاحتياجات الأساسية... أما بالنسبة للتاجر، أو المروج فهو مجرم بحق نفسه وعائلته ومجتمعه ويستحق أقصى أنواع العقوبة عليه" (مقابلة مع نعيم حليلة، بتاريخ 2018\11\11).

وأضاف نائب العقيد قائلاً: "المدمن أو المتعاطي هو شخص مريض ويتم التعامل معه حسب المادة 17 من القانون الفلسطيني التي تنص على "من ضبط لأول مرة يتم تحويله إلى النيابة والتنسيق مع الشرطة، ومراكز العلاج ليتم علاجه من خلال وزارة الصحة" نحن نركز على التجار والمروجين، حيث يتم تحويلهم إلى القضاء التاجر، يسجن من 10 إلى 20 عام، والمروج الذي هو يعتبر الوسيط يسجن من 7 إلى 15 عام" (مقابلة مع لطفي اشتيه، بتاريخ 2018\11\11).

وأضاف العقيد في إدارة مكافحة المخدرات قائلاً: "المدمن شخص مريض بحاجة إلى مركز للفظام وإعادة تأهيله ليصبح فرداً منتجاً، وليس مدمراً. هناك الكثير من الحالات التي تم تحويلها للمراكز المختصة بالعلاج" أما بالنسبة للتجار، والمروجين نقوم بالتركيز عليهم من أجل ضبطهم، وتحويلهم إلى القضاء، من أجل أن يكونوا عبرة للأشخاص الآخرين" (مقابلة مع شحادة عامر، بتاريخ 2018\11\11).

تحدث الناطق الإعلامي باسم الشرطة قائلاً: "المتعاطي والمدمن هم أشخاص مرضى لذلك يتم إحضارهم وعلاجهم، أما ما يخص التاجر فهو شخص يحاول جمع الأموال على حساب الشعب الفلسطيني؛ لذلك يتم متابعة التجار بشكل دائم ومستمر، ويتم احضارهم إلى العدالة، وإنزال أقصى العقوبة بحقهم" (مقابلة مع لؤي ارزيفات، بتاريخ 2018\12\16).

وقال ضابط في مكافحة المخدرات: "يتم التمييز بين التجارة والتعاطي، المدمن، أو المتعاطي هو شخص مريض بالتالي يجب علاجه ليصبح فرداً فعالاً بشكل ايجابي في المجتمع، أما التاجر فإنه مجرم يستحق الإعدام" (مقابلة مع محمد بلة، بتاريخ 2019\7\9).

ترى الباحثة بأن رد الفعل الاجتماعي تجاه المدمن من الشرطة جاء متناسباً مع حجم المأساة التي يعيشها المدمن، وكونه ضحية بحاجة إلى العلاج، والمراقبة، والدعم، والاهتمام، وأن التاجر هو المجرم الذي يستحق العقاب؛ نتيجة لتصرفاته المؤدية إلى تدمير المجتمع من خلال تدمير أفرادهِ. كما أضاف عضو اللجنة الوطنية العليا لمكافحة المخدرات قائلاً: "المتعاطون والمدمنون هم ضحايا الظروف الاجتماعية بغض النظر عن طريقة معيشتهم وسلوكياتهم" (مقابلة مع عصام جويحان، بتاريخ 2018\12\6).

قال نائب محافظة القدس: "المروج هو بالتأكيد مجرم ويرتكب جريمة بحق المجتمع، يجب أن يعاقب عليها بأقصى العقوبات، أما المتعاطي فهو في معايير مختلفة فقد يكون ضحية إذا كان من فئة عمرية صغيرة، أو يكون مغرراً به، ولكن في النهاية نرى في هؤلاء جميعاً حالة مرضية يجب الأخذ بأيديهم للعلاج" (مقابلة مع عبدالله صيام، بتاريخ 2019\7\24).

وقال أمين سر حركة فتح في أبو ديس قائلاً: "أنظر للمدمن بنظرة سلبية، وأتمنى أن أكون المسؤول عن هذه القضية لمعاقبة التجار والمروجين، وأحمل المسؤولية للشرطة، والقضاء لأنه يتم اطلاق سراحهم بعد فترة بسيطة من الاعتقال" (مقابلة مع محمد ربيع، بتاريخ 2019\7\9).

كما أضافت باحثة اجتماعية في مديرية التنمية الاجتماعية قائلة: "متعاطو المخدرات هم فئة مستهدفة في وزارة التنمية الاجتماعية، إذا كانت تنطبق عليهم الشروط؛ لأن العائلات المستهدفة يجب أن تعاني من الفقر، أو مرض، يجب ان يستوفي شروط معينة حتى تتم مساعدته، قد يكون متعاطياً أو مدمناً، ولكن وضعه المادي جيد بالتالي لا تنطبق عليه الشروط، أما التاجر والمروج لا يتم التعامل معهم لأن هناك جهات مختصة مسؤولة عن القبض عليهم مثل الشرطة" (مقابلة مع أمل أبو كمال، بتاريخ 2018\12\12).

وعلى صعيد المؤسسات الخاصة فلديها التصور نفسه فيما يتعلق بالمدمن والمروج، وأن لكل منهما صفات خاصة به، وأن المدمن بحاجة إلى العلاج والاهتمام حتى يعود إلى وضعه الأول، أما التاجر فيتم وصفه بالمجرم الذي بحاجة للعقاب، وهذا الاتفاق مع آراء الشرطة يعني أن مستوى رد الفعل متشابه ومتوافق.

وقال أخصائي اجتماعي في جمعية الصديق الطيب قائلاً: "إن المدمنين هم عبارة عن ضحايا ومرضى وهناك فترة للعلاج من الإدمان كأى مريض يتم علاجه في المشفى، أما بالنسبة للتجار أو المروجين هم مجرمون لا يتم التعامل معهم داخل الجمعية" (مقابلة مع فايز ابو غياضة، بتاريخ 21\11\2018).

وأضاف المشرف الداخلي في جمعية نور الهدى مؤكداً: "المتعاطي هو عبارة عن شخص مريض وفاقد للسيطرة، ولا أنسى أنى بيوم من الأيام كنت مدمناً سابقاً، التجار والمروجون هم أشخاص يستحقون الإعدام" (مقابلة مع تيسير طه، بتاريخ 4\12\2018).

أضاف المدير العام لجمعية نور الهدى قائلاً: "المدمن عبارة عن ضحية سياسية واجتماعية واقتصادية. المروجون والتجار يكون هدفهم فقط مادياً، ويتمتعون بشخصية ضعيفة وهناك أمور تقودهم إلى التجارة والترويج منها قلة الوازع الديني، والوطني" (مقابلة مع احمد حجازي، بتاريخ 4\12\2018).

وتحدث المدير التنفيذي في اللجنة الشعبية لخدمات مخيم شعفاط قائلاً: "المدمن عبارة عن شخص مريض ويحتاج إلى العلاج، أما التجار والمروجون فهم أشخاص مجرمون؛ يخدمون الاحتلال في تصفية الشباب الفلسطيني" (مقابلة مع مهند مسالمة، بتاريخ 7\2\2019).

وأضاف مدير ملف العلاقات العامة في اللجنة الشعبية لخدمات مخيم قلنديا قائلاً: "المتعاطي والمدمن ضحية يجب مساعدته وعلاجه، أمّا التجار والمروجون فهم مجرمون يجب إعدامهم" (مقابلة مع راضي يعقوب، بتاريخ 2019\2\10).

كما قال رئيس التحرير في جريدة الحياة الجديدة: "المدمن هو شخص يحتاج إلى المساعدة، ولكن نحن كصحافة نلاحق التجار والمروجين لفضحهم، وحماية السلم الاجتماعي منهم" (مقابلة مع محمود أبو الهيجاء، بتاريخ 2018\12\14).

وأضاف المدير المالي والإداري في جريدة القدس قائلاً: " بالنسبة لصحيفة القدس نقوم بنقل الأخبار وليس التعمق فيها، هناك خوف من الدخول في متاهات اجتماعية" (مقابلة مع هاني العباسي، بتاريخ 2018\11\25).

من خلال مراجعة هذه الأقوال ترى الباحثة، أن هناك اتجاهين حول كيفية ادراكهم للمدمن والتاجر، وحول موافقة المؤسسات الحكومية والخاصة على أن المدمن هو شخص مريض وبحاجة إلى العلاج: الاتجاه الأول: أن هناك مؤسسات لديها تعامل مباشر مع التجار، والمروجين بهدف صدهم ومكافحة الجرائم التي يقومون بها تجاه أبناء الشعب، تمثلت في الشرطة الوطنية الفلسطينية وخاصة بما يسمى إدارة مكافحة المخدرات وشرطة الضواحي.

الاتجاه الثاني: أوضحت المؤسسات الخاصة التي تمثلت في جمعية الصديق الطيب، وجمعية نور الهدى أن التعامل فقط يكون مع المدمنين وليس هناك تعامل مع التجار، أو المروجين، كما بينت وزارة التنمية الاجتماعية أن المدمن عبارة عن مريض.

وهذا الاتفاق يُؤكد أنّ الإحساس تجاه المشكلة من قبل جميع الجهات مبني على أهمية الظاهرة وضرورة التخلص منها، لكن آليات العمل مختلفة فجزء من المؤسسات (مثل الشرطة) تركز على

المكافحة والملاحقة والعقاب؛ ومؤسسات أخرى (مثل الجمعيات ووزارة التنمية الاجتماعية) تركز على الارشاد والعلاج والتأهيل.

المستوى الثالث: العوامل التي أدت إلى الاستخدام غير المشروع للمخدرات في مناطق ضواحي القدس.

اختلفت الأسباب التي أدت إلى اللجوء للمخدرات، وهذا حسب ما أكدته المقابلات التي أجريت مع أصحاب العلاقة الذين لهم صلة مباشرة بالعمل في منطقة ضواحي القدس.

أشار العقيد في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات قائلاً: "إن المسبب الرئيسي الأول لوجود المخدرات في مناطق ضواحي القدس هو الإحتلال، وثم الفقر والبطالة، والريح المادي الذي يحققه التجار والمروجون" (مقابلة مع شحادة عامر، بتاريخ 2018\11\11).

وتحدث أيضاً العقيد في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات قائلاً: "أن الإحتلال هو المسؤول الأول، بالإضافة إلى ضعف الوازع الديني، وتحقيق الريح المادي، والهروب من المشاكل الشخصية" (مقابلة مع نعيم حليلة، بتاريخ 2018\11\11).

كما وأضاف نائب العقيد قائلاً: "الدافع الأول للتجار هو الريح المادي، والعامل السياسي حيث إن الإحتلال يهدف إلى إيجاد تجار بهدف ابعادهم عن قضيتهم، أما فيما يخص المتعاطين حب التجربة، الأمراض النفسية، رفاق السوء" (مقابلة مع لطفي اشتيه، بتاريخ 2018\11\11).

أضاف الناطق الإعلامي باسم الشرطة قائلاً: "سياسة الإحتلال ومنعها للأجهزة الأمنية من التواجد في مناطق القدس، والتأخر في التنسيق؛ يؤدي إلى هروب التجار على مرأى ومسمع جيش الاحتلال" (مقابلة مع لؤي ارزيقات، بتاريخ 2018\12\16).

وقال ضابط في مكافحة المخدرات: "السبب الرئيسي يتمثل في الوضع السياسي القائم، وهناك عدة أسباب اجتماعية منها التفكك الأسري، والأسباب النفسية" (مقابلة مع محمد بلة، بتاريخ 2019\7\9).

إن الاتفاق بين مسؤولي الشرطة على أن دور الإحتلال لا يعني بالضرورة الاستسلام لواقع الظاهرة. فقد أكدت الشرطة على الاستمرار في البحث عن أسباب أخرى، إقتصادية، واجتماعية، وثقافية وقيمية، كونها تسبب أيضاً الظاهرة، فالإتجار لا يكون من خلال الجهات الاسرائيلية، وإنما يكون من تجار عرب في أغلب الأحيان وهؤلاء ذوو خلفية دينية، وقيمية، واجتماعية، وتوافر هذه القيم يساعد في إعادة تأهيل هؤلاء الأفراد بالحد من ممارستهم للإتجار بالمخدرات.

وأضاف عضو في اللجنة الوطنية العليا لمكافحة المخدرات قائلاً: "هناك الكثير من الأسباب، اهمها الإحتلال الإسرائيلي، أن تجار المخدرات والمتورطين بالجريمة من حملة الهوية الإسرائيلية في المدينة والمناطق المحتلة عام 1948، يجدون في ضواحي القدس بيئة خصبة لنشاطاتهم بسبب عدم السماح للأمن الفلسطيني بالعمل الحر، مقابل حماية يوفرها الإحتلال الاسرائيلي للمجرمين" (مقابلة مع عصام جويحان، بتاريخ 2018\12\6).

تحدث نائب محافظة القدس عن أسباب انتشار المخدرات في ضواحي القدس قائلاً: "المروج قد يكون ينفذ اجندات إحتلالية، أما المتعاطي فإن الاعتقاد الخاطئ لديه أن المخدرات سبب للنشوة، والانبساط للهروب من الواقع". (مقابلة مع عبدالله صيام، بتاريخ 2019\7\24).

في حين قال أمين سر حركة فتح في أبو ديس قائلاً: "إن هناك أسباباً اجتماعية، واقتصادية، ونفسية، بالإضافة إلى الوضع السياسي الراهن" (مقابلة مع محمد ربيع، بتاريخ 2019\7\9).

كما أضافت باحثة اجتماعية في وزارة التنمية الاجتماعية قائلة: "إن المدمنين ضحايا اسقاطات من الإحتلال، وأصدقاء سوء وحب التجربة، وهناك أسباب اجتماعية مثل التفكك الأسري، والفقر" (مقابلة مع امل ابو كمال، بتاريخ 2018\12\12).

تحدث نائب المدير في جمعية الصديق الطيب قائلاً: "الأوضاع السياسية التي تعيشها المدينة تحت ضغط الإحتلال والشعور بالدونية مقارنة بالشعب اليهودي، والتضييق على أبناء الشعب الفلسطيني، والاحتفاظ السكاني في منطقة ضواحي القدس، كلها عوامل أدت إلى انتشار المخدرات في هذه المنطقة" (مقابلة مع عوني الطوباسي، بتاريخ 2018\11\21).

وقال المدير العام لجمعية نور الهدى: "أن الأسباب الرئيسة لانتشار المخدرات في ضواحي القدس يعود؛ لأسباب سياسية واجتماعية، ونفسية، واقتصادية" (مقابلة مع احمد حجازي، بتاريخ 2018\12\4).

وجاء تعليق المدير التنفيذي للجنة الشعبية لخدمات مخيم شعفاط: "أن السبب الرئيسي لاستخدام المخدرات في ضواحي القدس هو الإحتلال وما يقوم بها من اجراءات منها: التضييق على الشباب، وتسهيل مهمة تجارة المخدرات، وحماية مروجي المخدرات، وتوفير الملاذ الآمن لهم" (مقابلة مع مهدي مسالمة، بتاريخ 2019\2\7).

وقال مدير ملف العلاقات العامة في اللجنة الشعبية لخدمات مخيم قلنديا: "إن سياسة الإحتلال تعمل على نشر المخدرات في ضواحي القدس، لإبعاد الشباب عن قضيتهم الأولى التي تتمثل في تحرير الوطن" (مقابلة مع راضي يعقوب، بتاريخ 2019\2\10).

واتفاق الجهات الرسمية والجمعيات التي تتعامل مع المدمنين على دور الإحتلال، يوصل إلى نتيجة بأن الجهات كافة تسعى إلى تحميل الإحتلال المسؤولية الكاملة خاصة عن الإتجار بالمخدرات.

ويأتي دور الإعلام في الحديث عن أسباب انتشار المخدرات في ضواحي القدس من خلال جمع المعلومات، ونشرها بطريقة مسموعة، ومرئية، ومقروءة حيث نشرت صحيفة الجزيرة نت خبراً بعنوان "المخدرات تفنك بآلاف المقدسيين. والإحتلال المتهم الأول ذلك أن هناك أوكاراً محمية، وأن القائمين على ذلك اسرائيليين، مضيفاً أن هناك أوكاراً تروج المخدرات للفلسطينيين فقط تحت حراسة قوات الإحتلال الإسرائيلي التي تحول دون وصول الشرطة الفلسطينية إليها" (مقابلة مع لؤي ارزىقات، بتاريخ 2017\2\12).

كما نشرت وكالة معاً خبراً بعنوان "الإحتلال يعتقل مدير شرطة ضواحي القدس، وقد كان الاعتقال على خلفية نشاط شرطة الضواحي في منطقة القدس، والتي تنشط في ملاحقة تجار المخدرات واللصوص وبعض الخارجين عن القانون" (وكالة معاً، 2017\11\11).

بعد التأكيد على الدور الرئيسي الذي يلعبه الإحتلال الإسرائيلي في نشر المخدرات في منطقة ضواحي القدس، هنا نأتي لعرض المواجهة والعلاقة بين المؤسسات وكيفية ادراكها لعملها في (الوقاية، المكافحة، والعلاج). حيث يتم التركيز هنا على استراتيجيتين، الأولى: كيفية عمل هذه المؤسسات للحد من العرض الذي يتمثل في (التجارة، والترويج، والزراعة)، الثانية: وهي استراتيجية الحد من الطلب (علاج مدمني ومتعاطي المخدرات).

المستوى الرابع: إجراءات المؤسسات الحكومية والخاصة والإعلامية في مكافحة المخدرات في مناطق ضواحي القدس:
أولاً: التطور التاريخي لقانون العقوبات تجاه جرائم المخدرات.

تحدث المدير العام لإدارة مكافحة المخدرات قائلاً: "إن أول قانون صدر في فلسطين حول جرائم المخدرات قبل عام 1948، قانون العقاقير الخطرة رقم (46) لسنة 1925م، وضعه مدون حكومة فلسطين (داريتون)، وأصدره المندوب السامي بعد موافقة وزير المستعمرات، وبعد الإحتلال

الاسرائيلي عام 1948م. خضعت الضفة الغربية تحت حكم المملكة الأردنية الهاشمية، وطبق فيها قانون العقاقير الخطرة الأردني رقم (10) لسنة 1955، وبعد عام 1967 صدر الأمر العسكري الاسرائيلي رقم 558 لسنة 1975، حيث حل هذا الأمر العسكري مكان قانون العقاقير الخطرة الأردني رقم (10) لسنة 1955م، ومن الواضح أن هذه الأوامر العسكرية ساهمت في خدمة انتشار المخدرات في الأراضي الفلسطينية، وخاصة مناطق ضواحي القدس وما تعانیه من الفراغ الأمني وعدم السيطرة الفلسطينية الكاملة عليها، وبعد عودة السلطة الوطنية الفلسطينية، برزت الحاجة لتطوير التشريعات بما يتلائم بالوضع الجديد، فصدر القرار رقم (1) لسنة 1994م، والذي يقضي باستمرار العمل فأبي القوانين التي كانت سارية قبل عام 1967م، وبعدها أصدر السيد الرئيس محمود عباس (ابو مازن) قراراً بقانون رقم (18) لسنة 2015م، وتم من خلاله إلغاء العمل بقانون المخدرات رقم (19) لسنة 1962، وقانون العقاقير الخطرة رقم (10) لسنة 1955 وتعديلاته المعمول بها، وألغي كل ما يتعارض مع أحكام هذا القرار، وتحدث المدير العام لإدارة مكافحة المخدرات عن أهم مميزات قانون رقم (18) لسنة 2015، سد كثيراً من الثغرات في الأمر العسكري في ظل التطور التكنولوجي الذي أثر على تطورها، وظهور العديد من الأنواع غير المعروفة، وخاصة أنه لم يميز بين حيازة المخدرات؛ بهدف التعاطي والإتجار من حيث العقوبة. (مقابلة مع عبدالله عليوي، بتاريخ 2018\11\4).

ثانياً: كيف ينظر الأطراف المشكلون لرد الفعل الاجتماعي لقانون العقوبات تجاه جرائم المخدرات؟

يتضح من حديث نائب العقيد: "أن المادة رقم (17) من القانون تشكل عقاباً رادعاً لكل من المتعاطي والتاجر والمروج، بالإضافة للأشخاص الآخرين ممن تسول له نفسه الإقدام على مثل هذه الأعمال" (مقابلة مع لطفي اشتيه، بتاريخ 2018\11\11).

حيث أضاف العقيد قائلاً: "أن القانون الجديد يعد مساعداً في ردع تجار، ومروجي المخدرات، والأساس هي المادة (17) من القانون الذي تنص على (1) يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمس مائة دينار أردني، ولا تزيد عن ألفي دينار، أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً إذا كان الاستخدام لأول مرة (.....). (2) يعاقب الجاني بالحبس مدة لا تقل عن سنتين، أو بغرامة لا تقل عن ألفي دينار أردني، ولا تزيد عن ثلاثة آلاف دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً إذا تم تكرار الفعل، وإذا كان الجاني يقود مركبة تحت تأثير مواد مخدرة، أو مؤثرات عقلية، حيث إن هذه العقوبات لم تكن قائمة قبل ذلك" (مقابلة مع شحادة عامر، بتاريخ 2018\11\11).

وقد أجرى الرئيس الفلسطيني محمود عباس، تعديلاً على القانون الجديد في عام 2018 ضمن قانون رقم 26، وأدخل تغييرات على العقوبات التي تُفرض على المتهم، لتصل في بعض الأحيان إلى دفع مبالغ مالية باهظة والسجن المؤبد. يُعاقب بالسجن المؤبد مدة لا تقل عن 15 سنة، وبغرامة مالية لا تقل عن 15 ألف دينار أردني، من تعامل بأي نوع من المخدرات بغرض الإتجار بها سواء بالإنتاج أو البيع، أو النقل أو الشراء، أو غير، ذلك كما حث القانون على إجبارية العلاج، حيث أوضح المحامي معتصم حمودة أن "العقوبات الجزائية هذه تسقط عن المتعاطين إذا تقدم الشخص من تلقاء نفسه، أو بواسطة قريب إليه إلى مراكز العلاج، أو أحد المراكز الأمنية، لكنه أشار إلى أن عدد المراكز العلاجية ما زال قليلاً في فلسطين؛ نظراً إلى حداثة القانون" (اندبندينت عربية، 2019\8\30).

وأضاف الناطق الإعلامي باسم الشرطة قائلاً: "القانون القديم كان معيقاً والقرارات العسكرية لم تكن رادعة، وكانت عبئاً على الشرطة؛ لأنها تخلي سبيل التاجر، بالتالي تزعزع الثقة بين الشرطة

والجمهور، وتسبب احراجاً، أما القانون الجديد يشكل رادعاً بشكل كبير" (مقابلة مع لؤي ارزىقات، بتاريخ 2018\12\16).

وتحدث ضابط في المكافحة قائلاً: "نعم يعدّ القانون الجديد مساعداً؛ لأن عملية الضبط للمتعاطي تكون من 3 شهور إلى 6 شهور في حال الضبط لأول مرة، والتاجر من 4 سنوات إلى 6 سنوات في حال الضبط لأول مرة" (مقابلة مع محمد بلة، بتاريخ 2019\7\9).

وقال عضو في اللجنة الوطنية العليا لمكافحة المخدرات قائلاً: "هو قانون مساعد بشكل كبير، حيث أنه يفرض العقوبة التي تتمثل بالحبس، ودفع الغرامة المالية للتاجر والمروج، ويضع المتعاطي أمام خيارات، وله حرية الاختيار، اما الحبس، أو العلاج في مراكز التأهيل" (مقابلة مع عصام جويحان، بتاريخ 2018\12\6).

وأضاف نائب محافظة القدس قائلاً: "الاجراءات المتبعة بأن محافظة القدس هي رئيسة اللجنة المقدسية العليا لمكافحة المخدرات، ويكون الإجراء بالإيعاز للأجهزة الأمنية لمحاربة هذه الآفة بقوة، وأيضاً ببرنامج ارشادي تنفذه الجهات الشريكة مع المحافظة مثل وزارة الأوقاف، والتربية والتعليم، والشؤون الاجتماعية، وبعض الجمعيات. الإجراءات المتبعة تحارب قضية انتشار المخدرات وتحد منها ولكن القضاء على هذه الآفة مسألة غير ممكنة؛ ففي إحصائيات العالم أجمع، لا يحارب إلا نسبة 35% من هذه الآفة على أحسن الأحوال" (مقابلة مع عبدالله صيام، بتاريخ 2019\7\24).

أما فيما يتعلق بمجال الوقاية، فقد أشار مدير قسم المكافحة في شرطة ضواحي القدس قائلاً: "هناك الكثير من المحاضرات والنشرات التي نقوم بها لتوعية المجتمع بأضرار وخطر هذه الآفة، نذكر بعض منها: 21 محاضرة توعية وإرشاد، بالإضافة إلى 717 نشرة، في سنة 2014، 12 محاضرة

توعية وإرشاد بالإضافة إلى 470 نشرة، في سنة 2016، 35 محاضرة توعية وإرشاد بالإضافة إلى 220 نشرة، في سنة 2018" (مقابلة مع اسامة قلالوة، بتاريخ 2019\1\12).

وأضاف الناطق الإعلامي باسم الشرطة معلقاً: "إجراءاتنا لا تكفي وليست بالحل، عندما أحضر التاجر يجب أن تكون هناك قرارات قضائية حاسمة وإجراءات التوعية يجب أن يكون هناك المزيد من البرامج التوعوية، والمحاضرات سواء من الشرطة، أو الجهات المعنية من خلال المحاضرات في المدارس والجامعات" (مقابلة مع لؤي ارزىقات، بتاريخ 2018\12\16).

وأضاف العقيد في إدارة مكافحة المخدرات قائلاً: "أن العلاج يقدم للمتعاطي حسب ما نصت عليه المادة (17) من قانون العقوبات رقم (18)، لا تقام دعوى الحق العام على من يتعاطى المخدرات أو المؤثرات العقلية، إذا تقدم من تلقاء نفسه، أو بواسطة أحد أقاربه إلى المراكز المخصصة التابعة لأي جهة رسمية، أو إلى إدارة مكافحة المخدرات. من ضبط متعاطياً للمرة الأولى على أن يتم تحويله خلال (24) ساعة من إلقاء القبض عليه، وبعد إعلام النيابة العامة بذلك للمعالجة في أي من المراكز المتخصصة، أو أي مركز علاجي آخر يعتمده وزير الداخلية" (مقابلة مع نعيم حليلة، بتاريخ 2018\11\11).

وقال عضو اللجنة الوطنية العليا لمكافحة المخدرات قائلاً: "هناك طواقم يعملون بالميدان مع المدمنين، الشخص الذي يريد العلاج نوجهه للعلاج، والذي لا يريد نقوم بإرشاد عائلته لمحاولة اقناعه، وهذا يعتبر حلاً جزئياً؛ لأن موضوع المخدرات بحاجة إلى جهود حكومية" (مقابلة مع عصام جويحان، بتاريخ 2018\12\6).

وأضاف أمين سر حركة فتح في أبو ديس قائلاً: "الإجراءات المتبعة لا تعتبر حلاً؛ لأن المخدرات تحتاج إلى جهود بشرية ومالية لمقاومتها، ولكن هناك تعاون بين المؤسسات الحكومية التي تتمثل

بوزارة التنمية الاجتماعية، وإدارة مكافحة المخدرات والأجهزة الأمنية كافة تعمل جاهداً على السيطرة على هذه الآفة" (مقابلة مع محمد ربيع، بتاريخ 2019\7\9).

وأضافت باحثة اجتماعية في وزارة التنمية الاجتماعية قائلة: "يتم استهداف المدمنين على برامجنا، ونقوم بمنحه تأمين صحي؛ ليتمكن من العلاج وتحويله إلى مؤسسات علاجية، والتعامل مع أسرته من خلال جلسات ارشادية للعائلة والمدمن، ويمكن توفير فرص عمل، ولكن هذه الاستراتيجيات المتبعة ليست حلاً، لأن مدمن المخدرات لا يشفى شفاء تاماً، نحن نحد منها ولكن لا نقضي عليها، بالتالي نحن نقوم بتوعية الجيل القادم" (مقابلة مع أمل ابو كمال، بتاريخ 2018\12\12).

أما بالنسبة لدور المؤسسات غير الحكومية، والاجراءات التي تقوم بها تجاه الاستخدام غير المشروع للمخدرات في ضواحي القدس، فهي بشكل عام قليلة، إذ أكد نائب مدير جمعية الصديق الطيب قائلاً: "تقوم الجمعية باستقبال حالات الإدمان، والتعاطي من خلال مركزها الابوائي، وتقديم برنامج علاجي لتأهيلهم وإعادة دمجهم بالمجتمع، تعتبر هذه الاجراءات حلاً جزئياً في معالجة هذه الظاهرة، كما أن المؤسسة تعمل على مبدأ (درهم وقاية خيرٌ من قنطار علاج). ونعتبر أن البرامج الوقائية هي أكثر جدوى من البرامج العلاجية؛ لأنها تساعد الأهالي في فهم ظاهرة المخدرات وأخطارها" (مقابلة مع عوني الطوباسي، بتاريخ 2018\11\21).

وعلق المدير العام لجمعية نور الهدى قائلاً: "القانون ضعيف جداً في تطبيقه، خاصة في مناطق ضواحي القدس؛ نتيجة العامل السياسي، وبالتالي لا يشكل حلاً؛ لأن أعداد المدمنين يزداد بطريقة لا يمكن ضبطها، ولكن نحن نعمل بدورنا على تقديم العلاج للمدمنين، وتقديم البرامج التوعوية لتقليل المخاطر" (مقابلة مع احمد حجازي، بتاريخ 2018\12\4).

وأضاف مدير البرامج والمشاريع في المركز النسوي قائلاً: "نحن غير مختصين للتعامل بشكل مباشر مع هذه الفئات، ولكن ما نقوم به من خلال التعاون مع المؤسسات الفلسطينية ذات العلاقة، لتنفيذ أنشطة ولقاءات ذات علاقة بالتوعية الصحية؛ لمخاطر آفة المخدرات، وتأثيراتها السلبية على الصحة والمستقبل والحياة بشكل عام، وتستهدف المرأة والطفل وطلبة المدارس بشكل عام" (مقابلة مع محمد محاريق، بتاريخ 2018\12\3).

كما تحدث المدير التنفيذي للجنة الشعبية لخدمات مخيم شغاف قائلاً: "هناك برامج وخطط للوقاية من المخدرات نعمل بها بالتنسيق مع إدارة مكافحة المخدرات، وعادة ما تكون الفئة المستهدفة طلاب وطالبات المدارس" (مقابلة مع مهند مسالمة، بتاريخ 2019\2\7).

كما أضاف مدير ملف العلاقات العامة في اللجنة الشعبية لخدمات مخيم قلنديا قائلاً: "عادة ما تكون هناك ورشات عمل توعوية مع إدارة مكافحة المخدرات تستهدف كافة فئات المجتمع" (مقابلة مع راضي يعقوب، بتاريخ 2019\2\10).

إذ من الأهمية التطرق لدور الصحافة في معالجة قضية المخدرات، كيف يتم التعامل معها؟ وماهي مصادر الأخبار التي يتم نشرها؟

قال رئيس التحرير في صحيفة الحياة الجديدة: "هناك معايير أساسية، وهي حماية السلم الاجتماعي، وعدم المس بالمحرمات العقائدية، وهذا جزء من سياستنا التحريرية في معالجة القضايا الاجتماعية، ونحن نعمل على أن يكون خطابنا في الصحيفة خطاباً تنويرياً ومعرفياً دون المس في المعتقدات الأخلاقية التي تشكل سياجاً حامياً لمجتمعنا" (مقابلة مع محمود ابو الهيجاء، بتاريخ، 2018\11\19).

وأضاف المدير المالي والإداري في صحيفة القدس قائلاً: "يتم الاهتمام بموضوع المخدرات كأخبار ولكن لا يوجد صحفيون مختصون لمتابعتها بشكل مفصل" (مقابلة مع هاني العباسي، بتاريخ 2018\11\25).

كما أضاف صحفي في صحيفة القدس قائلاً: "هناك تعاون مع وحدة مكافحة المخدرات، الأجهزة الأمنية الأخرى، جهاز الإحصاء، المراكز المتخصصة بالتوعية، شهود عيان، الأقارب، أو المجتمع المحيط" (مقابلة مع مجاهد بن مفلح، بتاريخ 2018\11\25).

وقال نائب رئيس التحرير في صحيفة الحياة الجديدة قائلاً: "يوجد تعاون وثيق بين الصحيفة والعلاقات العامة في جهاز الشرطة، والأجهزة الأمنية الأخرى، وقد يتم التواصل مع الناطق الإعلامي باسم الشرطة العقيد ارزىقات من خلال مواقع التواصل الاجتماعي منها (Whats app) ولكن لا يتم نشر الخبر إلا بعد السماح لنا بذلك" (مقابلة مع بشار برماوي، بتاريخ 2018\11\19).
تم فحص مجموعة من الأخبار الصحافية ومن خلالها تم التوصل لكيفية تطرق الصحافة لمواجهة المخدرات:

خبر بعنوان "ضبط أحد تجار المخدرات في بلدة الرام" (الحياة الجديدة، 2016\11\11).

وأيضاً "الشرطة تقبض على 8 اشخاص من مروجيها ومتعاطيها في ضواحي القدس" (الحياة الجديدة، 2018\4\11).

وهناك خبر بعنوان " الشرطة: القبض على 4 من أخطر تجار المخدرات في ضواحي القدس" (سما الإخبارية، 2018\9\5).

ونشرت معاً خبراً بعنوان " القبض على تاجر مخدرات في ضواحي القدس " (وكالة معاً الاخبارية، 2016\10\17).

وأيضاً خبراً بعنوان " القبض على شبكة ترويج مخدرات استغلت فتاة للترويج في رام الله وضواحي القدس " (صحيفة الحدث، 2019\1\3).

وهناك خبر بعنوان "شرطة ضواحي القدس تضبط 2 كيلو من المخدرات" (زمن برس، 2016\7\27).

وهناك خبر بعنوان " إنتاج المخدرات في فلسطين وتسويقها بإسرائيل، سُجّلت منذ بداية العام 910 قضايا.... أغلبها بمناطق لا تخضع إلى السلطة الفلسطينية" (اندبندنت عربية، 2019\8\30).

بعد استعراض مدى الوعي الاجتماعي، وطبيعة النظرة الاجتماعية للقطاعات الأربعة: القطاع الحكومي، وغير الحكومي، والإعلامي، واللجان الشعبية، يتم عرض أهم الاستراتيجيات التي تقوم بها هذه القطاعات، ومدى نجاعتها، تبين للباحثة أن هناك تعاوناً وتنسيقاً بين المؤسسات بشأن الاستخدام غير المشروع للمخدرات في ضواحي القدس. حيث تقوم الشرطة الفلسطينية وتحديداً شرطة الضواحي بمكافحة المخدرات للحد من العرض عليها، ويتم القبض على التجار والمروجين ومعاقتهم أشد العقاب، وتحول المدمنين والمتعاطين إلى مراكز العلاج المتمثلة بجمعية الصديق الطيب، وجمعية نور الهدى، بالإضافة إلى مديرية التنمية الاجتماعية التي تقوم بتحويل المدمنين إلى مراكز العلاج سابقة الذكر لتقليل الطلب عليها، بالإضافة إلى خدمات اللجان الشعبية التي تتمثل بالبرامج والخطط، وورشات العمل التي تستهدف فئات المجتمع المختلفة؛ للتوعية والوقاية من المخدرات، وهنا يأتي دور الإعلام مكملاً لما تقوم به الشرطة، والمراكز الخاصة واللجان الشعبية، عن طريق نشر الأخبار التي تخص تجار ومروجي المخدرات لملاحقتهم وفضحهم.

ولا بد من ذكر نقطة هامة يجب التطرق إليها في مجال المواجهة: من خلال الفحص يتبين أن وجود مراكز العلاج القائمة في ضواحي القدس يعتمد على العدد الأكبر على مدمنين من الداخل المحتل، بالتالي لا يوجد هناك نزلاء من مناطق ضواحي القدس، أو الضفة الغربية، إلا بعدد قليل جداً تمثل 1من 25 نزياً في إحدى المراكز العلاجية. ماذا يعكس ذلك؟ بالرغم من الوعي المجتمعي القائم بين المؤسسات المختلفة، ولكن حين نفحص أين مدمنو المخدرات نجد أنه لا يوجد إطار علاجي لهم في مناطق سكنهم.

المستوى الخامس: أهم الصعوبات التي تواجه المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والإعلام تجاه الاستخدام غير المشروع للمخدرات.

إنه مستوى هام جداً التطرق إليه وكجزء من الوعي المجتمعي حول ماهية الصعوبات التي تواجه عمل الشرطة في مناطق ضواحي القدس كما قال العقيد في إدارة مكافحة المخدرات: "إن مناطق ضواحي القدس خاضعة للتقسيم (ج) مما يجعلها تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية، نحن بحاجة إلى تنسيق أمني دائماً (من خلال التواصل بين الارتباط العسكري الفلسطيني، ومكتب الارتباط العسكري الإسرائيلي، حيث يسمح لنا بالتوجه إلى مناطق ضواحي القدس، بعد إخلاء الجيش الإسرائيلي للمنطقة)، وهذا يؤدي إلى التخلص من المواد المخدرة أثناء انتظارنا للتنسيق، كما أنه عندما يتم ضبط تجار المخدرات تتدخل قوات من جيش الإحتلال ليتم تسليمهم" (مقابلة مع شحادة عامر، بتاريخ 2018\11\11).

وأضاف الناطق الإعلامي باسم الشرطة قائلاً: "من أهم الصعوبات التي تواجه جهاز الشرطة في العمل بمنطقة ضواحي القدس، تأخر التنسيق الأمني، بالإضافة إلى نقص الكادر والإمكانيات، بحيث يجعل عملية التحرك تجاه مناطق الضواحي بطيئاً جداً، وهذا يؤدي إلى هرب التاجر، أو التخلص من المواد المخدرة التي بحوزته" (مقابلة مع لؤي ارزقات، بتاريخ 2018\12\16).

كما قال ضابط في مكافحة المخدرات: "أكثر الصعوبات التي تواجهنا العمل في مخيم شعفاط؛ لأنها تعرض حياتنا للخطر، وأحياناً هرب التجار بالتنسيق مع الشرطة الإسرائيلية" (مقابلة مع محمد بلة، بتاريخ 2019\7\9).

وقال عضو اللجنة الوطنية العليا لمكافحة المخدرات: "أن أهم الصعوبات التي نواجهها اثناء عملنا هي طبيعة البرنامج الذي نعمل به (تخفيف المخاطر)، والذي نعمل به مع الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بالحقن، كيف يحمي نفسه من الإصابة بمرض نقص المناعة (الايدز)، وكيف لا يأخذ جرعة زائدة" (مقابلة مع عصام جويحان، بتاريخ 2018\12\6).

وأضاف نائب محافظة القدس قائلاً: "أولاً عدم السيطرة الأمنية الكاملة على منطقة الضواحي، ثانياً هو برنامج إحتلالي يستهدف الشعب الفلسطيني، فهي حرب من الإحتلال تجاه المواطنين خاصة المرتكزة بالقرب من الحواجز، ثالثاً إن السكان في ضواحي القدس هم أبناء محافظات الوطن كافة الذين يأتون إلى المنطقة لأسباب وظروف مختلفة، رابعاً تقطع أوصال المحافظة يزيد الأمور صعوبة وتعقيد" (مقابلة مع عبدالله صيام، بتاريخ 2019\7\24).

وقال أمين سر حركة فتح في أبو ديس قائلاً: "أهم الصعوبات التي تواجهنا طبيعة المنطقة المفتوحة، والفرغ الأمني، وعدم الرقابة، بالتالي يصعب السيطرة على تجارة المخدرات وترويجها" (مقابلة مع محمد ربيع، بتاريخ 2018\7\9).

أمّا بالنسبة للمؤسسات غير الحكومية فقد جاءت أهم الصعوبات هي التي ذكرها الأخصائي الاجتماعي في جمعية الصديق الطيب قائلاً: "يتم تهديدنا بالشرطة الاسرائيلية من قبل النزلاء بحكم أن المركز بالأراضي الفلسطينية، والاعتداء على طاقم العمل من قبل النزلاء احياناً وقت الانتكاسة" (مقابلة مع فايز ابو غياضة، بتاريخ 2018\11\21).

وأضاف نائب مدير جمعية الصديق الطيب قائلاً: "مسألة الهوية الزرقاء كمؤسسة تعمل في منطقة العيزرية، وتوجد على أراضي السلطة الفلسطينية، مما يترتب عليه عدم اعتراف السلطات الإسرائيلية بها مما يعيق ايواء الشباب المقدسي حملة الهوية الزرقاء، وأيضاً رفض الأهالي لوجود مركز لعلاج المدمنين بمكان سكنهم وعدم تعاونهم" (مقابلة مع عوني الطوباسي، بتاريخ 21\11\2018).

وقال المدير العام لجمعية نور الهدى: "من الصعوبات التي نواجهها هو موقع المركز في مخيم شعفاط الذي يعد بؤرة لتجارة وترويج المخدرات، وأيضاً قرب المركز من الحاجز العسكري" (مقابلة مع احمد حجازي، بتاريخ 4\12\2018).

كما أضاف مدير البرامج والمشاريع في المركز النسوي قائلاً: "نحن كمنطقة تقع في شرق القدس، من أهم الصعوبات التي تواجهنا هي الشعور بالخجل من قبل النساء، بشكل خاص من "وصمة العار" التي قد تلحق الأسرة نظراً لوجود متعاطي، أو مدمن أو تاجر والتي تمنعها من اللجوء لطلب المساعدة، وتعرض النساء للتهديد من قبل الأقارب" (مقابلة مع محمد محاريق، بتاريخ 3\12\2018).

وأضاف المدير التنفيذي لخدمات مخيم شعفاط قائلاً: "الصعوبة تكمن في طبيعة المكان، حيث يعتبر مخيم شعفاط ملاذاً سهلاً للتجار والمروجين" (مقابلة مع مهند مسالمة، بتاريخ 7\2\2019).

وقال مدير ملف العلاقات العامة لخدمات مخيم قلنديا قائلاً: "سياسة الاحتلال تشكل الصعوبة الرئيسية التي تواجهنا، حيث تُمكن هرب التاجر والمروج إلى الحاجز العسكري؛ بالتالي يصعب ضبطهم ومحاسبتهم أو تسليمهم للجهات المعنية" (مقابلة مع راضي يعقوب، بتاريخ 10\2\2019).

وعليه يمكن تلخيص أهم الصعوبات التي تواجهها المؤسسات العامة في مواجهة الإدمان والإتجار والإنتاج بما يأتي:

أولاً: الصعوبات التي تواجه الشرطة الفلسطينية

1. كون مناطق ضواحي القدس خاضعة للتقسيم (ج) مما يجعلها تحت السيطرة الأمنية الاسرائيلية، والحاجة المستمرة للتنسيق الأمني بشكل دائم.
2. نقص الكادر والإمكانيات، بحيث يجعل عملية التحرك تجاه مناطق الضواحي بطيئاً جداً، وهذا يؤدي إلى هرب التاجر، أو التخلص من المواد المخدرة التي بحوزته.
3. القرب من الحواجز الإسرائيلية وبالتالي التنسيق معها، وهذا يؤدي إلى هرب التاجر.
4. طبيعة المنطقة المفتوحة حيث إن المنطقة مقسمة بواسطة الحواجز من قبل الاحتلال، وهذا يؤدي إلى الفراغ الأمني وعدم الرقابة، وبالتالي يصعب السيطرة على تجارة وترويج المخدرات.

ثانياً: الصعوبات التي تواجه المؤسسات غير الحكومية

1. التهديد من قبل النزلاء باستدعاء الشرطة الإسرائيلية، بحكم أن المركز بالأراضي الفلسطينية، والاعتداء على طاقم العمل من قبل النزلاء أحياناً وقت الانتكاسة.
2. رفض الأهالي لوجود مركز لعلاج المدمنين بمكان سكنهم وعدم تعاونهم.
3. الشعور بالخجل من قبل النساء، بشكل خاص من "وصمة العار" التي قد تلحق الأسرة نظراً لوجود متعاطي أو مدمن أو تاجر؛ والتي تمنعها من اللجوء لطلب المساعدة وتعرض النساء للتهديد من قبل الأقارب.
4. سياسة الاحتلال تشكل الصعوبة الرئيسية التي تواجهها؛ حيث تمكن هرب التاجر، والمروج إلى الحاجز العسكري وبالتالي، يصعب ضبطهم ومحاسبتهم، أو تسليمهم للجهات المعنية.

أما فيما يتعلق بالصعوبات التي تواجهها الصحافة وخاصة صحيفتي الحياة الجديدة وصحيفة القدس تجاه الاستخدام غير المشروع للمخدرات في ضواحي القدس نذكر ما يأتي:

أولاً: أكد صحفي في صحيفة القدس قائلاً: "هناك قضايا يتم اتهام أصحاب النفوذ بالمجتمع، وبالتالي يتم التعنيم على هذه القضايا، وفي هذه الحالة فإن الإعلام لا يؤدي دوره بالشكل المفترض" (مقابلة مع مجاهد بن مفلح، بتاريخ 25\11\2018).

ثانياً: أكد على ذلك المدير المالي والإداري في صحيفة القدس قائلاً: "من الصعوبات التي تواجهها: العوامل الاجتماعية؛ حيث لا يتم نشر أسماء التجار، أو المروجين لإبرموز؛ خوفاً من ردة فعل الناس حول هذه الموضوع" (مقابلة مع هاني العباسي، بتاريخ 25\11\2018).

ثالثاً: أضاف نائب رئيس التحرير في صحيفة الحياة قائلاً: "من الصعوبات التي نواجهها قلة عدد المراسلين الصحفيين، وهذه أمر سلبي يؤدي إلى غياب تغطية ما بعد الخبر؛ لأن التطرق الى هذه القضايا دون إمام صحفي ببعض الأمور القانونية قد يؤدي إلى مشاكل، وحتى رفع قضايا على الصحيفة" (مقابلة مع بشار برماوي، بتاريخ 19\11\2018).

تبين للباحثة أن هناك أوجه تشابه، واختلاف في الصعوبات التي تم ذكرها، حيث اتفق اعضاء الشرطة أن اكبر الصعوبات التي تواجههم، هي التنسيق الأمني مع الجانب الاسرائيلي للسماح لهم بدخول منطقة ضواحي القدس، وهذا يختلف مع اللجنة الوطنية العليا لمكافحة المخدرات والمركز النسوي، بحيث تشابهت صعوباتهم والتي تمثلت في الخوف من وصمة العار، ورد الفعل الاجتماعي تجاه المدمنين أو عائلاتهم، وايضاً تشابهت أقوال الصحفيين في صحيفة القدس مع المركز النسوي واللجنة الوطنية العليا لمكافحة المخدرات، بحيث جاءت أهم الصعوبات التي تواجههم هي الخوف من رد الفعل الاجتماعي تجاه الأخبار التي تنتشر عن مثل هذه القضايا.

4.4 رد فعل المدمنين أنفسهم

تُعتبر أقوال المدمنين ضمن البُعد الذاتي لوضع المخدرات في ضواحي القدس.

نعكس هنا بعض من المواقف تعرض لها المدمنون الذين تم مقابلتهم، حيث توجهت الباحثة إلى مراكز العلاج في مناطق ضواحي القدس، التي تمثلت في جمعية نور الهدى، وجمعية الصديق الطيب، بهدف مقابلة مدمني المخدرات الذين يقيمون في مناطق ضواحي القدس، تم الاستماع إلى العديد من المواقف التي مرت بهم أثناء تعاطيهم للمخدرات في أزقة الضواحي، والتي تراوحت ما بين تعرضهم للاعتقال والضرب بقوة من الشرطة الاسرائيلية والفلسطينية، بالإضافة الى تفتيشهم، وأخذ المخدرات منهم وإتلافها أمامهم، لذا من الأهمية عرض مجموعة من هذه المواقف التي قلما تتشابه وكثيراً ما تختلف في أحداثها، وهي على النحو الآتي:

موقف المدمن "1"

بدأت بالتعاطي انا وزوجي، كنت استخدم المخدرات داخل المنزل مع زوجي وأصحابه، لم يتم القبض عليه من الشرطة، انا من توجهت إلى مراكز العلاج بنفسني، كانت هناك الكثير من الجهات الإعلامية التي تحاول عمل مقابلة معي ولكنني كنت ارفض وبشدة، انا أحمل الإحتلال والسلطة الفلسطينية مسؤولية وجود المخدرات في ضواحي القدس، اتوقع من الحكومة أن يقدموا مساعدات مثل: بناء المراكز العلاجية؛ لأن أغلب المدمنين ينامون في الوكر.

موقف المدمن "2"

كنت استعمل المخدرات بالشارع، ولكن انا من كنت اتعرض للناس، أحيانا كان ينصب عليّ التاجر بأخذ المال، ولا يعطيني المخدرات، دائماً ما كنت اتعرض للتوقيف، وتسجل إن المادة احتياج

شخصي كنت أوقع ثلاث مرات، والمرة الرابعة محكمة وغرامة، ويرسلوني إلى مركز علاج، أحياناً كانوا يضربوني، احمل المسؤولية للإحتلال، وثم التاجر طارق الذي كنت اشترى منه، اتوقع من الحكومة انشاء مراكز علاج اخرى.

موقف المدمن "3"

ذهبت لشراء الحشيش، قبضت علينا الشرطة انا والتاجر، تمّ وضعي في غرفة منفردة، ثم دخل الشرطي وقال لي: عيب تصرفك وأهلك رح يزعلوا، أخذوا افادتي واخرجوني، لأن التاجر اعترف بأن المادة له، لم يتم عمل أي مقابلة إعلامية عن المخدرات، إن سبب وجود المخدرات هم أشخاص حاقدون يقومون ببيع المخدرات للمارة في الشارع، أتوقع من الحكومة علاجنا.

موقف المدمن "4"

تم القبض عليه، أخذوا مني المخدرات وأنحبتت بالمرّة الأولى، قاموا بضربي ومنعي من الأكل، والمرة الثانية كان موقفاً جيداً حيث قال لي الشرطي: حرام عليك أنت شاب بأول عمرك، تم عمل مقابلة معي عن المخدرات في سنة 2015، ولكن لا أعرف لأي جهة، أو صحافة اذكر اني قلت لهم: يكفي مخدرات، الإحتلال الإسرائيلي هو المسؤول الأول، هو من يستطيع مواجهتها أو نشرها بين الشباب، اتوقع من المؤسسات الحكومية ملاحقة ومعاقبة تجار المخدرات.

موقف المدمن "5"

نعم، اوقفتني الشرطة أربعة أيام على ذمة التحقيق، ولكن قاموا بإخراجي لأن المخدرات التي كانت معي هي للإستعمال الشخصي، وسألوني عن أسباب التعاطي، وإذا كنت مدمناً فقط، أو مدمناً وتاجراً، حولتني على جمعية الهدى للعلاج، إسرائيل هي المسؤول الأول عن وجود المخدرات، كما

أن هذه المرة الأولى التي اعمل بها مقابلة عن المخدرات وأنا سعيد جداً بها، لا اتوقع شيئاً من الحكومة لأنه موضوع المخدرات كبير جداً ولا أحد يستطيع السيطرة عليه.

موقف المدمن "6"

كنت استعمل المخدرات بالشارع، وكان ينظر الناس إلي نظرة غريبة، وأحياناً نظرة الشفقة، تم القبض عليه من الشرطة الفلسطينية والاسرائيلية، في إحدى المرات رأيتي الشرطة، وهربت، كنت تحت تأثير المخدرات (الاكستازي)، وقعت على الأرض هاجمني ثلاثة عناصر من الشرطة دعسوا على صدري، قاموا بكسر أربعة عظام، وبعدها نقلوني إلى مركز الشرطة، لم يتم عمل مقابلة معي؛ لأن الإعلام لا يهتم إلا بالأخبار السياسية، السلطة هي المسؤول الأول؛ لأنها تحتاج إلى التنسيق للدخول إلى مناطق ضواحي القدس، بالإضافة لأنها لا تملك برامج توعية للشباب تظهر مدى خطورة المخدرات، اتوقع من الحكومة أن تقضي على كافة أنواع المخدرات في جميع الوطن.

موقف المدمن "7"

نعم، استعملت المخدرات بالشارع، والناس كانت تنظر إلي نظرة الشفقة، وأحياناً نظرة استحقار وذل، تم توقيفي من قبل الشرطة وتفتيشي كان معي مادة (النايس) قاموا بأخذ المادة وإتلافها، وتم تسجيلها استعمالاً شخصياً، وأطلقوا سراحي. اسرائيل هي السبب في نشر المخدرات، لم يتم عمل مقابلة إعلامية معي؛ لأن الإعلام لا يرى موضوعها موضوعاً مهماً، لكنه أهم قضية بمنطقة ضواحي القدس، إذا صلح الفرد صلح المجتمع، أتوقع من الحكومة وضع خطط لعلاج المدمنين وملاحقة التجار.

موقف المدمن "8"

كنت استعمل المخدرات بالشارع، هناك من يحزن على وضعي، وهناك من يُسمعوني كلاماً جارحاً، مثل: أنت شخص عميل ومشرد، في إحدى المرات أوقفني شرطي إسرائيلي أخذني على مركز الشرطة، قام ببهدلي وأخذ المخدرات مني، قال لي: هالمرّة رح اتركك ما بدّي ادخلك تحقيق بس اوعدني ما ترجع تستعمل المخدرات. قام بتفتيشي أربعة مرات في اليوم نفسه، لم يتم مقابلي من أي جهة إعلام، أو أي مؤسسة أخرى، هذه المرة الأولى التي اتحدث فيها عن قصتي، المخدرات قضية سياسية، الإحتلال هو المسؤول الأول عن انتشارها في ضواحي القدس، لا أتوقع من الحكومة شيئاً؛ لأنهم غير مهتمين بقضيتنا اساساً.

موقف المدمن "9"

كنت استعمل المخدرات بالشارع، والناس كانوا يشتموني بألفاظ جارحة، اوقفتني الشرطة بالملعب، وفتشوني، قاموا بأخذ المخدرات مني، كان تصرفهم سيئاً جداً لأنهم طلبوا مني خلع ملابسي، الإحتلال هو المسؤول عن وجود المخدرات، والإعلام لا يهتم بقضيتنا، أتوقع من الحكومة السماح لكل مدمن ومدمنة بأخذ جرعتهم وتركنا بحالنا لأنه لا أحد يدري ما بنا.

موقف المدمن "10"

كنت استعمل المخدرات بالشارع، ولكن لم يرني أحد حتى عائلتي لم يعرفوا أنني مدمن. إلا عندما تغير شكلي، لم توقني الشرطة بتاتاً، الإعلام لا يهتم بقضيتنا بسبب خوفهم من الحكومة، لأن المسؤول الأول عن وجود المخدرات في ضواحي القدس هو الإحتلال، وكل التجار الذي نتعامل معهم يعملون لصالح الحكومة الإسرائيلية، لا أتوقع من المؤسسات شيئاً ولا أطلب منهم شيئاً.

موقف المدمن "11"

نعم كنت استعمل المخدرات بالشارع، وكانت نظرة الشفقة عليّ من الناس، لم توقفني الشرطة بتاتاً، اخاف منهم كثيراً، لم يتم عمل مقابلة إعلامية معي، احمل المسؤولية لأنفسنا نحن الشباب المتعاطيين، نحن من نوفر المادة لأنفسنا، الموضوع بعيد كل البعد عن الحكومة، اتمنى من المؤسسات الحكومية ملاحقة التجار، ومعاقبتهم؛ لأنهم السبب في زيادة انتشار المخدرات في ضواحي القدس.

يظهر بناء على المواقف المختلفة والحية التي يتعرض لها المدمنون أثناء استعمالهم للمخدرات في الشوارع من وجهة نظرهم، بروز عدة مميزات أهمها: تدميرهم من نظرة الناس السلبية لهم، والألفاظ التي تمس كرامتهم. ينظر المدمنون لأنفسهم ضحايا للتجار، الطريقة التي تتعامل بها الشرطة معهم، فشل المؤسسة الإعلامية في تسليط الضوء على قضيتهم، وحاجتهم لمؤسسة علاجية.

يلاحظ أن المدمنين يدركون أن تعامل الشرطة معهم في غالبيتها غير جيدة، فهم حسب وصفهم يقومون بضربهم، وتفتيشهم، وملاحقتهم باستمرار واحتجازهم في السجن لفترة وجيزة، والبعض يخافون منهم ويكرهونهم، والبعض الآخر حذر كل الحذر من أن تمسك به الشرطة، حيث يقول أحدهم: "لم توقفني الشرطة بتاتاً، أخاف منهم كثيراً" ويقول آخر: "أثناء ملاحقتي دعسوا على صدري وكسروا لي أربع عظام". وقد تتأرجح معاملة الشرطة بطبيعتها من شرطي لآخر، حيث أن هناك من يعامل المدمن باحترام واحياناً الشفقة عليهم، حيث يقول أحدهم: "المرّة الثانية التي امسكوني بها، قال لي الشرطي: حرام عليك انت شاب بأول عمرك".

بالإضافة الى اتجاه المدمنين حول عمل المؤسسات غير الحكومية، والمؤسسات الإعلامية معهم، يذكر المدمنون أن هناك مركزين فقط يتم التعامل معهم وهما: جمعية الصديق الطيب، وجمعية

الهدى، بالإضافة إلى أن المؤسسات الإعلامية لم تبتدِ اهتماماً واضحاً بقضية المدمنين في ضواحي القدس. حيث اجمع أغلب المدمنين أنه لم يتم عمل مقابلة إعلامية معهم حول المخدرات، باستثناء مدمن واحد حيث قال: " نعم تم عمل مقابلة معي في سنة 2015، ولكن لا أذكر إلى أي جهة تنتمي، أذكر أنني قلت لهم يكفي مخدرات"، وعلقت مدمنة بقولها: " كانت هناك جهات إعلامية تريد مقابلتي وكنت أرفض في كل مرة".

أما عن توقعات المدمنين من القطاع الحكومي تمثلت أقوالهم بما يأتي: اعريت جهة قليلة منهم أنها لا تريد منهم شيئاً إلا أن يتركوهم بحالهم، لأنه وحسب قولهم قضية المخدرات أكبر من أن تنتهي، بالإضافة إلى مدمنين آخرين طالبوا باهتمام الحكومة بموضوع المخدرات، وإنشاء المراكز العلاجية، وعمل البرامج والخطط العلاجية، وملاحقة التجار ومعاقبتهم.

كما أن المدمنين قاموا بتحميل الإحتلال الإسرائيلي الذنب في انتشار المخدرات بمناطق ضواحي القدس، والبعض الآخر حمل المسؤولية للسلطة الفلسطينية، وتمثلت حالة واحدة بتحميل المسؤولية لنفسها بقولها: "أحمل المسؤولية لأنفسنا نحن الشباب المدمنين، لأنه نحن من نقوم بالبحث عن المخدرات وشرائها".

تلخيص

جدول رقم (9): المقارنة بين المستويات المختلفة

العنصر/ المستوى	نقاط التشابه بين الاطراف	نقاط الاختلاف بين الاطراف
1	الوعي الاجتماعي تجاه ميزات الظاهرة وانتشارها	اتفقت الأطراف على ان هناك انتشار كبير للمدمني وتجار ومروجي المخدرات في مناطق ضواحي القدس المزدحمة في المخيم أما المروجون والتجار فهذا العمل تابع للشرطة.
2	ما هي النظرة الاجتماعية لكل من المدمن والتجار والمروجين؟	إن بعض المؤسسات ركزت على المدمن على أنه مريض وبحاجة إلى المساعدة أما الشرطة تركز على التجار والمروجين أنهم مجرمون ويستحقون أقصى العقاب.
3	العوامل التي أدت إلى الاستخدام غير المشروع للمخدرات في مناطق ضواحي القدس	تتفق جميع الأطراف على أن سياسة الاحتلال الاسرائيلي هي سبب رئيسي. التتمية الاجتماعية والجمعيات على العوامل الاجتماعية والاقتصادية.

4	<p>إجراءات المؤسسات الحكومية والخاصة والإعلامية في مكافحة المخدرات في مناطق ضواحي القدس</p>	<p>الشرطة تعتمد بدورها على تطبيق القانون وخاصة على ضبط التجار والمروجين.</p>	<p>المؤسسات تركز على العلاج والإرشاد.</p>
5	<p>الصعوبات التي تواجه المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والإعلام اتجاه الاستخدام غير المشروع للمخدرات</p>	<p>خضوع المنطقة جغرافيا لأكثر من جهة من الناحية الإدارية والأمنية. صعوبات مرتبطة بالقوى العاملة وعدم توفير قوى بشرية محددة تعمل في مجال المخدرات.</p>	<p>على سبيل المثال: الصعوبات التي تواجه الإعلام من ناحية عدم القدرة على نشر معلومات مفصلة عن تجار ومروجي المخدرات. قلة الصحفيين الذين يركزون على هذه الظاهرة.</p>

الفصل الخامس

مناقشة، استنتاجات وتوصيات

5.1 المقدمة

يناقش هذا الفصل نتائج الدراسة الكمية التي استهدفت إحصائيات مكافحة المخدرات في شرطة ضواحي القدس، والدراسة الكيفية التي استهدفت القطاعات الأربعة: الحكومية، غير الحكومية، الإعلامية، واللجان الشعبية في ضواحي القدس، بالإضافة لعدد قليل من المدمنين، وذلك بهدف إظهار الوعي، ورد الفعل الاجتماعي تجاه الاستخدام غير المشروع للمخدرات، من وجهة نظر (المدمنين أنفسهم) من جهة، ووجهة نظر القطاعات الأربعة من جهة أخرى. سيتم في الفصل الحالي مناقشة أهم نتائج الدراسة الكيفية والكمية، ومن ثم التوصل للاستنتاجات والتوصيات حيال ظاهرة الاستخدام غير المشروع للمخدرات في مناطق ضواحي القدس.

5.2 مناقشة نتائج الدراسة الكمية

أظهرت بيانات الدراسة الكمية، ارتفاعاً في استخدام المخدرات في الضفة الغربية (ضواحي القدس)، كما ينعكس من احصاءات المضبوطين بواسطة الشرطة. يعزى ذلك للبدء في تطبيق القانون الفلسطيني في مناطق الضواحي، ولبدء في تنفيذ الشرطة لحملات هدفها تنفيذ القانون الفلسطيني في مجال المخدرات. حيث أن الارتفاع في عدد المضبوطين ناتج من أنشطة الشرطة في المنطقة. وهذه النتيجة لا تتفق مع نتيجة دراسة حرب ولحاح (2017أ)، حيث إن طبيعة النظام القانوني لمناطق ضواحي القدس، وضعف الولاية الفلسطينية فيها، حد من قدرة الشرطة الفلسطينية على مكافحة المخدرات في تلك المنطقة.

كما أظهرت البيانات الكمية، أن هناك ارتفاعاً في عدد قضايا الضبط العام، والاشتباه، والقضايا غير المحالة للقضاء خلال السنوات التي تم دراستها (2013-2018)، وتعزى الشرطة التغييرات إلى التحول الذي حصل في عملية فرض القانون: فقبل العام 2013 كان ضعف في القوانين الرادعة وفي عملية تطبيق القانون فالقانون القديم كان معيقاً، والقرارات العسكرية لم تكن رادعة، وكانت عبئاً

على الشرطة؛ لأنها تخلي سبيل التاجر، بالتالي تزرع الثقة بين الشرطة والجمهور وتسبب احراجاً، أما القانون الجديد فيشكل رادعاً بشكل كبير، وفق تصور ممثلي الشرطة الفلسطينية.

وميزت شرطة ضواحي القدس بين الموقوفين حسب التكيف القانوني من حيث، تجارة، زراعة، ترويح، وحياسة وتعاطٍ، وقد أظهرت البيانات الكمية ارتفاعاً في عدد التجار والمزارعين، والمتعاطين خلال السنوات (2013-2018). أما بالنسبة للترويح لم تكن الشرطة تفرق بين التجارة والترويح في القانون القديم، ولكن تم فصل الكلمتين في القانون الجديد حيث أن التاجر هو من يبيع المخدرات بكميات كبيرة، أو ما يسمى (بالجملة)، أما المروج فهو من يبيع المخدرات بالتجزئة، أو يتم توزيعها على المدمنين. ويمكن تفسير هذا الارتفاع إلى استخدام طرق ووسائل شرطية جديدة منها تكثيف عمليات وأنشطة المراقبة والمتابعة. وبالرغم من هذا الارتفاع إلا أن مجموعة من العراقيين كانت تقف أمام الشرطة الفلسطينية مثل عدد أفراد الشرطة القليل الذين يعملون في ضواحي القدس، ونتيجة لتحديد الإحتلال لعدد أفراد الشرطة الذين يعملون في هذه المناطق، والحاجة الدائمة للتنسيق الأمني مع الإحتلال للقدرة على الدخول إلى مناطق ضواحي القدس، وهذه العراقيين أدت وتؤدي إلى هرب التجار، أو المروجين إلى الحواجز العسكرية لحمايتهم من قبل شرطة الإحتلال، وهذا ما يتفق مع دراسة إسرائيليتز وعيفي (Isralowitz&Afifi, 2016)، أن هناك بيئة خصبة للإتجار بالمخدرات عبر الحدود المتأثرة بمرجعيات إدارية وأمنية متداخلة ومعقدة من ناحية المكافحة.

كما أظهرت البيانات الكمية أن هناك العديد من أنواع المخدرات التي كانت منتشرة في هذه السنوات، تمثلت بالدرجة الأولى بمادة الحشيش، تلاها في ذلك القنب الهندي (الهايبدو)، وجاءت في الدرجة الثالثة الحبوب المخدرة (الاكستازي).

تعكس هذه المعطيات أمرين: الأول: رغبة الشباب في استخدام هذه المواد دون غيرها، بالإضافة إلى سهولة الحصول عليها، وتهريبها من القدس المحتلة إلى مناطق ضواحي القدس. والثاني: أنشطة الشرطة التي أظهرت ماهية أنواع المخدرات الأكثر استخداماً التي كانت بحوزة المضبوطيين. كما أظهرت البيانات أن هناك مواد كانت أقل انتشاراً من غيرها، تمثلت بالدرجة الأولى بالكوكائين، أما الدرجة الثانية تمثلت بالهروين، وتلاها في ذلك بذور الماريجوانا.

يمكن تفسير هذه النتيجة بالإعتماد على أجوبة المدمنين الذين تم مقابلتهم، إن ارتفاع سعر هذه المواد يحول دون شرائها، ويقلل من الطلب عليها، بالإضافة إلى أنه أحياناً يقوم التجار بالتحكم بسوق المخدرات، حيث يتم عرض المواد التي يرغبون فيها دون غيرها، وأيضاً صعوبة تهريبها. وبالتالي تعكس احصائيات الشرطة أنواع المخدرات الأكثر استخداماً، والأقل استخداماً بين المضبوطين. إضافة إلى ذلك، من الأهمية تفسير توافر هذه الأنواع حسب سياسة شرطة الإحتلال ورغبتها في تسهيل تهريب بعض أنواع المخدرات عن غيرها من الأنواع. وهذه النتائج تتفق مع العديد من الدراسات التي ركزت على المخدرات ومكافحتها عبر الحدود، مثل: دراسة سركرشنان (srikrishnan, 2018)، أما دراسة وودي (Woody, 2017) ودراسة بروير (Bruwer, 2017) والتي جميعها أظهرت أن عمليات تهريب المخدرات عبر الحدود، وتحديد ماهية أنواع المخدرات المنتشرة في مناطق الحدود، مرتبطة بإجراءات تطبيق القانون، وبعراقيل التنسيق بين ممثلي سلطات الشرطة على جانبي الحدود.

أظهرت نتائج البيانات الكمية، أن فئة الشباب هي الأكثر ضبطاً لدى الشرطة في كافة السنوات 2013-2018، وقد ارتفع عدد الشباب غير المتزوجين، تلاها في الدرجة الثانية الشباب المتزوجون. ويمكن تفسير ذلك من ناحيتين: الأولى اقتران الشباب بأصدقاء السوء، وغياب الرقابة الأسرية، بالإضافة إلى استخدام الانترنت وهو ما يفتح مجال امام الشباب للتواصل مع جهات قد تروج المخدرات، وهذا ما يتفق مع نتائج دراسة جابر (2018)، حيث إن السبب الرئيسي لانتشار المخدرات بين الشباب تمثلت برفاق السوء، ودور الإنترنت، ودور الأسرة، وأيضاً تتفق النتائج مع دراسة مونتج (Montage, 2011)، حيث ذكر أن التطور الهائل في وسائل الإعلام يسهل عملية التلاعب، وتشجيع الشباب على تعاطي المخدرات من خلال التواصل الأسهل مع التجار والمروجين. وهذه التفسيرات التي نقدمها هنا مرتبطة بالتفسيرات التي قدمتها نظريات علم الجريمة التقليدية، مثل: نظرية الضبط الاجتماعي التي ركزت على مضاعفات، ونتائج الضعف في الرقابة والضبط الاجتماعي، وعلى الدور الذي يلعبه أصدقاء السوء في انتشار الانحراف والجريمة.

اما الناحية الثانية: هي فئة الشباب المتزوجين، وتقع مسؤوليات كبيرة على عاتقهم والتي تشكل الكثير من الضغوط النفسية، والمشاكل الأسرية، بحيث تدفع الشاب المتزوج للهرب من الواقع باستخدامه للمخدرات.

كما بينت نتائج الدراسة الكمية أن أعلى فئة لتعاطي المخدرات تمثلت بهؤلاء الذين لديهم مستوى تعليمي متدنٍ (أي بمرحلة الابتدائي، وتلاها الإعدادي، ثم الثانوي). انخفض عدد المضبوطين لدى طلاب البكالوريوس والدراسات العليا. ومن الممكن تفسير هذه النتائج خلال طرح التفسير أن لدى أفراد فئة المتعلمين وعياً بخطر تعاطي المخدرات، والمخاطر الناتجة عنها. وما يؤكد هذا التفسير هي نتائج دراسة شاين وزنج (2007). والتي توصلت للنتيجة أن معظم الذين يتاجرون بالمخدرات لديهم مستوى علمي متدنٍ، كما أنهم لا يملكون من المهارات ما يمكنهم من العمل في مجال آخر أو مهنة معينة. كما أن نظريات علم الجريمة التقليدية والتي تم ذكرها في الإطار النظري مساهمة في توفير تفسيرات مقنعة مثل نظرية القهر الاجتماعي، نظرية التفكك الاجتماعي ونظرية الاختلاط التفاضلي. فانتشار المخدرات مرتبط بالطبقات الفقيرة، وبالمناطق التي يسودها ضعف في تبني القواعد، والضوابط الاجتماعية، وعادة ما يسكن هذه المناطق ذوو سنوات التعليم المنخفضة وذوو الدخل المتدنٍ.

أظهرت نتائج الدراسة الكمية، أن العامل هو الأكثر عرضة لتعاطي المخدرات في ضواحي القدس، وجاء بالدرجة الثانية العاطلون عن العمل، تلاها فئة التجار. وما يؤكد هذه النتيجة هو أقوال المدمنين الذين تم مقابلتهم، حيث بدأ أغلبهم باستخدام المخدرات أثناء عملهم في منطقة يافا (تل ابيب)، والتي تعد أيضاً بيئة خصبة لمدمني المخدرات، بالإضافة إلى أن الفقر والبطالة، والظروف الاقتصادية الصعبة، وسهولة التنقل بين المدن، كلها عوامل تدفع إلى تجربة المخدرات للمرة الأولى، أو شرائها والبحث عنها في حالة الإدمان عليها. وهذا ما يتفق مع دراسة إنوانايا (Nwannennaya) (2017)، إن الاقتصاد الفاشل، وانعدام الأمن، وفشل الحكومة في توفير الضروريات الأساسية للحياة، كل هذا أدى إلى تيسير الطريق للتجار بالمخدرات وارتباط المخدرات بالفئات العاملة والفقيرة. أيضاً دراسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الداخلية (2007)، توصلت النتيجة أن هناك علاقة سببية بين انخفاض مستويات الدخل؛ وارتفاع معدلات البطالة والفقر، والانتقيد لتعاطي المخدرات.

5.3 مناقشة نتائج الدراسة الكيفية

أما الدراسة الكيفية فقد توصلت لوجود أربعة قطاعات: حكومية، غير الحكومية، إعلامية، ولجان شعبية. تلعب هذه الأطراف دوراً في تكوين رد فعل اجتماعي حول تجارة، ترويج وتعاطي المخدرات في مناطق ضواحي القدس. هذه الأطراف تتفاوت فيما بينها من ناحية الاختصاص والمصالح والصلاحيات. ومن الجدير ذكره هنا أن الدراسة الكيفية ركزت على ميزات رد فعل هذه الأطراف لمستويات وعناصر مختلفة مرتبطة بالوضع (تعاطي، تجارة، ترويج وزراعة)، وهذه ردود الفعل قد تحكمها اعتبارات، ومصالح مختلفة منها مهنية، إدارية، سياسية، مسؤولية اجتماعية، ثقافية، اقتصادية أو اعتبارات أخرى. نظهر هنا الاختلاف والاتفاق بين وجهات نظر الأطراف المختلفة المرتبطة بمستويات المجال الذي نبحثه، وثم نحاول تفسير هذه الاختلافات إن وجدت استناداً لهذه الاعتبارات.

(أ) الطرف الحكومي: اتجه تعريف القطاع الحكومي لهوية المدمن، فمنها من اعتبرته منحرفاً ويمثل سلوكاً غير مرغوب فيه من جهة، ومنها من اعتبرته شخصاً مريضاً يحتاج إلى العلاج، وإعادة التأهيل من جهة أخرى، بالإضافة لأنه ضحية ظروف اجتماعية، واقتصادية، وسياسية صعبة، والتي تدفعه بدورها إلى ممارسة سلوك التعاطي. وهذا ما يتفق مع وجهات النظر الذي عكسها ممثلو الشرطة، فقد نظروا للمدمن أو المتعاطي كشخص مريض بحاجة إلى العلاج والدعم المادي والمعنوي.

وقد اتفق ممثلو هذا القطاع على تحديد الأسباب التي تؤدي لتعاطي المخدرات في هذه المنطقة، منها العوامل النفسية، ومنها الاجتماعية كالمشاكل الأسرية والطلاق، ومنها الاقتصادية كالقفر والبطالة، ومنها سياسية بسبب الطبيعة الجغرافية لمناطق ضواحي القدس، ومنها مناطق حدودية يسهل اختراقها، وكثرة الجرائم فيها بسبب غياب الرقابة، والقانون وعدم وجود جهة مسؤولة بشكل مباشر عن الحد من ظاهرة تجارة وترويج المخدرات. حيث جاءت أغلب ردود الفعل اتجاه العوامل المسببة لتجارة وترويج المخدرات، إلى تحميل الإحتلال الاسرائيلي المسؤولية حول تقشي هذه الظاهرة في مناطق ضواحي القدس. وهذا ما يتفق مع دراسة وودي (Woody, 2017)، إن التجارة في مناطق الحدود مرتبطة بالصراعات السياسية والمصالح المختلفة القائمة بين الدول. وهذه النتيجة تتفق أيضاً مع نظرية الصراع، حيث يتجه العامل السياسي نحو فكرة، أن هناك أفراداً يملكون القوة

ولديهم القدرة على اتخاذ القرارات الهامة حسب مصالحهم، وعادة ما يكون هناك تنافس بين صناع القرار المهيمنين على السلطة؛ وبين أفراد المجتمع الذين ليس لهم سلطة حقيقية في النظام السياسي (بوجلال، 2015). وهذا يمكن ما يحدث حيث أن الإحتلال كسلطة مهيمنة من مصلحتها تسهيل الإتجار، وترويج المخدرات عبر الحدود في ضواحي القدس؛ بهدف اضعاف الطرف الثاني قيمياً وسياسياً. وعادة العلاقة بين الاحتلال والمحتل تربطها المصالح: فالاحتلال يهدف إلى إفساد المحتل من خلال تسهيل عمليات التهريب والترويج وتعاطي المخدرات، وهذا التفكير مرتبط باعتبارات سياسية (حسنين، 1993).

أما أهم الإجراءات التي يقوم بها القطاع الحكومي بمؤسساته المختلفة اتجاه تعاطي المخدرات بالتحديد وتشمل: عقد اللقاءات التي ضمت بعض المؤسسات الحكومية (الشرطة ووزارة التنمية الاجتماعية) وغير الحكومية (الجمعيات مثل الصديق الطيب، جمعية الهدى) لمناقشة موضوع الحد والوقاية من تجارة، وترويج وتعاطي المخدرات في مناطق ضواحي القدس. تشمل هذه اللقاءات بالذات المحاضرات والندوات التي نفذتها شرطة الضواحي في النوادي والمدارس. كما لعبت محافظة القدس دوراً فاعلاً من ناحية الإيعاز للأجهزة الأمنية؛ لمحاربة سوء استخدام المخدرات وأيضاً من خلال تنفيذ برنامج ارشادي نفذته الجهات الشريكة مع المحافظة مثل: وزارة الأوقاف، والتربية والتعليم والشؤون الاجتماعية، وبعض الجمعيات. إن مجموعة الاجراءات سابقة الذكر والمنسوبة إلى القطاع الحكومي وغير الحكومي ساهم في توعية الجمهور، ولكن لا تعمل طبعاً على الحد من انتشار ظاهرة المخدرات بالفعل، بدليل استمرار عملية تجارة وترويج وتعاطي المخدرات في ضواحي القدس. وهذه النتائج تتفق مع نتائج دراسة كيطان (2010)، أن المشاركة في المؤتمرات، أو الندوات هي بحد ذاتها مشاركة أو مساهمة في مواجهة جزء من ظاهرة انتشار المخدرات.

بذلك فقد عبر القطاع الحكومي عن سوء استخدام المخدرات في ضواحي القدس، من خلال البعدين الذاتي، والموضوعي في وصفه وتفسيره لوضع تعاطي وتجارة وانتاج المخدرات في ضواحي القدس، كسلوك منحرف يخالف الأنظمة والقوانين والمعايير الاجتماعية. إضافة إلى ذلك، فأغلبية الأطراف تدرك أن هذا الوضع يُعتبر تهديداً للأمن الفلسطيني كونه يُنفذ في منطقة أمنية وسياسية هامة من حيث دور الإحتلال في دعم، ومساهمة تجارة وترويج المخدرات. بالتالي فإن هذه النظرة المؤسساتية تعتبر بحسب بيكر (Becker, 1963) رد فعل تجاه السلوك، وهذا رد الفعل هو ما يحدد ميزات

الظاهرة وكيفية تعامل المؤسسات معها. حيث إن هذه الاجراءات التي قامت بها الأطراف الحكومية والشرطة بالذات، هي رد فعل من حيث وصفهم تجارة وترويج وتعاطي المخدرات على أنه وضع يهدد الأمن القومي، إضافة إلى اعتباره انحراف ومن خلال توجيه اللوم على الإحتلال أولاً، وعلى تجار ومروجي المخدرات ثانياً.

إضافة إلى ذلك فإن تحرك مجموعة المؤسسات الحكومية وبعض المؤسسات غير الحكومية، يعبر عن رفضها لتعاطي وتجارة ونتاج المخدرات، وهذا التحرك المؤسسي يعكس ما قاله ليمرت (Lemert, 1967)، والذي يرى أن الطريقة التي يتعامل بها المجتمع مع الفرد المنحرف هي التي تؤدي إلى وجوده واستمراره في ذلك السلوك المنحرف، وما ذلك الإنحراف إلا نتيجة تفاعلية بين فعل الفرد المنحرف، وردود الأفعال من المجتمع تجاهه. حيث يرى ليمرت أن السلوك المنحرف لا يعود أساساً إلى جوهر السلوك، وإنما مرجعه إلى ردود الفعل المجتمعية الناتجة عن هذا السلوك، وقدم تحليلاً اجتماعياً لرد الفعل الاجتماعي من خلال عنصرين، الأول: أعضاء المجتمع ودورهم في لصق صفة (الوصم) بالفرد المنحرف، أما الثاني: فيتمثل في المنحرف وسلوكه الإجرامي الذي يلعب دوراً مهماً في إصاق هذه الصفة به.

ما يعبر عنه العالم "ليمرت" هو هام من حيث أن رد الفعل المؤسسي خاصة، والاجتماعي عامة هي التي تحدد مميزات وضع المخدرات في منطقة ضواحي القدس. فكيفية وصفهم لتعاطي المخدرات، أو تاجر المخدرات تابع من البعد الذاتي لرد الفعل الاجتماعي. كذلك فالبعد الموضوعي (مثل الإحصاءات الشرطية) هي أيضاً تعكس رد فعل الشرطة تجاه تعاطي وتجار ومروجي المخدرات. فكلما نشطت الشرطة ونفذت حملات أكثر ضبطت عدداً أكبر من الأشخاص، وبالتالي فإن أنشطة الشرطة هي التي تحدد ميزات الإحصائيات الرسمية في مجال المخدرات بالدرجة الأولى.

(ب) الطرف غير الحكومي: في حين اتجه تعريف القطاع غير الحكومي لهوية مدمني وتعاطي المخدرات باعتبارهم ضحايا ظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية. وهذا أيضاً ما يتفق مع دراسة سركرشنان (Srikrishnan, 2018)، من أن الظروف الاجتماعية التي يعيشها المراهقون؛ أدت إلى وقوعهم في فخ تهريب المخدرات مقابل أجر مادي. أي يتم النظر للمدمنين ضحايا التجار والمهربين. بالإضافة إلى أن الظروف السياسية تلعب دوراً كبيراً في نشر المخدرات في ضواحي القدس والتي تحول دون تفكير الشباب الفلسطيني في قضيتهم، وهذا ما يتفق مع دراسة حسنين

(1993)، إن الاسرائيليين يتعاملون مع هذه القضية فيما يخص الفلسطينيين من الناحية السياسية بهدف تشويه قيمهم وأخلاقهم، على حساب صيانة القيم اليهودية والمصالح السياسية للاحتلال.

أما الاجراءات الفعلية التي يقوم بها القطاع غير الحكومي تجاه مدمني ومتعاطي المخدرات فقد كانت قليلة نسبياً، ومقتصرة على مؤسسات معدودة، ومن هذه المؤسسات جمعية نور الهدى لعلاج وتأهيل مدمني المخدرات والكحول، وجمعية الصديق الطيب. في حين أن اللجان الشعبية لعبت دوراً محدوداً جداً. وحتى في حالة فحص هوية المدمنين الذين يتعالجون في هذه المؤسسات، نجد أن أغليبتهم بل معظمهم من سكان مناطق فلسطين المحتلة لعام 1948. مما يعكس وضعاً غريباً، فالمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والإعلامية تطالب بفتح مؤسسات علاجية للمدمنين من مناطق الضواحي والضفة الغربية، ولكن فعلياً هذا لا يحصل حيث لا يتم علاج المدمنين من هذه المناطق، لأن المدمنين من هذه المناطق لا يستطيعون الدفع لتمويل علاجهم، فهل الاعتبارات المالية هي التي تُحدد علاج المدمنين؟

أما تعريف القطاع الإعلامي لهوية متعاطي وتجار، ومروجي المخدرات، فقد ركزت على أن المدمن هو شخص مريض يحتاج إلى مساعدة، ولكن يتم ملاحقة التجار والمروجين لفضحهم. أغلبية التغطية الإعلامية مكونة من أخبار قصيرة تعكس حملات الشرطة. هنالك قليل من المقالات الإخبارية يتم من خلالها مقابلة المدمنين وممثلي المؤسسات. تتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة جودة (2016)، أن هناك شروط للتغطية الصحفية التي تتعلق بالجريمة منها: التعامل مع اخبار الجرائم والحوادث بصورة عادية، وعدم استخدام وسائل إثارة وجذب للقراء.

وقد تركز الدور الإعلامي على وصف ظاهرة المخدرات في ضواحي القدس، والاجراءات التي تتخذ في التعامل مع هذه الظاهرة، والتي تقتصر فقط على تناول موضوع المخدرات بعناوين رئيسية كما اخبرتهم بها الجهات المختصة (خاصة الشرطة)، دون ذكر العوامل التي تدفع باتجاه تجارة وترويج وتعاطي المخدرات، وهذا ما يشكل البعد الذاتي في وصف وتفسير ظاهرة المخدرات في ضواحي القدس من قبل الإعلام. ومن الواضح أن الإعلام المحلي لعب دورين: الأول تغذية الجمهور بمعلومات حول حملات الشرطة، والثاني عرض حالات لمدمنين وعرض لأراء ممثلي جمهور وتذمرهم تجاه تعاطي وتجارة المخدرات في هذه المناطق. وهذه الأدوار يؤكدتها حسنين (1993)، عن

(Young & Cohen, 1981)

في حين اتجه تعريف اللجان الشعبية لهوية المدمن على أنه شخص مريض يحتاج إلى العلاج والمساعدة، وأن التجار والمروجين اشخاص مجرمون يجب اعدامهم، وهذا ما يشكل البعد الذاتي، من خلال توجيه اللوم على المدمنين، والمتعاطين؛ لأنهم هم من يبحثون عن المخدرات بقصد استخدامها، وهذا الاتجاه والتصوير جديد لم يتم ذكره من قبل الأطراف الأخرى. فجميع الأطراف يحددون المدمن بأنه مريض وضحية، في حين أن اللجان الشعبية تنتظر للمتعاطي والمدمن على أنه عنصر هام في دائرة التعاطي والتجارة. ومن الضرورة التنويه أن اللجان الشعبية دوراً محدوداً في تنفيذ برامج وقائية، مع إدارة مكافحة المخدرات وبهدف توعية الناس عامة، والشباب خاصة من خطر تعاطيها، والإتجار بها في الأحياء المختلفة.

5.4 لوم النظام أو/ ولوم الفرد

يمكننا القول بأن نتائج الدراسة الكيفية ركزت على الجانبين المرتبطين بلوم الفرد، ولوم النظام. إن هذه النتائج تتفق مع الاتجاه الذي طوره إيتزين (Etizen, 2000) حيث يعتبر هذا الاتجاه الأفراد هم المشكلة في بعض الأحيان، فالمجتمع ينشأ من تفاعل الأفراد والنظام، إذ قد يكون الأفراد عدوانيين تجاه النظام، والنظام بدوره لا يضع حداً لمشكلتهم. وهو ما يتوافق بذلك مع القطاعات الأخرى من خلال تعريفهم لهوية المدمنين والتجار والمروجين، وعدم نجاعة الإجراءات التي تقوم بها المؤسسات المختلفة؛ من خلال رد فعلها الاجتماعي حيال هذا الموضوع، وردود فعل المدمنين على النظام، والذي يمثل جزءاً هاماً من الحقيقة لفهم قضية المخدرات كظاهرة اجتماعية. فالسكان في ضواحي القدس يضعون مسؤولية أوضاعهم الصعبة على السلطات، والمؤسسات المحلية منها التابعة للسلطة الفلسطينية ومنها للاحتلال بضمنها بلدية القدس. وهذه النتيجة يؤكدها حرب ولطوح (2017) في دراستهما حيث وجدا في استطلاعهما أن السكان أظهروا ثقة ضعيفة بالخدمات التي تقدمها الأطراف المختلفة.

في حين اتجهت القطاعات الأربعة إلى لوم الفرد والمتمثل بالتاجر والمروج، كونهما هم من يسعيان إلى البحث عن المخدرات، والإتجار بها، والنظر للمدمن كضحية في أحيان كثيرة وكعنصر هام في أحيان أخرى والذي هو أيضاً يفتش عن التاجر والمروج. علماً بأن المدمنين، الذين تم مقابلتهم، ركزوا على لوم النظام، والمتمثل بتحميل المؤسسات مسؤولية تقصيرهم وعجزهم عن ملاحقة تجار ومروجي المخدرات.

وقد جاء تركيز هذه القطاعات وخاصة الحكومية منها على لوم الفرد انسجاماً مع ما ركز عليه إيتزن (Etizen, 2000)، في أن هناك الكثير من الناس يلومون الأفراد باعتبارهم خارجين عن المعايير والقواعد في المجتمع، وأنهم يشكلون مصدراً للمتعاب، وللتهديد الأخلاقي والقومي، وينظرون إلى أن ثقافتهم متدنية مقارنة مع ثقافة المجموعة السائدة والمسيطرة، بدلاً من توجيه اللوم على المؤسسات العاملة في المجال الاجتماعي والتربوي. يدل هذا الاتجاه على أن المؤسسات التي تمثل النظام تعمل على التخلي عن مسؤوليتها الكاملة والمطلوبة اتجاه الفرد "المدمن"، وهو ما يتوافق بدرجة كبيرة مع نتائج إلقاء اللوم على الأفراد من وجهه نظر إيتزن، والتي تعفي وتحرر الحكومة من مسؤوليتها مما يعزز السيطرة عليهم بسهولة، ويبعد الناس عن لوم النظام، ويكرس المفهوم النمطي بعدم ملاءمة قدرات الفرد مع النظام القائم وبالتالي إيصال الأفراد لقرار التسليم بالأمر الواقع.

بناء على ما سبق نستنتج بأن اللوم موجه للفرد والنظام على حد سواء، بالتالي من الضروري إحداث حالة التوازن ما بين البعدين الذاتي، والموضوعي لوضع المخدرات في ضواحي القدس، وهذا هو رد الفعل الاجتماعي المتوازن والمتوقع تجاهه، بالتالي ونتيجة لتوفر رد الفعل المتوازن للأطراف الفاعلة من المتوقع تغيير سياستها ونهجها، وهذا لم يحصل وفقاً لنتائج الدراسة الكيفية. لوم النظام هو هام في هذا الشأن لإحداث تغييرات لدى المدمنين وعلى مستوى وضع الإتجار والترويج، وذلك اتفاقاً مع ما قاله إيتزن: "بما أن هذه المؤسسات من صنع البشر، فينبغي أن نعمل على تغييرها، إذ لم تكن تخدم الناس، وهذا نهج ديمقراطي لبناء وتشكيل المجتمع من جديد، وفق الاحتياجات البشرية المتزايدة والمستجدة. يفترض إيتزن (Etizen, 2000)، أن يتم العمل على وضع سياسات وخطط من شأنها العمل على حل المشاكل التي تواجه المجتمع في مناطق ضواحي القدس بصورة جذرية وواقعية من قبل المؤسسات الفلسطينية، وخاصة لأهمية هذه المناطق السياسية. ولكن حقيقة يعتبر هذا مطلباً مستحيلاً في ظل تواجد الاحتلال، ومحدودية تدخل مؤسسات السلطة الفلسطينية في ضواحي القدس.

جدير بالذكر أن هناك جزءاً لا يستهان به من سكان مناطق ضواحي القدس هم حملة "الهوية الزرقاء" مما يعني أن جزءاً من الخدمات التي يتلقونها تابعة لمؤسسات الاحتلال وجزءاً تابع لمؤسسات دولة فلسطين، وبالتالي هذه الحالة تعقد عملية تقديم الخدمات ومما يزيد من لوم الأفراد للمؤسسات عامة.

تؤكد هذه المناقشة كيفية ردود الأفعال تجاه تجارها ومروجيها ومتعاطيها في ضواحي القدس، والذي يعكس بالواقع بأنه لم يكن هناك تركيز على إحداث تغييرات جوهرية في أداء المؤسسات، وخاصة المؤسسات الاجتماعية والإعلامية، في حين أن النتائج تُظهر أن الشرطة تحاول بذل جهود في مكافحة التجارة والترويج والزراعة في مناطق ضواحي القدس، بالرغم من العقبات التي تواجهها.

5.5 الشرطة واستراتيجية العرض والطلب

بدأت الشرطة عملها في مناطق ضواحي القدس عام 2015، وكان عددهم 67 ضابطاً وشرطياً (حسب دراسة حرب ولحوح، 2017أ). أدركت الشرطة منذ تواجدها في ضواحي القدس أن من الأهمية استخدام استراتيجية العرض والطلب والتوازن بين شقيها. فكيف ظهر ذلك من خلال النتائج؟

أظهرت البيانات الكمية طريقة عمل الشرطة في استراتيجية الحد من العرض من خلال الجداول التي سبق ذكرها، حيث ارتفعت نسبة المضبوطين بقضايا المخدرات لدى الشرطة بين الأعوام 2013-2018 من 86 إلى 369، كما ارتفعت نسبة ضبط التجار والمروجين والمزارعين، وهذا ما يدل على تطبيق الشرطة لاستراتيجية الحد من العرض، التي تتمثل بمنع وجود المخدرات في السوق، وأيضاً ركزت الشرطة في عملها على متابعة المزارعين حتى لا يتم إنتاج مواد مخدرة جديدة، وهذا يظهر في الجدول رقم (4)، حيث أن هناك الكثير من المواد ظهرت خلال السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى وجود مواد ظهرت لمرة واحدة، وتم السيطرة على انتشارها مرة أخرى مثل: نبات الخشخاش تم ضبط 178 شتلة، وأيضاً بذور الماريجوانا 712.6غم في عام 2014 فقط. بالإضافة إلى زيت ز.ج. انتشر في عام 2016، وبذلت الشرطة جهداً حتى لا يتم عرضه في السوق مرة أخرى. وهذا ما يتفق مع دراسة حرب ولحوح (2017ب)، حيث أن طبيعة مناطق ضواحي القدس التي تتوفر فيها مساحات ومناطق نائية وبعيدة، تُمكن المزارعين من استخدام البيوت البلاستيكية لإنتاج المخدرات؛ وفي نفس الوقت لا يمكن للشرطة الفلسطينية الوصول للمقيمين في تلك المناطق.

كما أظهرت البيانات الكيفية أن الشرطة تعتمد على استراتيجية الحد من العرض، والحد من الطلب. حيث تمثلت استراتيجية الحد من العرض كما جاءت في أقوال الشرطة بإصدار القانون رقم (18) لسنة 2015، الذي اعتبره البعض قانوناً مساعداً في حال طبق بحذافيره، واعتبره البعض الآخر بوصفه قانوناً مساعداً بشكل ضعيف، كما عملت الشرطة على زيادة عدد أفرادها في مناطق

ضواحي القدس وهذا ما يجعلهم يتصدون لتجارتها وترويجها، وزراعتها في المنطقة، ولكن هذا العدد لا يعد كافياً لمحاولة السيطرة على تجارها ومروجيها، ويحول دون حماية العدد الأكبر من العائلات التي تسكن في ضواحي القدس. تتفق نتائج الدراسة مع نتائج دراسة حرب ولحوح (2017)، وهي ضعف ثقة الجمهور بالشرطة؛ بسبب عدم إحداث تغيير جذري، حيث لا تقوم الشرطة بأعمالها لفرض النظام لعدم وجود عدد كافٍ من أفراد الشرطة في المركز. بالإضافة لملاحقة التجار والمروجين للقبض عليهم ومعاقبتهم. كما تتفق نتائج الدراسة مع نتائج دراسة مور وكليمان (Moore & Kleiman, 1989)، وهي تطبيق القانون التعبيري وهو أحد الاستراتيجيات التي تتبعها الشرطة الذي يعتمد على زيادة عدد الموارد البشرية المستخدمة لحل مشكلة المخدرات. بالإضافة إلى نتائج دراسة المعاينة (2011) ضبط المتورطين بقضايا المخدرات بالجرم المشهود، ومنع قيام أي زراعة مشبوهة على الأراضي التي تسيطر عليها.

في حين تمثلت استراتيجية الحد من الطلب كما ذكرها أفراد الشرطة خلال مقابلتهم، أن هناك الكثير من المحاضرات والندوات التي تقوم بها إدارة مكافحة المخدرات؛ لتوعية المجتمع بأضرار وخطر الاستخدام غير المشروع للمخدرات، تتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتائج دراسة مازيرول (Mazerolle, 2005) بوضع برامج توعوية عن الآثار المترتبة عن استخدام المخدرات بقيادة الشرطة، بهدف منع الشباب من تجربة المخدرات،

من أهم برامج التقليل من الطلب، أيضا تشجيع المواطنين للتصدي لتجارها ومروجيها، والإبلاغ عنهم بهدف حماية أنفسهم، وحماية السلم الاجتماعي، وهذا ما يتفق مع نتائج دراسة مور وكليمان (Moore & Kleiman, 1989) من خلال تأكده أن عملية دفاع المجتمع عن نفسه من خلال أفعال المواطنين، كتقديم شكوى ضد العصابات، وقضايا المخدرات هي عملية هامة ضمن إستراتيجية العرض والطلب. بالإضافة إلى متابعة المدمنين في مراكز العلاج حول مدى نجاعة البرامج المقدمة في تأهيلهم، وإعادة دمجهم بالمجتمع، وهذا ما يتفق مع نتيجة دراسة المعاينة (2011)، والتي تؤكد على الإشراف والمتابعة لعمليات علاج المدمنين في المراكز المتخصصة لعلاج الإدمان. أما مشاركة الشرطة في إفتتاح مراكز علاج المدمنين وتطويرها لعلاقة مشاركة مع المؤسسات المحلية مثل (جمعية الصديق الطيب وجمعية نور الهدى) فهي تقع ضمن برامج الشرطة في التقليل من الطلب.

5.6 خاصة ضواحي القدس كحالة خاصة:

هناك عدة خصائص تتصف بها مناطق ضواحي القدس، جعلتها ملاذاً لمتعاطيها وتجارها ومروجيها من حيث التعدد السكاني في ضواحي القدس، حيث أن أغلب السكان هم مستأجرون من خارج المنطقة، وهذا ينتج عنه العديد من الانحرافات والجرائم بسبب اختلاف الثقافات، بالإضافة إلى غياب الرقابة، والفراغ الأمني الذي جعلها بيئة خصبة للجرائم والمجرمين، وضعف ولاية السلطة الفلسطينية عليها، والاحتكاك المباشر مع إسرائيل، هذه العوامل أدت إلى ارتفاع في نسبة الانحراف والجريمة، منها جرائم المخدرات، وجرائم السرقة، والقتل، ووجود السيارات الغير قانونية، بالإضافة إلى انشاء مبانٍ غير مرخصة وغير آمنة للعيش بها. أظهر استطلاع الرأي الذي قام به الباحثين حرب، ولحلو (2017أ)، أن المواطنين الذين يقطنون في ضواحي القدس لا يشعرون بتوفر الأمن والسلامة الشخصية لهم، أو لأفراد أسرهم. بالتالي، هذه الأوضاع التي تعاني منها مناطق ضواحي القدس وخاصة مكتظة السكان منها (الرام، كفرعقب، العيزرية) أفرزت ردود فعل مؤسساتية قد تتميز بمحدوديتها، وعدم كفايتها لمواجهة حقيقية لهذه القضايا اليومية للسكان، في ظل التدخل البارز للاحتلال في هذه المناطق، كونها مناطق أمنية من جهة نظر هذا الاحتلال. بالتالي، فمناطق ضواحي القدس هي مناطق أمنية بالدرجة الأولى للاحتلال، وهذا ما تم تأكيده مؤخراً (فلسطين الآن، 2018\1\30) من أن جيش الاحتلال ينوي تطبيق سيطرته الأمنية على ضواحي القدس، أو ما يسمى "غلاف القدس"، بسبب المصاعب في مواجهة الوضع الأمني، أن هناك ارتفاعاً في عدد العمليات التي ينفذها أشخاص يحملون الهوية "الزرقاء" ويجدون مأوى لهم في بلدات لا ينشط فيها الجيش الاسرائيلي، ولذلك تقرر تعزيز تواجد قوات الاحتلال في مناطق ضواحي القدس.

هذه الأوضاع المميزة أفرزت حالة خاصة: تواجد محدود للمؤسسات لفلسطينية، ومحاولات هنا وهناك للتعاطي مع ظاهرة المخدرات وتحويلها لقضية عبر الإعلام، ولكن في نهاية المطاف تعمل هذه المؤسسات في ظل التهديد المستمر لقوات الاحتلال، وهذا التهديد ينعكس من خلال ملاحقة واعتقال قوات الاحتلال العسكرية لشخصيات فلسطينية تعمل في المؤسسات الفلسطينية (كاعتقال قائد شرطة ضواحي القدس أو اعتقال محافظ القدس).

5.7 استنتاجات

نستنتج بناء على ما سبق بعض النقاط الآتية:

1. وجود ثغرة في القانون الفلسطيني، تمثلت في عدم ولاية الشرطة الفلسطينية على المواطنين حاملي الهوية "الزرقاء".

2. الاستخدام غير المشروع للمخدرات في ضواحي القدس، يمثل قضية اجتماعية ببعديها الذاتي والموضوعي، وقد تبين ذلك من خلال الدراسات الكمية، والكيفية واللذان أظهرتا نتائج تؤكد على وجود العناصر الأساسية المكونة لرد الفعل الاجتماعي (البعد الذاتي والموضوعي).

3. محدودية عمل الشرطة في مناطق ضواحي القدس، بسبب الحاجة الدائمة إلى التنسيق مع شرطة الاحتلال، وقلة عدد المراكز الشرطة بالإضافة إلى قلة عدد أفراد الشرطة.

4. تطبيق الشرطة لاستراتيجية الحد من العرض والطلب، وقد شكلت هذه الاستراتيجية نجاحاً بسيطاً بدليل زيادة أعداد المضبوطين من قبل الشرطة.

5. تظهر النتائج توافقاً في البعد الذاتي بين الأطراف المختلفة، وهذا التوافق نابع من اعتبارات سياسية؛ حيث تدرك هذه الأطراف أهمية ضواحي القدس على المستوى السياسي. كما يبدو فالاعتبارات والمصالح السياسية هي التي تفسر وجود هذا التوافق، والتشابه في وجهات النظر. فالنتائج لا تكشف عن تنافس أو نزاع بين هذه المؤسسات، والاعتبار السياسي الأعلى هو الذي يفسر ذلك.

6. هناك اختلاف في وجهات النظر بين المؤسسات، ويعود هذا الاختلاف إلى طبيعة عمل كل منها، فمثلاً ركزت اللجان الشعبية في عملها على المدمن والمتعاطي، أما الشرطة فركزت على التجار والمروجين للسيطرة عليهم، ومعاقتهم. كما أن هناك اختلافاً في الصعوبات التي تواجه عمل كل مؤسسة فمثلاً: اختلفت الصعوبات التي تواجه الشرطة من ناحية خضوع المنطقة الجغرافية لأكثر من جهة من الناحية الإدارية والأمنية، أما الصعوبات التي تواجه الإعلام من ناحية قلة الصحفيين الذين يركزون على هذه الظاهرة.

7. كما تظهر النتائج أن هناك دوراً ضعيفاً للجان الشعبية، والمؤسسة الإعلامية للتصدي لظاهرة استخدام المخدرات، اقتصر فقط على عمل برامج وقائية لطلاب المدارس، أما المؤسسة الإعلامية

اقتصر عملها على نشر المعلومات التي يحصلون عليها من الشرطة دون التطرق لطرق المواجهة والأسباب التي تدفع المتعاطين والتجار والمروجين إلى عملهم هذا.

8. نستنتج أيضاً أن رد الفعل الاجتماعي تجاه تعاطي وتجارة المخدرات في ضواحي القدس هو محدود، بسبب وجود العديد من الجرائم التي تعمل المؤسسات على توزيع جهودها عليها تمثلت في جرائم (السرقه، والعنف، وتجارة السلاح، وشبكات الدعارة)، بالإضافة إلى سياسية الاحتلال التي تمنع الشرطة الفلسطينية من القيام بمهامها على أكمل وجه.

9. الاستنتاج العام الذي يمكن التوصل إليه هو توفير ردود فعل مؤسساتية متعددة تجاه تعاطي وتجارة المخدرات. هذه ردود الفعل تتطرق لمستويات الوضع الاجتماعي (على البعدين الموضوعي والذاتي). ما يميز ردود الفعل هي محدوديتها، في ظل العراقيل المرتبطة بتواجد الاحتلال، ومحدودية الموارد، وتركيبية المجتمع الذي يعيش في ضواحي القدس.

10. ردود فعل المؤسسات المحلية تجاه تعاطيها، تجارتها وزراعتها مستندة على إدراك الشرطة وبإقاي المؤسسات أن هذا الوضع يعتبر تهديداً للأمن الفلسطيني، في ظل تواجد الاحتلال ونواياه بنشر الجريمة والمخدرات في هذه المناطق.

11. تعاطي وتجارة وزراعة المخدرات هي قضية اجتماعية وليس فقط ظاهرة اجتماعية. ما يميز القضية هو انشغال المؤسسات بها على المستويات المختلفة (منها القانونية، تطبيق القانون/ المكافحة والعلاجية والوقائية والإعلامية). لا تستطيع الدراسة الحالية الجزم بأن التعاطي والتجارة والزراعة هي مشكلة اجتماعية بسبب عدم فحص مدى توفر عناصر المشكلة الاجتماعية.

5.8 التوصيات

أولاً: مجال القانون وتنفيذه من خلال الشرطة

1. زيادة عدد أفراد الشرطة في مراكز ضواحي القدس لتناسب مع حجم العمل المطلوب منها.
2. بالإضافة لتطبيق القانون الفلسطيني على حاملي الهوية "الزرقاء" سواء من سكان المنطقة، أو المتواجدين في منطقة حكم السلطة الفلسطينية.

3. مطالبة الشرطة الفلسطينية برفع القيود المفروضة على الشرطة بموجب اتفاقية أوسلو، لتسهيل عملها من خلال تطبيق استراتيجية الحد من العرض والطلب في ضواحي القدس. المطلوب هو إعادة النظر في الاتفاقية التي أبرمت بين الاحتلال والسلطة بشأن محدودية عدد أفراد الشرطة المتواجدين في مناطق ضواحي القدس.

ثانياً: مجال المؤسسات غير الحكومية واللجان الشعبية

1. ضرورة وضع آليات عمل وتعاون مشترك بين القطاعات الأربعة، من خلال لقاءات وندوات دورية لتقييم الوضع الراهن. وتفعيل أكبر لدور اللجان الشعبية بسبب معرفتهم لما يحصل فعلاً كلُّ في منطقتهم.

2. تسهيل عملية دخول النزلاء إلي مراكز العلاج في ضواحي القدس من خلال تقليل الرسوم المطلوبة.

3. افساح المجال للمدمنين من أحياء مناطق ضواحي القدس بالإستفادة من خدمات المراكز العلاجية، بدون دفع رسوم علاجية، أو على الأقل تأخذ وزارة الصحة الفلسطينية مسؤولية تسديد ما يلزم من المبالغ المالية مقابل علاجهم وشفائهم.

ثالثاً: مجال الإعلام

على المستوى الإعلامي، توصي الدراسة ضرورة وجود صحفيين مختصين في نشر المعلومات المتعلقة بالجرائم، وخاصة جريمة تجارتها وترويجها، بالإضافة لتخصيص زاوية في الصفحة الأولى للحديث عن المخدرات بهدف توعية المجتمع من أضرارها والآثار المترتبة على إستخدامها.

رابعاً: مجال البحوث

أما على المستوى البحثي، توصي الدراسة بضرورة استكمال الباحثين لدراسة موضوع المخدرات في مناطق ضواحي القدس والمناطق الحدودية، والتركيز على عمليات التهريب، والتعمق في الجوانب التي لم تركز الدراسة عليها، كوصف حياة المدمن، ووصف عائلاتهم من جميع النواحي، وغيرها من الأمور التي تعطي وصفاً وتحليل شاملاً عنهم وكيفية التعامل معهم. بالإضافة لأن الدراسة الحالية

لم تركز على دور التجمعات البدوية في تجارة وترويج المخدرات، بالتالي أقترح تخصيص دراسة لفحص هذا الموضوع.

قائمة المصادر والمراجع:

6.1 المراجع العربية:

- أحمد، ع. (2005). استراتيجيات ونظريات معالجة قضايا الجريمة والانحراف في وسائل الإعلام الجماهيرية. ورقة عمل مقدمة في إطار ندوة الاعلام والامن (118-119).
- الأعرجي، ز. (2008). الانحراف الاجتماعي وأساليب العلاج. تم استخراجه بتاريخ 20\1\2018 عبر الرابط الإلكتروني: <http://www.alhikmeh.com>
- أمال، ع. (2011). الفعل الاجتماعي في ظل التغيير الاجتماعي في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة.
- بدر، ي. (2008). علم الاجتماع مقدمة في سوسيولوجيا المجتمع. الإسكندرية: دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر.
- البراك، ن. (1991). دور الأسرة في الوقاية من تعاطي الأحداث للمخدرات من منظور التربية الإسلامية في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنصورة، مصر.
- بوجلال، م. (2015). علم الاجتماع المعاصر بين الاتجاهات والنظريات. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 193.
- بوعبدلي، ن. (2018). عولمة القيم وأثرها على أساليب الضبط الاجتماعي داخل الأسرة الجزائرية - دراسة ميدانية بولاية جلفة والأغواط، رسالة ماجستير منشورة، جامعة زيان عاشور، الجزائر.
- جابر، ف. (2018). الأسباب المؤدية إلى انتشار المخدرات في العراق من وجهة نظر طلبة كلية التربية الأساسية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، مجلد 1(37)، 558-568.
- الجبار، ن. (2008). تاريخ الفكر الاجتماعي، عمان: دار دجلة للنشر والتوزيع، ط1.

جربوع، ع. (2005). مدى فاعلية برنامج مقترح في الارشاد النفسي لتخفيف وصمة المرض النفسي المرتبطة بالعلاج النفسي، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية-غزة.

جلبي، ع. وآخرون (2002). نظرية علم الاجتماع، ط1. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.

جهاز الشرطة الفلسطينية، (2015). عن الشرطة الفلسطينية. استرجع بتاريخ 25\10\2018 من

<http://www.police.ps> الرابط الالكتروني

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة الداخلية، (2007). ظاهرة تعاطي المخدرات في

الاراضي الفلسطينية. تقرير الوضع الراهن 2006، رام الله - فلسطين.

جودة، ر. (2016). دور الصحف الفلسطينية اليومية في معالجة قضايا الجريمة: دراسة تحليلية

وميدانية مقارنة. رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة.

حرب، ج. ولحوح، ع. (2017أ). حكم القانون في ضواحي القدس قبل وبعد إنتشار الشرطة

الفلسطينية. رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.

حرب، ج. ولحوح، ع. (2017ب). إنتشار المخدرات في مناطق (ب) و(جيم). رام الله: المركز

الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.

الحسن، أ. (2005). النظريات الاجتماعية المتقدمة: دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية

المعاصرة. عمان: دار وائل للنشر.

حسنين، س. (1993). المخدرات والسياسة: التطور التاريخي لقضية المخدرات في القدس الشرقية

1991_1948. القدس: حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف.

الخليفة، ع. (2000). أثر اتجاهات الجريمة والخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات

الوافدين الأصلية في سلوكهم الاجرامي في المجتمع السعودي. الرياض: وزارة الداخلية، مركز ابحاث

مكافحة الجريمة.

ذهبية، أ. والزهران، ف. (2015). الضبط الاجتماعي وعلاقته بعنف الطالبات المقيمات بالحي الجامعي. مجلة البحوث والدراسات العلمية، 9 (1)، 11-12.

روشييه، غي. (1983). مدخل الى علم الاجتماع، ترجمة مصطفى دندشلي، بيروت: المؤسسة العربية للدراسة والنشر والتوزيع.

الرياحنة، أ. والشواشرة، ع. (2015). الوصمة الاجتماعية والتوافق الاسري لدى أسر أطفال متلازمة داون. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد.

سكوت، ج. (2009). علم الاجتماع المفاهيم الاساسية، ترجمة: محمد عثمان، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

أبو السعود، ع. (2013). أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على رفع معدلات الجريمة. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الاردن.

شاهين، س. (8 يونيو، 2010). مناطق "ج" وأبعاد الرؤية الامنية لها. متوفر في رابط الإنترنت:

<http://samanews.com>

شتا، ع. (2000). التفاعل الاجتماعي والمنظور الظاهري، الاسكندرية: منشأة المعارف، 26.

شعبان، خ. وعطالله، أ. (2016). دور إسرائيل في نشر المخدرات في مدينة القدس. مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، 13 (50_51)، 5-23.

صالح، م. (2015). دور الممارسة العامة في مواجهة مشكلات تعاطي المخدرات لدى الشباب في السودان، رسالة ماجستير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

ضيف، أ. وزيدان، ج. (2016). نقد نظرية الصراع واسقاطها على الواقع العربي. الجزائر. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، 20، (189-191).

طه، ع. (2015). دور الصحافة في نشر الوعي الاجتماعي لمكافحة الجريمة، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

عبد الرحمن، ع. (2002). النظرية في علم الاجتماع: النظرية السوسيولوجية المعاصرة. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

عبد العزيز، م. (2001). علم النفس العلاجي اتجاهات حديثة، القاهرة: دارقبا للطباعة والنشر والتوزيع.

عبد الهادي، ع. (2016). دراسة ميدانية حول الوصمة المجتمعية وعلاقتها بالعودة للجريمة، تم استخراجه بتاريخ 2018/4/17 عبر الرابط الإلكتروني [/http://lfdci.org/979](http://lfdci.org/979)

العمر، م. (2005). التفكك الاجتماعي، دار الشروق للنشر والتوزيع، 51-58.

العمر، م. (1991). نقد الفكر الاجتماعي المعاصر. بغداد: دار الآفاق الجديدة/ط2

عمران، م. (2005). تعاطي المخدرات في القدس ومقترحات للحد من انتشارها. مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)، 20(1)، 165_200.

العنزي، س. (2017). دور الجامعات السعودية في توعية المجتمع بأضرار المخدرات وطرق الوقاية منها: دراسة ميدانية. المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي. 10(27)، 1-26.

الكردي، أ. (2018). دور الاعلام في الحد من ظاهرة الجريمة. شبكة النبا المعلوماتية، استرجع بتاريخ (2018\10\23). من الرابط الإلكتروني: <http://kenanaonline.com/>

كيطان، ط. (2010). تعاطي المخدرات والمسكرات وعلاقتها ببعض المتغيرات الفردية والاجتماعية دراسة ميدانية لبعض مظاهر الإدمان في مدينة الديوانية، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، جامعة

القادسية، مجلد 17، ع1، ص235-260.

مصطفى، أ. (2005). دور وسائل الاعلام ومؤسسات المجتمع المدني في تفعيل الشراكة المجتمعية من اجل التصدي للجريمة. البحالين: مركز الاعلام الامني، 1-11.

مصطفى، أ. والزيات، أ. وعبد القادر، ح. والنجار، م. (2011). المعجم الوسيط، القاهرة: اصدارات مجمع اللغة العربية.

المعاينة، س. (2011). دور العلاقات العامة في الحد من انتشار المخدرات من وجهة نظر العاملين في ادارة مكافحة المخدرات الاردنية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الاوسط.

المهدي، م. (2005). دراسة ميدانية للمؤسسة الاقتصادية العمومية في الجزائر، حالة بايب غاز - غرداية. ص28

هلال، ن. (2002). الإتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة في دراسة الانحراف الاجتماعي. المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب، 17. ع (33).

الوزان، س. (2005). إدارة الافراد بين الاسس العلمية وتطبيقاتها الشرطية، اكااديمية مبارك للشرطة، القاهرة: مطبعة الشرطة.

اليوسف، ع. (2006). الأنساق الاجتماعية ودورها في مقاومة الإرهاب والتطرف، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض.

6.2 المراجع الاجنبية:

- Becker, H., (1963). *Outsiders; studies in the sociology of deviance*. London: Free Press of Glencoe.
- Bemburg, J., Krohn, M., & Rivera, C. (2006). *Official Labeling, Criminal Embeddendness, and Subsequent Delinquency: A Longitudinal Test of Labeling Theory*. *Journal of Research in crime and Delinquency*, 43(1), 67-88.
- Blumer, H. (1989), *Symbolic Interactionism: Perspective and Method*. Englewood: Prentice-Hall, 14.
- Bradford, B., and Jackson, J. (2016). *Cooperating with the police as an social control: trust and neigh bourhoodconcerns as Predictors of public assistance*. *Nordisk Politiforskning*, 3(2), 111-131
- Bruwer, C., Aug 16, 2017. *Heroin trafficking through South Africa: why here and why now?* Retrieved on Oct 17, 2018. <https://theconversation.com/heroin-trafficking-through-south-africa-why-here-and-why-now>
- Chin, K., Zhang, S., X. (2007). *The Chinese Connection: Cross-border Drug Trafficking between Myanmar and China*.
- Carlton, E., (2015). *Ideology and Social Order* (RLE Social Theory, NY, Rout ledge, 32 P.12.
- Cohen, S., & Young, J., (1981). *The Manufacture of News: Social Problems, Deviance and Mass Media*, London: Constable Press.
- Dell, M., (2015). *Trafficking Networks and the Mexican Drug War*. *American Economic Review*, 105(6): 1738-79. <https://www.aeaweb.org/articles?id=10.1257/aer.20121637>
- Dolliver, S., D., Ericson, P., S., & Love, L., K., (2017). *A geographic analysis of drug trafficking patterns on the (TOR NETWORK)*. Available at: <https://onlinelibrary.wiley.com>

- Eitzen, S. (2000). *Social Problems*. Boston: Allyn and Pacon.
- Giommoni, L., Aziani, A., & Berlusconi, G., (2016). *How Do Illicit Drugs Move Across Countries? A Network Analysis of the Heroin Supply to Europe*. *Journal of drug issues* 47(2). Available at: <https://www.researchgate.net>
- Edwin, S., & Cresssey, D., (1978). *Criminology*. Philadelphia: Lippincott. (ed. 10), 79.
- Grattet, R., (2011). Societal Reactions to Deviance. *Annual Review of Sociology*, 37 (1), 185-204.
- Greer, C., and Reiner, R., (2013). Labelling, Media, Crime and Justice. In Bruinsma, G., and Weisburd, D., (Eds.). *The Encyclopedia of criminology and Criminal Justice*, New York: Springer Verlag.
- Isralowitz, R., & Afifi, M., (2016). *Drug Abuse in the Middle East: Promoting Mutual Interests through Resistance and Resilience* (chapter2). In R. Isralowitz, & P.A. Findley (eds.), *Mental Health and Addiction Care in the Middle East, Advances in Mental Health and Addiction*, 9-18.
- Lemert, E., (1951). *Social pathology*. New York: McGraw-Hill.
- Lemert, E., (1967). *Human Deviance, Social Problems and Social Control*. N.J: Englewood Cliffs. Prentice Hall.
- Liberman, A., Kirk, D., & Kim K., (2014). Labeling Effects of First Juvenile Arrests: Secondary Deviance and Secondary Sanctioning. *Criminology*, 52(3), 345-370.
- Mark, H., Moore and Mark, A., R., Kleiman. (1989). *The Police and Drugs*. U.S. Department of Justice Office of Justice Programs National Institute of Justice. No.11
- Mazerolle, L., (2004). *A Systemic Review of Drug Law Enforcement Strategies*. Australia: University of Griffith, 19.
- Mead, G., H., Mind. (1984), *Self and Society*, Chicago: University of Chicago, 406.

McGovern, A., & Milivojevic, S., (Oct 17, 2016). *Social media and crime: the good, the bad and the ugly*. Retrieved on, Oct 11, 2018. <http://theconversation.com/social-media-and-crime-the-good-the-bad-and-the-ugly-66397>

Montagne, M., (2011). *Drugs and the Media: An Introduction*. Boston, Massachusetts: Department of Pharmaceutical Sciences, Massachusetts College of Pharmacy & Health Sciences. DOI: [10.3109/10826084.2011.570609](https://doi.org/10.3109/10826084.2011.570609)

Nwannennaya, C., (2017). Illicit Drug Trafficking in Nigeria: Obstacle to National Development and Security. *Journal of Political Sciences & Public Affairs*. Available at: <https://www.omicsonline.org/open-access>. DOI: 10.4172/2332-0761.1000230.

Öner, M., (2014). Drug Trafficking as a Transnational Crime. *Law & Justice Review*, 5(9), 55-126

Rafter, N., & Brown, M., (2011). *Criminology goes to the Movies: Crime Theory and Popular Culture*. N.Y.: NYU Press.

Roche, A., Watt, K. & Fischer, J. (2009). General Practitioners' views of home detoxification. *Drug and Alcohol Review*, 20(4), 395-406.

Srikrishnan, M., (May 14, 2018). *Border Report: Teens are smuggling deadlier drugs across the border*. Retrieved on. Oct 17, 2018. <https://www.voiceofsandiego.org/>

Tannenbaum, F., (1938). *Crime and Community*, N.Y. : Columbia University Press.

Woody, C., Sept (14, 2016). *Here's how drugs are getting smuggled from South America to th US*. Retrieved on. Oct 17, 2018. <https://www.businessinsider.com>

World Drug Report, (2017). *United Nations on Drugs and Crimes*,
(UNODC). Available at:

https://www.unodc.org/wdr2017/field/WDR_Booklet1_Exsum_Arabic.pdf

6.3 الصحف المحلية

اندبندنت العربية، (2019\8\30). إنتاج المخدرات في فلسطين وتسويقها بإسرائيل. استرجع بتاريخ

(2019\10\3) من الرابط الإلكتروني:

<https://www.independentarabia.com/node/52501>

ارزيقات، ل. (2019). التسول بهدف ترويج المخدرات في ضواحي القدس، تقرير وكالة معا،

<http://maannews.net/Content.aspx?id=998153>

البيادر السياسي (2019\3\3). افتتاح مركز جديد لعلاج المدمنين في ضواحي القدس. استرجع

بتاريخ 2019\9\15 من الرابط الإلكتروني:

<http://www.al-bayader.org/2019/03/245179>

بالعربي (2015\4\10). الإحتلال يسمح بتواجد 30 شرطياً فلسطينياً فقط. تم استرجاعه بتاريخ

2019/9/10 من الرابط الإلكتروني:

<http://www.belarabinews.net/ar/news/126788.html>

الحياة الجديدة (2016\11\11). ضبط أحد تجار المخدرات في بلدة الرام. استرجع بتاريخ

(2019\7\22) من الرابط الإلكتروني: <http://www.alhayat-j.com>

الحياة الجديدة (2018\4\11). الشرطة تقبض على 8 اشخاص من مروجي ومتعاطي المخدرات

في ضواحي القدس. تم استرجاعه بتاريخ 2019\7\22 من الرابط الإلكتروني:

<http://www.alhayat-j.com/ar>

الحياة الجديدة (2015\9\2). مخيم شعفاط فوضى وسلاح وحشيش ومخدرات "دون قمر". تم

استرجاعه بتاريخ 2019\4\15 من الرابط الإلكتروني: <http://www.alhayat-j.com/ar>

دنيا الوطن (2016\4\13). في ضواحي القدس.... الجدار وفوضى السلاح والمخدرات تفتك بالمجتمع. استرجع بتاريخ 2018\4\30 من الرابط الإلكتروني:

<https://www.alwatanvoice.com>

زمن برس (2016\7\27). شرطة ضواحي القدس تضبط 2 كيلو من المخدرات، استرجع بتاريخ 2018\4\17 عبر الرابط الإلكتروني: <https://zamnpress.com/news/101192>

سما الاخبارية (2018\9\5). الشرطة تقبض على 4 من أخطر تجار المخدرات، استرجع بتاريخ 2019\8\2 من الرابط الإلكتروني: [/https://samanews.ps/ar/post/347899](https://samanews.ps/ar/post/347899)

صحيفة الحدث (2019\1\3). القبض على شبكة ترويج مخدرات استغلت فتاة للترويج في رام الله وضواحي القدس. استرجع بتاريخ 2019\7\5 من الرابط الإلكتروني:

<https://www.alhadath.ps/article/91141>

وكالة معاً (2016\6\13). هكذا تعمل الشرطة في ضواحي القدس. استرجع بتاريخ 2018\10\4 من الرابط الإلكتروني: <https://maannews.net/Content.aspx?id=852383>

وكالة معاً (2017\11\11). الاحتلال يعتقل مدير شرطة ضواحي القدس. استرجع بتاريخ 2018\4\10 من الرابط الإلكتروني:

<https://www.maannnews.net/Content.aspx?id=929097>

وكالة معاً (2016\10\17). القبض على تاجر مخدرات في ضواحي القدس، استرجع بتاريخ 2018\4\8 من الرابط الإلكتروني: <https://maannews.net/Content.aspx?id=871586>

وكالة معاً (23/02/2018). خطة محكمة لشرطة ضواحي القدس لإقتلاع آفة المخدرات. سترجع بتاريخ 8/04/2018 من الرابط الإلكتروني: <https://maannews.net>

ملحق (1) اسئلة المقابلات
الاسئلة المتعلقة بالمتعاطيين

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على رد الفعل الاجتماعي اتجاه تعاطيكم للمخدرات في مناطق ضواحي القدس، نرجو من حضرتكم التكرم بالإجابة على الاسئلة الآتية مع الحفاظ على سرية المعلومات التي سيتم الحصول عليها من خلالكم خدمة لأهداف الدراسة العلمية. نشكر لكم حسن تعاونكم.

القسم الاول: المعلومات الأولية

(1) الجنس:- 1. ذكر 2. أنثى

(2) العمر:-

(3) المهنة:-

(4) الحالة الاجتماعية:- 1. متزوج 2. أعزب 3. غير ذلك

القسم الثاني: وصف رد الفعل الاجتماعي للمتعاطيين

السؤال الأول: صف كيف كانت بداية التعاطي لديك؟

السؤال الثاني: كيف تطور موضوع التعاطي عندك حتى اليوم؟

السؤال الثالث: هل سبق وأن استعملت المخدرات في الشارع؟ صف تعامل المحيطين بك اثناء تعاطيك في الشارع؟

السؤال الرابع: الرجاء ذكر أحد المواقف التي مرت بك اثناء تعاطيك للمخدرات؟

السؤال الخامس: هل سبق وتم القبض عليك؟ ما رأيك بتعامل الشرطة معك اثناء القبض عليك في لحظة التعاطي؟

السؤال السادس: ما هي الاجراءات التي تقوم بها الشرطة اثناء القبض عليك وأنت تحت تأثير المخدرات؟

السؤال السابع: ما هي المؤسسات التي سبق لك وأن تعاملت معها ك متعاطي؟ وما هي الخدمات التي تقدمها لك؟

السؤال الثامن: هل سبق وأن أجريت معك مقابلة إعلامية حول موضوع المخدرات؟

1. نعم 2. لا

إذا كان جوابك نعم، منذ متى؟ من هي الجهة الإعلامية؟ ماذا كان موضوع المقابلة؟

السؤال التاسع: برأيك من هو المسؤول الأول عن وجود المخدرات في مناطق ضواحي القدس؟

السؤال العاشر: ما هي أكثر أنواع المخدرات انتشاراً في مناطق ضواحي القدس؟

السؤال الحادي عشر: برأيك كمتعاطي و أحياناً تاجر ،أو مروج للمخدرات، ماذا تتوقع من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ؟

انتهت الاسئلة

شاكرين لكم حسن تعاونكم

اسئلة القطاعات (الحكومية وغير الحكومية)

رد الفعل الاجتماعي للقطاعات الثلاثة على تعاطي، وتجارة، وترويج المخدرات في مناطق ضواحي القدس

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على رد فعلكم الاجتماعي اتجاه تعاطي، وتجارة، وترويج المخدرات في مناطق ضواحي القدس، نرجو من حضرتكم التكرم بالإجابة على الأسئلة الآتية مع الحفاظ على سرية المعلومات التي سيتم الحصول عليها من خلالكم؛ خدمة لأهداف الدراسة العلمية. نشكر لكم حسن تعاونكم.

1. هل موضوع المخدرات في مناطق ضواحي القدس يعني مؤسستكم؟

(1) نعم (2) لا

_ إذا كان جوابكم نعم، لماذا؟

_ إذا كان جوابكم لا، لماذا؟

(2) هل لديكم معلومات موثقة حول عدد وأوضاع المتعاطيين، التجار، المروجين للمخدرات منذ دخول السلطة الوطنية الفلسطينية في مناطق ضواحي القدس في العام 1995؟

1. نعم 2. لا

3) إذا كان جوابكم نعم، هل لكم أن تعطونا أعدادهم، أو أي معلومات أو وثائق رسمية وسجلات تتعلق بهم في كل سنة من العام 1995 ولغاية 2013 (بما فيها السنة الحالية)

4) إذا كان جوابكم لا، لماذا برأيكم؟

5) ما هي نظرتكم لمتعاطي، وتجار، ومروجي المخدرات في الشوارع؟

6) ما هي الاجراءات التي تقومون بها اتجاه المتعاطيين، والتجار، والمروجين للمخدرات؟

7) هل الاجراءات التي تتخذونها، تعتبر حل لظاهرة المخدرات في مناطق ضواحي القدس؟ لماذا؟

8) ما هي الصعوبات التي تواجهكم أثناء عملكم في مناطق ضواحي القدس؟

9) ما هي القوانين أو الأنظمة التي تستخدم للتعامل مع المتعاطيين، أو التجار أو المروجين؟

10) هل يعتبر القانون المعمول به مساعد أو معوق للتعامل مع ظاهرة المخدرات في مناطق ضواحي القدس؟

11) برأيكم، ما هي الأسباب التي تدفع الأشخاص للتعاطي أو التجارة أو الترويج للمخدرات؟

12) هل سبق وأن قامت جهة معينة أو مجموعة من الناس بتقديم شكوى لديكم بحق المتعاطيين، أو التجار أو المروجين؟

1. نعم 2. لا

13) إذا كان جوابكم نعم، فمن هي هذه الجهة؟ عدد الشكاوي؟ متى؟ طبيعة الشكوى؟ الاجراءات التي قمتم بها حيال ذلك؟

14) هل لديكم تنسيق مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال مكافحة المخدرات من أجل التعامل مع الحالات التي يتم اعتقالها؟

1. نعم
2. لا

15) إذا كان جوابكم نعم، من هي هذه المؤسسات؟

16) منذ متى وأنتم تتعاملون معها؟

17) ما أثر تعاملكم معها_إن وجد_ على المتعاطيين والتجار والمروجين من وجهة نظركم؟

18) إذا كان جوابكم لا، (لا يوجد تنسيق مع المؤسسات)، لماذا برأيكم؟

انتهت الاسئلة

شاكرين لكم حسن تعاونكم

اسئلة المقابلة الموجهة للإعلام

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على رد فعلكم الاجتماعي اتجاه تعاطي، وتجارة، وترويج المخدرات في مناطق ضواحي القدس، نرجو من حضرتكم التكرم بالإجابة على الاسئلة الآتية مع الحفاظ على سرية المعلومات التي سيتم الحصول عليها من خلالكم خدمة لأهداف الدراسة العلمية. نشكر لكم حسن تعاونكم.

1- هل هناك مساحة خاصة لنشر قضايا الجريمة في صحيفتكم؟

2- هل قضايا المخدرات في الضفة الغربية وخاصة مناطق ضواحي القدس تعني صحيفتكم؟

1- نعم
2- لا

إذا كان الجواب نعم، لماذا؟

إذا كان الجواب لا، لماذا؟

3- هل لديكم معلومات موثقة حول عدد القضايا المتعلقة بالمخدرات في مناطق ضواحي القدس _ منذ دخول السلطة الفلسطينية 1995؟

2- لا

1- نعم

-إذا كان جوابكم نعم، هل لكم أن تعطونا أعداد القضايا، أو أي معلومات أو وثائق رسمية وسجلات تتعلق بالمخدرات في مناطق ضواحي القدس في كل سنة منذ العام 1995 ولغاية 2013 (بما فيها السنة الحالية).

إذا كان جوابكم لا، لماذا برأيكم؟

4- هل هناك عوامل مؤثرة في انتقاء قضايا الجريمة التي يتم نشرها؟ وماهي؟

5- هل يوجد صحفيين متخصصين في الجريمة والقانون في صحيفتكم؟

6- ما هي أبرز المصادر التي تعتمدون عليها في جمع موادكم الخبرية الخاصة بالجريمة؟

7- هل هناك تعاون بين صحيفتكم وجهاز الشرطة؟ وهل تقوم الشرطة بنشر قضايا تتعلق بالجريمة من خلال صحيفتكم؟

ملحق(2) قائمة المقابلات

1. مقابلة مع العقيد عبد الله عليوي مدير الإدارة العامة لمكافحة المخدرات، بتاريخ 2018\11\4.
2. مقابلة مع العقيد لطفي إشتية نائب مدير الإدارة العامة لمكافحة المخدرات، بتاريخ 2018\11\11.
3. مقابلة مع العقيد شحادة عامر مسؤول في قسم الإدارة العامة لمكافحة المخدرات، بتاريخ 2018\11\11.
4. مقابلة مع العقيد نعيم حليلة مسؤول في قسم الإدارة العامة لمكافحة المخدرات، بتاريخ 2018\11\11.
5. مقابلة مع بشار برماوي نائب رئيس التحرير في صحيفة الحياة الجديدة، بتاريخ 2018\11\14.
6. مقابلة مع محمود أبو الهيجاء رئيس تحرير صحيفة الحياة الجديدة، بتاريخ 2018\11\19.
7. مقابلة مع عوني الطوباسي نائب المدير العام في جمعية الصديق الطيب، بتاريخ 2018\11\21.
8. مقابلة مع فايز أبو غياضة أخصائي اجتماعي في جمعية الصديق الطيب، بتاريخ 2018\11\21.
9. مقابلة مع هاني العباسي المدير المالي والإداري في صحيفة القدس، بتاريخ 2018\11\25.
10. مقابلة مع مجاهد بن مفلح صحفي في صحيفة القدس، بتاريخ 2018\11\25.
11. مقابلة مع محمد محاريق مدير البرامج والمشاريع في المركز النسوي، بتاريخ 2018\12\3.
12. مقابلة مع احمد حجازي المدير العام لجمعية نور الهدى، بتاريخ 2018\12\4.
13. مقابلة مع تيسير طه المرشد الداخلي لجمعية نور الهدى، بتاريخ 2018\12\4.
14. مقابلة مع عصام جويحان عضو في اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، بتاريخ 2018\12\6.

15. مقابلة مع أمل أبو كمال اخصائية اجتماعية في وزارة التنمية الاجتماعية، بتاريخ 2018\12\12.
16. مقابلة مع العقيد لؤي ارزىقات الناطق الإعلامي باسم الشرطة، بتاريخ 2018\12\16.
17. مقابلة مع المقدم أسامة قلالوة مدير قسم مكافحة المخدرات في شرطة الضواحي، بتاريخ 2019\1\12.
18. مقابلة مع مهند مسالمة المدير التنفيذي في اللجنة الشعبية لخدمات مخيم شعفاط، بتاريخ 2019\2\7.
19. مقابلة مع الدكتور راضي يعقوب مدير ملف العلاقات العامة في اللجنة الشعبية لخدمات مخيم قلنديا، بتاريخ 2019\2\10.
20. مقابلة مع محمد ربيع أمين سر حركة فتح في منطقة أبو ديس، بتاريخ 2019\7\9.
21. مقابلة مع محمد بلة ضابط في مكافحة المخدرات في شرطة أبو ديس، بتاريخ 2019\7\9.
22. مقابلة مع إيمان عدوي رئيس قسم المخدرات في وزارة التنمية الاجتماعية، بتاريخ 2019\7\17.
23. مقابلة مع عبد الله صيام نائب محافظ القدس، بتاريخ 2019\7\24.



جامعة القدس
Al-Quds University

كلية الآداب/ برنامج ماجستير علم الجريمة

لحضرة السادة

تحية طيبة وبعد

الموضوع: رسالة الطالبة سمر حلو

تجري الطالبة سمر حلو حالياً دراسة ميدانية بعنوان: "رد الفعل الاجتماعي تجاه الاستخدام غير المشروع للمخدرات في ضواحي القدس منذ تأسيس السلطة الفلسطينية"، وذلك في إطار رسالة ماجستير في علم الجريمة.

بالتالي فالطالبة بحاجة لإجراء مقابلات مع الموظفين والإدارة وبحاجة لمنشورات واصدارات حول الموضوع المحدد اعلاه. كذلك فهي بحاجة لإحصاءات ومعلومات أخرى الضرورية لإكمال رسالتها.

يرجى المساعدة قدر المستطاع.

أ.د. سهيل حسنين

مشرف الرسالة

0548310622